

استخدم الأخبار المجولة في الصحف

دراسة للمضمون والقائم بالاتصال



أميرة عبد الفتاح محمد



استخدام الأخبار المجهلة في الصحف

دراسة للمضمون والقائم بالاتصال

إعداد

أميرة عبد الفتاح محمد

الناشر

المكتب العربي للمعارف

عنوان الكتاب : استخدام الأخبار المجهلة في الصحف
اسم المؤلف: د. أميرة عبد الفتاح محمد
تصميم الغلاف: محمد حمدي

جميع حقوق الطبع والنشر
محفوظة للناشر

الناشر
المكتب العربي للمعارف

٢٦ شارع حسين خضر من شارع عبد العزيز فهمي
ميدان هليوبوليس - مصر الجديدة - القاهرة
تليفون/ فاكس: ٠١٢٨٣٣٢٢٢٧٣-٢٦٤٢٣١١٠
بريد إلكتروني: Malghaly@yahoo.com

الطبعة الأولى يناير ٢٠١٤

رقم الإيداع : ٢٠١٣/١٥٥٩٠
الترقيم الدولي: 1-661-276-977-978-I.S.B.N.

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة
لِلناشر ويحظر النقل أو الترجمة أو الاقتباس من
هذا الكتاب في أي شكل كان جزئيا أو كليا
بدون إذن خطي من الناشر، وهذه الحقوق
محفوظة بالنسبة إلى كل الدول العربية . وقد
لتخذت كافة إجراءات التسجيل والحماية في العالم
العربي بموجب الاتفاقيات الدولية لحماية الحقوق
الفنية والأدبية .

**استخدام الأخبار المجهلة
في الصحف المصرية**
دراسة للمضمون والقائم بالاتصال

المقدمة

تحتل وسائل الإعلام أهمية كبيرة في حياتنا اليومية، تستمد هذه الأهمية من قدرتها الهائلة على التأثير في اتجاهاتنا ومعتقداتنا وآراءنا المختلفة. ويتقدم تأثيرها بتقدم نشأة الصحافة باعتبارها أولى وسائل الاتصال الجماهيري، كما يزداد هذا التأثير كلما كانت مساحة الحرية المتاحة للصحف كافية لتدفق ونقل المعلومات والحقائق للجمهور بما يساعد على كسب ثقته وبالتالي التأثير فيه. إلا أنه مع تطور المجتمع، والذي صاحبه تطور تكنولوجي واسع لوسائل الإعلام المختلفة، أدى إلى استغلال الحرية المتاحة لها بشكل اتضحت من خلاله الآثار الجانبية لهذه الحرية المطلقة، والتي تمثلت في ظهور صحف ترشّب في الوجود في ظل السوق الصحفي المتنوع. فنتيجة لتعدد وسائل الإعلام عموماً، والصحف خصوصاً، ازداد عامل المنافسة الإعلامية والذي دفع بعض الصحف إلى محاولة جذب كل من الجمهور والمعلنين بشتى الطرق، بصرف النظر عن شرعية هذه الطرق أو تماثلها مع مصالح المجتمع. الأمر الذي يعد أحد الأسباب الرئيسية لنشأة ما يسمى بـ "الصحافة الصفراء"، وهي صحافة تبذل كل إمكانياتها من أجل جذب الجمهور وزيادة التوزيع الذي يكون دافعاً للحصول على عوائد إعلانية ضخمة.

وقد أسس هذا النوع من الصحف ناشرون مثل "Pulitzer" الذي قدم تجربة صحيفة "New York World" عام ١٨٨٣ والتي تعد الميلاد الحقيقي للصحافة الصفراء في العالم. وصحيفة "New York World" لم تكن فقط ميلاداً للصحافة الصفراء في العالم، لكنها كانت أيضاً ميلاداً للدعوة إلى إنشاء مجلس الصحافة ووضع ميثاق شرف للصحفيين وظهور مفهوم "الحرية المسؤولة" تمهيداً لنشأة نظرية المسؤولية الاجتماعية في الصحافة والإعلام^(١).

(١) تقرير الصحافة الصفراء في مصر. (القاهرة: المجلس الأعلى للصحافة، لجنة تقرير الممارسة الصحفية، ٢٠٠١)، ص ٧-١٣.

تأسيساً على ذلك، فقد تم تحديد مجموعة من المعايير أو مؤشرات القياس للصحافة الصفراء داخل إطار الصحافة المصرية اعتماداً على بنود ميثاق الشرف الصحفي الذي وضعته نقابة الصحفيين المصريين، وهي في مجموعها تعبر عن الثوابت الأخلاقية والمهنية كمنظومة قيمية حاکمة للممارسات الصحفية والتي تتوافق مع الثوابت المجتمعية في الحالة المصرية. كان من أبرز هذه المعايير أو المؤشرات، نشر أخبار ومواد صحفية متنوعة مجهولة، ووضعها في أطر غالباً ما تكون أطر غير أخلاقية، بحيث تتضمن هذه المواد إشارة إلى شخصية محورية بأوصاف عامة دون تحديد هويتها على نحو يسهل تعميمه على أكثر من شخص، مما يثير اللبس وينمي مذاخاً من الشائعات والأقاويل بين القراء^(١).

من هنا، فإن عدم توثيق المعلومات ونشر الأخبار المجهولة يعد مخالفة مهنية لميثاق الشرف الصحفي الذي وافق المجلس الأعلى للصحافة على إصداره، والذي يلص على ضرورة التزام الصحفي بتحري الدقة في المعلومات، ونسبة الأقوال والأفعال إلى مصادر معلومة كلما كان ذلك متاحاً أو ممكناً طبقاً للأصول المهنية السليمة التي تراعي حسن النية^(٢).

وبالرغم من أن نشر الأخبار المجهولة يعد إحدى المؤشرات الأساسية لتوصيف صحافة الإثارة أو الصحافة الصفراء في مصر وإحدى الممارسات الصحفية المخالفة التي تنسم بها، إلا أن هذه الممارسات لا تقتصر على الصحف الصفراء فقط، فقد أغرى الرواج النسبي والطارئ لبعض نماذج الصحف الصفراء، عدداً محدوداً من الصحف الجادة لاستعارة بعض ممارسات الصحافة الصفراء ومنها نشر الأخبار المجهولة وتخصيص أبواب ثابتة لها من أبواب الصحيفة بهدف تحقيق الرواج والتوسع في التوزيع، الأمر الذي جعل من نشر

(١) تقرير الممارسة الصحفية في الصحافة المصرية خلال عام ١٩٩٩. (القاهرة: المجلس الأعلى للصحافة، ١٩٩٩) ص ٦.

(٢) محمد سعيد حسين أمين. دراسة وجيزة في حرية الصحافة، وضمان ممارستها وضوابط تنظيمها في ظل أحكام التشريع المصري، (القاهرة: دار الثقافة للجامعة، ١٩٩٩). ص ٣٤١.

الأخبار المجهلة ظاهرة يترتب عليها الإضرار بالصحافة المصرية والإساءة لمصداقيتها المهنية^(١).

من هذا، يعرض للكتاب الحالي دراسة لظاهرة الأخبار المجهلة في الصحف المصرية، في ضوء نظرية تحليل الأطر الإخبارية، وأيضاً في إطار نظرية المسؤولية الاجتماعية، والتي تقترح مجموعة من المبادئ والأخلاقيات الإعلامية التي يجب أن يلتزم بها الممارسون للعمل الإعلامي، كمبادرة ذاتية منهم لتحقيق "صحافة حرة مسئولة".

وانطلاقاً من الأهمية التي أصبحت وسائل الإعلام - وخاصة الصحف - تشكّلها في حياتنا اليومية ، والدور المؤثر الذي تسهم به في مختلف المجالات، يزداد خطورة هذا الدور حين تضاف إلى وظائف وسائل الإعلام وظيفة أخرى تتعلق بنشر الشائعات، وما يسمى بأنصاف الحقائق أو للحقائق المشوهة. فلا شك أن تأثيرها في هذا المجال سيكون أعظم، وذلك بإثارة البلبلة بين أفراد الجمهور وخلق مناخ للشائعات والأقاويل. فبالإضافة إلى تأثيرها القوي والمعروف، فإن الفرد عادة ما ينجذب للأخبار الجديدة والغامضة غير المتداولة بصرف النظر عن صحتها أو عدم صحتها، وخصوصاً عندما تتناول هذه الأخبار موضوعات تهم الجمهور أو تتعلق بأشخاص معروفين في المجتمع، قد يرى فيها الفرد أهمية شخصية ليس فقط بموضوع الخبر، بل تكمن تلك الأهمية أيضاً في أن مثل هذه الأخبار قد تجعله محور اهتمام ضمن الجماعات التي ينتمي إليها حينما يحدثهم في موضوع أو خبر يجهلونه، مما يلفت الأنظار إليه، وهو الأمر الذي يدفعه لترديد هذه الأخبار دون الاهتمام بالتأكد من صدقها أو التعرف على مصدرها.

وتعتمد الأخبار المجهلة على مجموعة من التلميحات التي يصيغها الصحفي ببراعة حول شخص مجهول أو موقف غير واضح، وعلى هذا يكتفي الصحفي بنشر مثل هذه التلميحات عوضاً عن نشر اسم الشخصية المقصودة، أو توضيح معالم الموقف أو الحدث الذي يتناوله الخبر، تلك لعدة أسباب يعلمها هو. إلا أن الجمهور عادة لا يكتفي بهذه التلميحات ويحاول تفسيرها وربطها

(١) تقرير الصحافة الصفراء في مصر، مرجع سابق، ص ٢١.

بشخصية معلومة لديه، الأمر الذي يحقق له مزيداً من الوضوح ويقضي على غموض الخبر، بصرف النظر عن مدى صحة هذا التفسير أو الربط، فما يهم الجمهور هنا هو التجاوب مع الخبر وإكمال ما ينقصه، مما قد يؤدي إلى تفسيرهم الخاطيء للخبر، أو إصاافه بشخص لا علاقة له به وتشويه سمعته. ومما سبق، تحدت مشكلة الدراسة الحالية في رصد ما ينشر من أخبار مجهة في عينة من الصحف المصرية وتحليل مضمونها، ودراسة القوائم بالاتصال في هذه الصحف وذلك في محاولة للوقوف على الأسباب التي تدفع الصحفيين لنشر مثل هذه التوعية من الأخبار، إضافة إلى التعرف على العوامل المؤثرة والأهداف المطلوب تحقيقها من اعتمادهم على صياغة الأخبار بطريقة مجهة وغير واضحة.

وتعرف الدراسة الحالية الخبر المجهل بأنه ذلك المصطلح الذي يشير إلى الأخبار والمواد الصحفية مجهة الفاعلين، حيث تتضمن إشارة إلى شخصية محورية تتشابه في صفاتها مع العديد من الشخصيات العامة نون تحديد لهوية هذه الشخصية، الأمر الذي يثير البلبلة وينمي مناخا للشائعات والأقاريل، فهو خبر ينشر رغم عدم اكتمال بعض عناصره الأساسية من أسماء أو زمان أو مكان أو أقوال أو أفعال، ويكون إخفاء هذه العناصر بقصد الإثارة أو تحقيق منفعة أو الإساءة للغير، كذلك فإن الخبر المجهل يتسم بالتعميم وعدم الدقة.

الفصل الأول

المبحث الأول: نظرية المسؤولية الاجتماعية

المبحث الثاني: نظرية تحليل الأطر الخيرية

المبحث الأول

نظرية المسؤولية الاجتماعية

The Social Responsibility Theory

تعد نظرية المسؤولية الاجتماعية إحدى النظريات التي نشأت بهدف تحديد علاقة الصحافة بالسلطة، حيث ظهرت العديد من الرؤى والنظريات التي ترصد واقع هذه العلاقة وتحدد على أساسها الفلسفات التي تفسر العلاقة كما تحدد دور الصحافة في المجتمع ومقدار ممارستها لحريتها^(١).

أولاً: مفهوم المسؤولية Responsibility :

يمكن التعرف على مفهوم المسؤولية من خلال تحديد الدالالتان اللغوية والاصطلاحية للفظ "المسؤولية"، وعن الدلالة اللغوية فيرى "سحبان خليفة" أن البنية المعرفية لكلمة (مسئول) في اللغة العربية تكشف عن خاصية منطقيّة مهمة، فمسئول على وزن مفعول، وهذه الصيغة قريبة في معناها من معنى الفعل المبني للمجهول فإن المسئول فرد جعل مسئولاً دون بيان من جعله مسئولاً، أما كلمة Responsibility فتعني ما ينبغي أن يعد الفرد مسئولاً عنه، في حين يرى محمد إبراهيم الشافعي أن كل المعاجم اللغوية تشير إلى أن المسؤولية في اللغة هو طلب المعرفة أو الاستعطاء أو الاستخبار.

أما عن تعريف المعنى في المعاجم الأجنبية فيذكر Webster's أن المسؤولية تعني إما واجبا معينا على الفرد أدائه، أو شخصاً يجب أن يكون أحدهم مسئولاً عنه، ويضيف معجم Collins أن المسؤولية تعني القدرة على اتخاذ القرار أو السلوك بتوجيه ذاتي دون رقابة. ويرجع أصل الكلمة إلى الفعل اللاتيني Respondzéré بمعنى يتحمل.

أما عن الدلالة الاصطلاحية للمسؤولية، فهناك ثلاثة أنواع من المسؤولية

وهي:

(١) محمود علم الدين-مدخل إلى الفن الصحفي"، (القاهرة: ركلام للبشر، ٢٠٠١) ص ٢٩٩.

١- مسئولية مدنية **Responsabilité Civile**: وهي التي توجب على الفاعل الذي سبب لغيره ضرراً أن يعرضه عنه.

٢- مسئولية جنائية **Responsabilité Pénale**: وهي التي تقع على شخص ارتكب مخالفة أو جناحاً أو جريمة.

٣- مسئولية أخلاقية **Responsabilité Moral**: وهي لمسئولية الناشئة عن إلزامية القانون الأخلاقي وعن كون الفاعل ذا إرادة حرة ووعي بما يصدر عنه من أفعال منافية للأخلاق أو القانون أو الدين.

وبالتركيز على المسئولية الأخلاقية، نجد الارتباط الوثيق بين الأخلاق من ناحية، وكلاً من القانون والدين من ناحية أخرى، حيث ينظم كل منهم سلوكيات الأفراد وأفعالهم، ويوقع العقاب عليهم في حالة مخالفة هذا النظام، ويقسم القانون المسئولية إلى: مسئولية أدبية: وهي مسئولية موكولة إلى الضمير ولا يترتب عليها جزاء قانوني. ومسئولية قانونية: مصدرها الإلزامي هو القانون وتشمل جميع المسئوليات المستمدة من الدساتير والقوانين التي يحثها أي مجتمع، وتترتب عليها جزاءات مادية (غرامة - تعويض) وجزاءات معنوية (السجن - الإعدام)^(١).

أما الدين، فقد تحدد مفهوم المسئولية في الإسلام في كون الفرد الصالح هو أساس المجتمع الصالح، وإن صلح الأفراد صلتحت الأسر والمجتمعات، فالمسلم مسئول بصفته الشخصية عن صالحه وصالح المجتمع الذي يعيش فيه، كما أنه مسئول بصفته عضواً في المجتمع عن سلامة المجتمع والمحافظة على مكانته. ويعرف عبد الله دراز المسئولية بأنها "استعداد فطري للمقدرة على أن يلزم المرء نفسه، وأن يعني بالتزاماته بجهد شخصي"، وفي هذا الإطار يعرف "محمد إبراهيم الشافعي" المسئولية بأنها "الاستعداد الفطري الذي أنعم الله تعالى به على الإنسان ليصلح للقيام برعاية ما كلفه به من أمور تتعلق بدينه ودنياه، فإن وفي ما عليه من الرعاية جعل له الثواب، وإن كان غير ذلك جعل له العقاب".

(١) محمد حسام الدين، "المسئولية الاجتماعية للصحافة"، (للقاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣) ص ٤٠، ٤١.

كما تحدد طبيعة العلاقة بين الأخلاق والمسؤولية مفهوم المسؤولية في الفلسفة الغربية من خلال تعريف (وارين) بأنها "وعي الإنسان البالغ أن عليه التصرف تبعاً لمعايير اجتماعية وأنه معرض للعقاب إذا انتهك محظورات التوجيه الاجتماعي"، ويشرح (بالدوين) أن مصطلح المسؤولية يستعمل غالباً ليتضمن كلا من المواقف الأخلاقية والاجتماعية، وهي واجب مرتبط بأفعال إرادية^(١).

ثانياً: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للإعلام:

إن المسؤولية الاجتماعية كما يراها "ماكويلز" McQuail's هي إحدى سمات وسائل الإعلام التي لا بد أن تتوافر بها، والتي تركز على تحقيق الديمقراطية في المجتمع، ذلك من خلال تطبيق بعض الالتزامات غير المكتوبة والمُعترف بها ضمناً والخاصة بحرية النشر، إضافة إلى مجموعة المبادئ الأخلاقية التي تساعد وسائل الإعلام على أن تقدم للمجتمع الحقيقة والعدالة في النشر^(٢). في حين يعرف آخرون المسؤولية الاجتماعية من منظور الاعتقاد بأن على الصحافة مسؤولية الحفاظ على الديمقراطية، وذلك غالباً ما يتم من خلال مهمة إعلام الجمهور والاستجابة لاحتياجات المجتمع^(٣). كما أشارت جمعية الصحفيين المهنيين - وهي إحدى الاتحادات المهنية الصحفية التي ظهرت مع بداية القرن العشرين والتي شجعت ضرورة اتخاذ إجراءات مسئولة من خلال ميثاق الشرف الذي وضعته - إلى أن المهمة الأساسية لوسائل الإعلام هي الوفاء بحق الجمهور في معرفة كل ما يرتبط باهتماماته واحتياجاته من أحداث ومعلومات، فالمسؤوليات التي تقع على الصحفي تلزمه بأن يتحرى الموضوعية والدقة والتوازن فيما يقدمه للجمهور، فالهدف الرئيسي للنشر الأخبار والإقضاء

(١) محمد حسام الدين (٢٠٠٣)، مرجع سابق، ص ٤٤، ٤٥.

(٢) McQuail s. "Mass Communication Theory" (London Sage Publications, 4th ed, 2000) p. 503

(٣) Joseph R. Dominick, "The Dynamics of Mass Communication. Media In The Digital Age." (New York: McGraw-Hill, Higher Education, 2002) p. 522.

الضوء على الآراء المختلفة هو خدمة الجمهور، بالتالي فإن استغلال الصحفيين لمنصبهم المهني كممثلين للجمهور في خدمة أغراض أخرى يخل بالنقطة العالية التي يضعها الجمهور بهم^(١). أما "مختار النهامي" فيذهب إلى أن نظرية المسؤولية الاجتماعية نظرية إصلاحية تربط العاملين في أجهزة الإعلام بمواثيق خلقية حالية، وتقرض عليهم مسئوليات محددة مستقاة من واقع للمجتمع، فسي حين يعرف "محمد حسام الدين" للمسؤولية الاجتماعية للصحافة تجاه المجتمع بأنها: "مجموع الوظائف التي يجب أن تلتزم بتأديتها الصحافة أمام المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث يتوافر في معالجتها لموادها قيم مهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول، والتي يجب أن تعكس الأوضاع التاريخية والحضارية والأنية على المستويين المحلي والدولي، شريطة أن تتوافر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسئولة أمام القانون والرأي العام"^(٢).

وينبغي هنا التفرقة بين مفهومي المسؤولية والمحاسبة، فمفهوم المسؤولية Responsibility يعني مسئوليات الصحفي عن التزامات محددة نحو المجتمع، بينما يعني مفهوم المحاسبة Accountability كيف يحاسب المجتمع الصحفي على أداء المسؤولية المعطاة له. كما يتعلق مفهوم المسؤولية بتحديد السلوك الصحيح، في حين يعني مفهوم المحاسبة بتحديد مركز القوة لمحاسبة الصحافة على أداء المسئوليات واتباع المعايير. والصحفي مسئول عن دقة المعلومات التي يقدمها للقارئ وعن عدم التسبب في أذى لأفراد المجتمع، وتتضمن المسؤولية واجبات الصحفي الأخلاقية والسلوكيات التي يجب أن يلتزم بها^(٣).

(١) Pamela J Shoemaker, & Stephen D. Reese, "Mediating The Message: Theories of Influences On Mass Media Content". (USA: Longman, 2nd ed, 1996) p.95.

(٢) محمد حسام الدين (٢٠٠٣)، مرجع سابق، ص ٨٦، ٩٨.

(٣) هبة شاهير، "أخلاقيات العمل الإخباري من وجهة نظر لثلاثين بالانتماء في مجال الأخبار لإذعية والتلفزيونية" (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ج ٣ - مايو ٢٠٠٢)، ص ٨٣١، ٨٣٢.

فنظرية المسؤولية الاجتماعية تؤكد على أهمية أخلاقيات الإعلام، والتي تساعد في تحديد وظائف وسائل الإعلام في المجتمع وتوضح دورها مما يزيد من ارتباط الجمهور بها كما تساعد في تحسين جودة الرسائل الإعلامية وفي الإعداد الجيد للكوادر الإعلامية^(١). وهناك عقد اجتماعي بين المهنة والمجتمع، فالمجتمع يحمي المهنة مقابل عدم التسبب في ضرر للمجتمع وفي مقابل حماية المهنة فإن وسائل الإعلام لابد أن تقوم بدور لصالح المجتمع^(٢)، كما أن المسؤولية الأخلاقية للإعلام تنفعه للاهتمام بمصالح المواطنين في المقام الأول، وتحصيه من تبعية رأس المال^(٣).

ثالثاً: التطور التاريخي لنشأة نظرية المسؤولية الاجتماعية:

بعد تزايد ظاهرة الاحتكار التي شهدتها الصحافة الغربية في ظل النظرية الليبرالية للصحافة، وما نتج عنها من سباق محموم بين صحف الاحتكارات الكبرى بهدف زيادة التوزيع، ذلك عن طريق الاهتمام بنشر المواد التافهة والخفيفة والتي تتمثل في الرياضة والفضائح والجنس (وهي الصيغة التي عرفت ب3S)، فقد بدأ في العالم الغربي البحث عن نظرية جديدة للصحافة^(٤)، نظرية تستطيع أن توفر للصحافة الحرية التي أتاحها لها النظرية الليبرالية مع التغلب على عيوبها والممارسات غير المسؤولة التي أفرزتها تلك النظرية، والتي بلغت ذروتها في أوائل القرن العشرين بعد الحرب العالمية الثانية، ذلك بعد الانتعاش الذي شهده مجال الاقتصاد وتكنولوجيا الصناعة، والذي أثر بدوره على تقدم وسائل الإعلام وجعلها تتركز في أيدي فئة قليلة من الملاك، وقضى على

(١) سليمان صالح: أخلاقيات الإعلام، (الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، من ١٣: ١٥.

(٢) هبة شهاب، مرجع سابق، ص ٨٣٠.

(٣) Knott, Diana L.; Carroll, Virginia; Meyer, Philip, "Social responsibility wins when CEO has been editor.", Newspaper Research Journal, vol.23, Winter, 2002, p.2.

(٤) سليمان صالح: "مقدمة في علم الصحافة"، (القاهرة: دار النشر للجامعات، ١٩٩٤) ص ٢٩.

تعدديتها وقدرتها على منح الجمهور الحق في اختيار ما يناسبه من بين مضامينها المختلفة، والتنوع في تقديم قيم واحتياجات المجتمع، حيث تحولت وسائل الإعلام إلى وسائل إعلان عن اهتمامات وآراء ملاكها، والذين لا يسمحون بنشر ما يتنافى مع مصالحهم واتجاهاتهم^(١).

أدت تلك المتغيرات التي أصابت المجتمع عموماً، والصحافة على وجه الخصوص إلى تشكيل لجنة حرية الصحافة **"Commission on Freedom of the Press"** من عدد من المفكرين والأساتذة الأكاديميين برئاسة البروفيسور "روبرت هوتشينز **Robert Hutchins**" رئيس جامعة شيكاغو والذي رشحه "هنري لوك **Henry Luce**" صاحب دار نشر "تايم **Time Inc.**" لتشكيل اللجنة، حيث ساهمت التايم بـ ٢٠٠ ألف دولار لتمويل اللجنة التي ضمت بين أعضائها الثلاثة عشر أبرز نقاد الصحافة الأمريكية^(٢).

واجهت اللجنة في البداية رفضاً شديداً من مؤيدي النظرية الليبرالية، والذين يساندون الحرية المطلقة لوسائل الإعلام من أي ضغوط باعتبارها تخدم المجتمع، وهو الأمر الذي سينتج عنه وفرة في المعلومات والآراء التي سيقدمها الإعلام الحر للجمهور لتساعده على تشكيل قراراته واتجاهاته نحو القضايا المختلفة^(٣). أصدرت اللجنة تقريرها في عام ١٩٤٧ بعنوان "صحافة حرة ومسئولة" والذي تضمن ما يلي:

١- أن حرية وسائل الإعلام في الولايات المتحدة في خطر، ويرجع ذلك جزئياً إلى الممارسات غير المسئولة لبعض مديري وسائل الإعلام، وفشلهم في إدراك احتياجات عامة الناس.

(١) Knott, Diana L. Carroll, Virginia Meyer, Philip, Op.cit., p.2.

(٢) Robert Schuchel, "The responsibilities of Journalism.", (Notre Dame, Ind., University of Notre Dame Press, 1984), p. 39.

(٣) Ray Eldon Hiebert, Donald F. Ungurait & Thomas W. Bohn, "Mass Media VI: An Introduction To Modern Communication.", (New York: Longman Publishing Group, 1991) pp. 524:527

٢- فشل نظرية "سوق الأفكار الحرة" "Marketplace of Ideas"

في أن تفي بما وعدت به من تحقيق القوائد المتوقعة، من خلال التعبير عن عامة الناس وتقديم وجهات نظر عديدة ومتنوعة.

٣- فشل وسائل الإعلام في إمداد الجمهور بالحقائق المتكاملة من الأحداث اليومية في سياق له دلالة.

٤- ينبغي أن تقدم وسائل الإعلام صورة ممثلة للمجتمع، وتعكس قيم المجتمع وأهدافه قدر الامكان، وتتجنب للصور النمطية^(١).

وقد أيد التقرير بوجه عام بعض الأفكار الخاصة بالتنوع والموضوعية والصحافة المستقلة التي تتجنب خرق القوانين والتشجيع على الجريمة والعنف والفوضى، كما أيد فكرة أن المسؤولية الاجتماعية لا تعني فقط أن تسمح السلطة بحرية الصحافة، بل وتدعمها أيضا، بأن تقوم الحكومة بحماية حريات مواطنيها وأن تمنع الممارسات غير الأخلاقية للصحافة^(٢).

حيث أكد أحد أبرز أعضاء اللجنة وهو "Zechariah Chafee"

ضرورة أن تلعب الحكومة دورا ولو محدودا في حالة عدم التزام الصحف بمسؤولياتها، ذلك بهدف القضاء على ظاهرة الاحتكار التي سيطرت على الصحف في ذلك الوقت، وهذا لا يعني سيطرة كاملة من قبل الحكومة على وسائل الإعلام، فقد اقترح "Chafee" ثلاثة مجالات تستطيع الحكومة التدخل من خلال إحداها لتقليل تركيز القوة في وسائل الإعلام، وبالتالي العمل على زيادة التنوع في مضمونها، وهي: أولا: أن تقوم الحكومة بتقسيم النظم الإعلامية إلى منظمات أصغر مما يزيد من عدد ملاكها ويقلل احتكارها. ثاني: أن يتم اعتبار الصحافة وسيلة عامة لنقل المعلومات بحيث تكون متاحة لأي فرد قادر على دفع ثمن الوقت أو المساحة التي يريدها، الأمر الذي سيتيح مزيدا من التنوع في مضمونها. ثالثا: أن تساعد الحكومة على إنشاء وسائل إعلام أخرى لتنافس الوسائل الموجودة بالفعل وتحد من احتكارها.

(١) حسن عبد مكاوي، 'أخلاقيات العمل الإعلامي: دراسة مقارنة'، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٤) ص ١٤٢: ١٤٣.

(٢) McQuail's, op.cit.p.149.

وبالرغم من اقتراح "Chafee" لهذه المجالات إلا أنه توصل إلى بعض المشاكل التي قد تنتج عن الاقتراحين الأول والثاني، فقد وجد أن الاقتراح الأول من شأنه إعطاء للحكومة قدر كبير من السلطة للتدخل بحيث يكون الفرار لها في تحديد أي المنظمات الإعلامية التي تفتقر للمسئولية وبالتالي تحتاج إلى تقسيم، الأمر الذي يعرض وسائل الإعلام لخطر التمييز. أما بالنسبة للاقتراح الثاني فالهدف الأساسي منه هو تحقيق التنوع في مضمون وسائل الإعلام، إلا أن هذا الهدف السامي سيحد من حرية وسائل الإعلام في حالة السماح للحكومة بالسيطرة، فالحكومة في ظل هذا الاقتراح يكون لها حق الاختيار من بين وسائل الإعلام والتي ستعتبرها وسيلة لنقل المعلومات، مما قد يجعلها تحرم وسائل أخرى من هذا الامتياز، كما أنه يسمح بتدخل الحكومة في مضمون وسائل الإعلام من خلال إعطائها الحق في تحديد أسعار بيع المساحة الإعلامية للأفراد القادرين على الدفع، وبالتالي يمكن للحكومة هنا منع ما لا تريد نشره. وتوصل "Chafee" إلى أن التدخل المحدود للحكومة يمكن أن يفيد وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، إلا أنه يضر الوسائل المطبوعة، مما جعله يؤكد على أهمية المسئولية الاجتماعية للصحافة، فخدمة الجمهور هي أهم أهداف الصحافة كما يرى "Chafee"، والذي يحتاج لتحقيقه التزاماً أخلاقياً ومهنياً أكثر من كونه يلتزم قانونياً، فالقانون قد يساعدنا على تحقيق العدالة ولكنه لا يفرض السلوك المسئول، إلا في حالات قليلة كتلك المتعلقة بالسب والقذف والتدخل في الحياة الخاصة للأفراد^(١)، فالبرغم من أن حرية الرأي والإعلام تعد جزءاً من الديمقراطية، إلا أن الإعلام ليس لديه الحرية في تدمير سمعة الأشخاص أو المؤسسات، لهذا السبب تم وضع قوانين للقذف وتشويه السمعة من أجل كبح تجاوزات وسائل الإعلام، إلا أن محاسبة وسائل الإعلام تتخطى حدود القوانين

(١) Elizabeth Blanks Hindman, "First Amendment Theories and Press Responsibility: The Work of Zechariah Chafee, Thomas Emerson, Vincent Blas. and Edwin Baker.", Journalism Quarterly, vol.69 no.1, Spring 1992 50.53.

الشرعية الإلزامية، فعليها احترام الحرية التي تتمتع بها والالتزام بمبدأ المسؤولية في ممارستها دون الإضرار بالأفراد والمجتمع^(١).

فالمسؤولية الاجتماعية تؤكد على الحاجة إلى صحافة مستقلة تفحص بدقة جميع مؤسسات المجتمع وترودها بالتقارير الإخبارية بموضوعية ودقة، كما أنها تطالب وسائل الإعلام بتحمل مسؤولية مساعدة المجتمع على الإنتاج وابدع، ذلك بأن يمثل الإعلام صوت جميع أفراد المجتمع، وليس فقط صوت مجموعات الصفوة أو المجموعات المسيطرة في المجتمع^(٢).

كما عبرت لجنة عن وعيها بأن التطورات التكنولوجية والتجارية للصحافة أدت إلى تقليل فرص الأفراد والجماعات المتنوعة في الدخول إلى السوق والتمتع بحق النشر، كما أدت إلى هبوط معايير الأداء، وإلى فشل الصحافة في تلبية احتياجات المجتمع الأخلاقية والاجتماعية بالإضافة إلى تناقص قدرة الصحافة على إمداد المجتمع بالمعلومات، كما أدت لزيادة السيطرة الطبقية^(٣).

لقيت دعوة لجنة حرية الصحافة لصحافة حرة ومسئولة صدى كبير داخل الولايات المتحدة وخارجها في بلدان أوروبا، ففي بريطانيا تشكلت اللجنة الملكية الأولى للصحافة عام ١٩٤٩ ودعت إلى إحساس العاملين في الصحافة بمسئوليتهم الاجتماعية، ذلك من خلال تحقيق الفكرة المحورية التي تقوم عليها نظرية المسؤولية الاجتماعية وهي التنظيم الذاتي **Self-Regulation**^(٤)، بحيث تمارس وسائل الإعلام مسئولياتها من خلال السيطرة الذاتية قبل السيطرة الحكومية، وأن يكون هناك معايير وقوانين تنظم هذه الممارسة، مما مهد الدعوة إلى إنشاء مجالس الصحافة ووضع ميثاق الشرف الأخلاقية للصحفيين.

(١) Eno Akpabio, "Direction Of Nigerian Newspaper Rejoinders.", Nordic Journal of African Studies, vol.13,no.2,2004,, p.188.

(٢) Stanley J. Baran, Dennis K. Davis, 'Mass Communication Theory' (Thomson Learning,2003) p. 109

(٣) سليمان صالح (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٤) محمود علم الدين (٢٠٠١)، مرجع سابق، ص ٣٠٦.

- و عن مبادئ نظرية المسؤولية الاجتماعية، فهي كما أشار لها ماكويلاز :
- (١) أن وسائل الإعلام لديها التزامات تجاه المجتمع يجب أن تضطلع بها وأن تكسب ثقة الجمهور .
 - (٢) أن ما تنشره وسائل الإعلام لابد أن يتسم بالحيقة، الدقة، الموضوعية والتوازن.
 - (٣) ضرورة أن تتمتع وسائل الإعلام بالحرية وأن تعمل على تنظيم نفسها ذاتيا.
 - (٤) أن تلتزم وسائل الإعلام بالمعايير الأخلاقية والمهنية المتعارف عليها، بحيث تتجنب نشر ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة والعنف والفوضى الاجتماعية أو توجيه أي إهانات إلى الأقليات.
 - (٥) تحتم بعض المواقف تدخل الحكومة لحماية المصلحة العامة^(١).
- إذا فقد جاء مفهوم المسؤولية الاجتماعية لتصحيح الممارسات المخالفة وغير المسئولة لوسائل الإعلام والتي تزايدت في ظل النظام الليبرالي، ولتحقيق التوافق بين صالح الفرد وصالح المجتمع^(٢)، حيث يؤكد مفهوم المسؤولية أن حرية الصحافة ليست حقا طبيعيا ولكنها امتياز منح لخدمة المجتمع، والذي يفرض بدوره مسئوليات وواجبات أخلاقية على الصحافة اتباعها وعدم إغفالها^(٣). إذا فهذه الحرية لا يمكن أن تستمر إلا إذا كانت حرية مسئولة.
- فالجديد في نظرية المسؤولية، والذي يميزها عن النظرية الليبرالية، هو أنها تفترض أساسا أن الحرية بما في ذلك حرية الصحافة، لا يمكن تعريفها بمعزل عن مسؤولية ممارستها، وبذلك تحول الأساس النظري لحرية الصحافة من الفرد إلى المجتمع. أما النظرية الليبرالية فقد نظرت لوسائل الإعلام على أنها أدوات لمصلحة الفرد لا للجماعة، في حين أنها مطالبة بالعمل لا بالوكالة

(١) McQuail's, Op.cit.,p.149,150.

(٢) حسن عاصد مكويلاز. "نظرية المسؤولية الاجتماعية وممارسة العمل الإخباري"، (جامعة القاهرة كلية الإعلام، مجلة بحوث الاتصال، ج١، يوليو، ١٩٩٣)، ص٢٤٦.

(٣) Shelton A.Gunaratne, "Freedom Of The Press: A world System Perspective.", Gazette, vol.64, no.4, August 2002, pp 343: 369.

عن مملكتها وإنما عن الجمهور الذي يمنحها الحرية. كما قامت النظرية الليبرالية على افتراض حرية الحصول على المعلومات، لكنها لم تقدم ضمان لتدفق المعلومات، فما قائمة حرية التعبير دون الحصول على جميع المعلومات التي ينبغي تقديمها.

بذلك يمكننا القول أن النظريتين تتفقان على وضع وظائف معينة لوسائل الإعلام وهي: التثوير - خدمة النظم السياسي - صيانة الحقوق المدنية - خدمة النظام الاقتصادي - تقديم للتعلم والترفيه - تحقيق الربح، إلا أن نظرية المسؤولية تميزت بأنها وضعت مبادئ ومعايير تحكم ممارسة وسائل إعلام لهذه الوظائف^(١)، فقد أضافت إلى مبادئ للنظام الإعلامي الليبرالي مبادئ جديدين^(٢) يتمثلان في ضرورة وجود التزام ذاتي من جانب الإعلاميين، ذلك بإنشاء مجالس للصحافة تكون مهمتها المحافظة على حرية الصحافة والتأكد من الالتزام بالمعايير المهنية للصحافة وبحث شكاوى الجمهور ضد الصحف، إضافة لإصدار ميثاق أخلاقية مهنية يقوم الصحفيون أنفسهم بإصدارها عبر منظماتهم المهنية مثل النقابات والاتحادات أو من خلال مجالس الصحافة، الأمر الذي يحقق التوازن بين حرية الإعلام ومصلحة المجتمع^(٣). كما أضافت النظرية أيضا مبدأ الواجب الاجتماعي للإعلام الذي يتمثل في تقديم الأحداث الجارية بصرف النظر عن نوعية التأثير الذي قد تحدثه هذه البيانات على القراء، وتقديم تفسير لها في إطار له معنى ودلالة^(٤).

من هنا فإن نظرية المسؤولية الاجتماعية تعد محاولة لضبط جنوح الحرية المطلقة للنظرية الليبرالية حتى لا تتحول إلى فوضى تضر بالمجتمع، كما أنها

(١) أديب خضور "مدخل إلى الصحافة، نظرية وممارسة"، (سلسلة المكتبة الإعلامية ٢١، ط٢، ٢٠٠٠) ص ١٧، ١٨.

(٢) فتحي حسين أحمد عنمر، "أخلاقيات نشر الجريمة في الصحف المصرية الخاصة، دراسة تحليلية مقارنة"، (جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية، ٢٠٠٥)، ص ٧٠.

(٣) سليمان صالح (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٤) فتحي حسين أحمد عامر، مرجع سابق، ص ٧٠.

حماية للحرية من الانزلاق في براثن الحرية المطلقة أو للرقابة المطلقة، مما يشير إلى أن نظريتي الحرية والمسئولية وجهان لعملة واحدة بحيث كلاهما تتسمان بالطابع الفردي الذي يحول دون سيطرة الدولة على الإعلام^(١).

رابعاً: إيجابيات نظرية المسؤولية الاجتماعية:

- ١- حققت النظرية بعض النتائج الإيجابية في بعض دول أوربسا مثل السويد التي قامت بمواجهة خطر سيطرة الاحتكارات على صحافتها بإنشاء نظام لتقييم إعانات الصحف بهدف المحافظة على التنوع الصحفي.
- ٢- تساعد النظرية على زيادة مسئولية وسائل الإعلام تجاه جمهورها.
- ٣- تحد للنظرية من تدخل الحكومة للسيطرة على وسائل الإعلام، بحيث تسمح بتحكم محدود من جانب الحكومة للحفاظ على المصلحة العامة^(٢).
- ٤- دعت النظرية لتحقيق مبدأ للتنظيم الذاتي لمهنة الصحافة، من خلال طرح مجموعة من الحلول التي تساعد على تحقيقه، من أهمها^(٣):
 - إنشاء مجالس للصحافة **Press Councils** ، والتي تسعى إلى المحافظة على حرية الصحافة، والالتزام بالمعايير المهنية للصحافة، حيث تعد أحد أساليب التنظيم الذاتي للإعلام والتي تهدف إلى تنظيم مهنة الإعلام مهنيًا، والعمل على التأكد من إلزامه بمبدأ المسؤولية الاجتماعية وبواجبه تجاه المجتمع^(٤).

(١) حسن علي محمد، "نظريات الاتصال المعاصرة، غربية وعربية"، (القاهرة: دار البيان، ٢٠٠٢-٢٠٠٣) ص ١٤٨.

(٢) Stanley J Baran, Dennis K. Davis, op.cit.p.115

(٣) سليمان صالح (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص ١٠٤ : ١٠٧.

(٤) Reed H Blake & Edwin O. Haroldsen, "A Taxonomy of Concepts in Communication.", (Communication Arts Books, Hastings House Publishers, New York, 1975) p. 96.

■ إصدار ميثاق أخلاقية مهنية **Codes of Conduct** ، والتي تعد بمثابة دستور الصحفيين الذي يضم بيان للمبادئ والواجبات والحقوق الخاصة بالصحفيين، وتهدف ميثاق الشرف إلى تنمية التضامن داخل الجماعة المهنية والحفاظ على مكانة المهنة وزيادة مصداقيتها وحماية أفراد الجمهور المتلقي إضافة إلى رفع مستوى الوعي الأخلاقي للصحفيين والتنظيم الذاتي للمهنة تجبياً لتدخل الدولة^(١)، على أن تقوم وسائل الإعلام نفسها بإصدارها عبر منظماتها المهنية أو عبر الصحفيين أنفسهم، بهدف الحد من التجاوزات والممارسات الصحفية غير المسنولة والقضاء على ظاهرة الاحتكار^(٢).

■ نظام الأمبودسمان **The Ombudsman System** ، والذي يهدف إلى إزالة الحواجز بين القراء والصحافة، فالأمبودسمان هو الشخص الذي يقوم بتلقي شكاوى القراء ضد الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون، بحيث يساعد على ترقية علاقة الصحافة بقراءها، كما يعمل على إنعاش الوعي الأخلاقي للعاملين بالصحافة^(٣). وينقسم نظام الأمبودسمان إلى: الأمبودسمان العام؛ وهو جهاز يرأسه شخص يتمتع بفهم دقيق لأخلاقيات الصحافة، ويعمل الأمبودسمان على التوصل إلى حل لأي نزاع بين المواطن والصحيفة، والأمبودسمان الخاص؛ حيث تقوم الوسيلة الإعلامية بتعيين أمبودسمان مهمته أن يبحث شكاوى المواطنين ضد هذه الوسيلة، وأن يكتب عموداً ينتقد فيها للصحيفة.

■ النقد الداخلي والخارجي: فالنقاد الداخليون تعينهم الوسائل الإعلامية نفسها ليقيموا بنقد وتقييم ما تقدمه إلى الجمهور من

(١) هبة شاهين، مرجع سابق، ص ٨٣٦، ٨٣٧.

(٢) سليمان صلتح (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص ١٠٤.

(٣) Louis Alvin Day, "Ethics In Media Communications Cases And Controversies.", (Thomson Wadsworth, 5th Ed., 2005), p. 48.

مضمون. أما النقد الخارجي فيتمثل في إنشاء مجلات وصحف
تتخصص في نقد مضمون وسائل الإعلام.

■ استطلاعات الرأي: والتعرف على آراء الجمهور فيما تقدمه وسائل
الإعلام بهدف تحسين جودة المضمون الذي تقدمه.

■ تطوير التواصل بين الإعلاميين والجمهور، وتشجيع البحث العلمي
في مجال الإعلام، والعمل على زيادة معرفة الإعلاميين ووعيتهم
وتحسين قدراتهم المهنية بالتعليم والتدريب.

■ أن تلتزم الصحف بنشر التصحيحات في مكان بارز، ونشر الآراء
المؤيدة والمعارضة في كل القضايا العامة، وكذلك نشر خطابات
المواطنين إلى المحرر والتوسع في صفحات منابر الرأي.

خامساً: الانتقادات التي وجهت للنظرية:

○ تقدم النظرية نظرة تفاؤلية للالتزام وسائل الإعلام بالمسؤولية، بحيث
تتوقع من وسائل الإعلام الالتزام التام بالمسؤولية، كما تعجز النظرية
عن تفسير أوضاع الإعلام في العالم الثالث.

○ نقل النظرية من أهمية حافزي المافسة والربح المادي واللذان
يدفعان وسائل الإعلام إلى التطوير المستمر بهدف الوصول
للجمهور^(١).

○ أن النظرية هي عبارة عن مجموعة من الأفكار التي تهدف إلى
إصلاح أوضاع الصحافة في المجتمعات الغربية من داخل النظرية
الليبرالية نفسها، ومن ثم فإن الحلول التي طرحتها كانت ذات طابع
اصطلاحي بحت، بل إنها أعطت في بعض الأحيان مبررات
لاستمرارية الأوضاع القائمة في الغرب، وأدت لتقييد البحث عن
حلول جادة لأزمة حرية الصحافة.

○ إن مجمل الأفكار التي طرحتها النظرية لم تفتح لها فرصة التنفيذ
بشكل كامل، حيث واجهت معارضة شديدة في الولايات المتحدة
خاصة من جانب ملاك الصحف، فقد نظر الصحفيون الأمريكيون

(١) Stanley J. Baran, Dennis K. Davis, op.cit.p.115.

لهذه الأفكار على أنها تمثل اتجاها نحو الاشتراكية وانتهاكا لحق الملكية وبالتالي خطرا على حرية الصحافة^(١).

○ تحد للنظرية من حرية وسائل الإعلام، وتعطي مبررا للحكومات للتدخل في شؤون الإعلام تحت شعار الحفاظ على المسؤولية الاجتماعية للإعلام.

○ لم تنجح النظرية في بناء أرضية صلبة في واقع المجتمع، فقد اصطدمت بتيارات سياسية واقتصادية وكان طبيعيا أن تحمل هذه النظرية في طياتها إرهابات للفشل لأن ما نادت به لا يتسجم مع مصطلح السوق الإعلامية الحرة في المجتمعات الغربية.

○ تفرض النظرية الوصاية على النظام الإعلامي من خلال التنظيم الذاتي للإعلام الأمر الذي يهدد حرية الصحافة. فقد وجه النقد لمجالس الصحافة على اعتبار أنها تمثل بداية الطريق للتدخل الحكومي بإدخال ممثلين للدولة من بين أعضائها، وأنها لا تستطيع حماية الإعلام من ضغط قوى رأس المال وخطر الاحتكار^(٢). كما انتقد إصدار المواثيق الأخلاقية من خلال وصفها بأنها من الآليات الخطرة الموضوعة للسيطرة على الصحافة، إضافة إلى فشلها في إيجاد حلول لعدد كبير من المشكلات الأخلاقية التي يواجهها الصحفيون، مما يجعلها مواثيق غير عملية ولا يتم الأخذ بها في مجال الممارسة الفعلية^(٣). كذلك انتقد محامي الشعب (الأمبودسمان) حيث اعتبره البعض رفاهية مكلفة يمكن توفيرها، وأنه يشي بأسرار عمل الصحفيين نتيجة ولائه للإدارة، ورأى البعض أن النقد الذاتي عندما يزيد عن الحد المطلوب فإنه يهدم الاحترام الذاتي للصحفيين والصحيفة^(٤).

(١) سليمان صالح (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٢) محمد حسام الدين، (٢٠٠٣)، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٣) Louis Alvin Day, Op.cit., p.45, 46.

(٤) Ibid., p.48.

كما عبر Royster عن انتقاده للنظرية بأنه لا توجد حرية للصحافة إذا لم يكن للصحافة الحق أن تكون غير مسئولة، وأن المسؤولية يجب أن تقع على ضمير كل منا، كما أن الإعلامي يجب أن يكون حرا حتى لو أدى ذلك إلى أن يكون غير مسئول، الأمر الذي يؤكد تعارض مفهوم مسؤولية للصحافة ومفهوم حرية الصحافة لأن وجود المسؤولية يعني الالتزام ويقلل من حرية الصحافة^(١). ومن الجدير بالذكر أن النظرية يمكنها أن توفر الامكانية لتطوير أخلاقيات الإعلام، إلا أن المشكلة تكمن في ضرورة النظر إلى الحلول التي تقدمها بشكل متكامل، لأن تطبيقها جزئيا لا يمكن أن يطور أخلاقيات الإعلام بشكل كاف^(٢). وإذا كان بعض الباحثين يرون أن نظرية المسؤولية لا تشكل معطى نظريا، بقدر ما تعتبر تعديلا أو تكييفاً لمبادئ الحرية الإعلامية وتوجيهها لخدمة المجتمع، إلا أن هذه النظرية بما أضافته من تعديلات جوهرية في الفلسفة التي يقوم عليها النظام الليبرالي تجعل منها نظرية تختلف إذا ما طبقت تطبيقاً سليماً في الممارسة الصحفية عن النظام التي خرجت من داخله وهو النظام الليبرالي^(٣). لذا يمكننا القول هنا إن هذه الانتقادات لا تنقل من أهمية النظرية في تقديم إطار عامة تصلح لتوجيه البحث العلمي، كما أنها لا تنكر الإيجابيات التي حققتها في المجال الإعلامي. ويمكن الإشارة إلى بعض المعوقات التي قد تعوق تطبيق ما تنادي به نظرية المسؤولية، مثل^(٤):

١. للزعة الربحية في اقتصاديات الوسيلة الإعلامية.
٢. نفوذ جماعات الضغط والمصالح.
٣. الاهتمام بالوظيفة الترفيهية وسوء استخدامها.

(١) هبة شاهين، مرجع سابق، ص ٨٣٣.

(٢) سليمان صالح (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٣) سلام أحمد عبده، "التأثير المتبادل بين حجم التغطية الصحفية وتوجيهها وطبيعة النظام الصحفي والعلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول العربية"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم للصحافة، ١٩٩٨) ص ٨٦.

(٤) حنا يوسف، "أخلاقيات المهنة وموثيق لشرف الإعلامي". (ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الإعلاميات السادس، الأردن، ٢٠٠٧). ص ٨.

سادسا: أبعاد نظرية المسؤولية الاجتماعية:

ترتكز النظرية على ثلاثة أبعاد أساسية تساعد على إدراك المسؤولية الإعلامية أو الصحافية، وهي:

البعد الأول: ويتعلق بالوظائف التي ينبغي أن تؤديها وسائل الإعلام وفقا للنظرية، كأن تقوم بوظيفة سياسية تتمثل في إعلام المواطنين بما تفعله الحكومة والقوى السياسية الأخرى، ووظيفة تعليمية بأن تكون وسائل الإعلام بمثابة منتدى لعرض الأفكار والآراء المختلفة ومناقشتها، ووظيفة الإعلام والتثقيف من خلال بث المعلومات والأخبار التي تهتم بالجمهور وتسدعهم قيم وتقاليد المجتمع ومعايير السلوك المقبولة فيه، والوظيفة الاقتصادية بهدف تعريف الأفراد بالسلع والخدمات وغيرها من الوظائف العديدة التي يجب أن تقوم بها وسائل الإعلام^(١)، وقد رأت لجنة الصحافة الأمريكية ضرورة أن تقوم وسائل الإعلام في المجتمع المعاصر بالوظائف التالية^(٢):

- ١- إعطاء تقرير صادق وشامل وذكي عن الأحداث اليومية في سياق يعطي لها مقر.
 - ٢- أن تعمل كمصدر لتبادل التعليق والنقد.
 - ٣- أن تقدم صورة ممثلة للجماعات المتنوعة التي يتكون منها المجتمع.
 - ٤- أن تقدم أهداف المجتمع وقيمه وتوضحها.
 - ٥- أن توفر معلومات كاملة عما يجري يوميا.
 - ٦- أن تقدم خدمة تتسم بالتنوع والكم الملائم لاحتياجات الجماهير.
- حيث تعد للوظيفة الإخبارية من أهم وظائف الإعلام، بحيث يقوم لإعلام بتزويد الجمهور بالمعلومات والقضايا المختلفة التي تهتمه، وإعطائه الحقيقة كاملة لهم دون تحيز أو إخفاء لأي جوانب والتركيز جوانب أخرى^(٣).

(١) عبد العذر خليل، "أبعاد المسؤولية الاجتماعية للقنوات الفضائية المصرية الخاصة"، المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ج ٣ - مايو ٢٠٠٣، ص ٧٥٥ - ٧٥٨.

(٢) محمود عزم الدين، (٢٠٠١)، مرجع سابق، ص ٣٠٧.

(٣) Rebecca Ann Lind and Naomi Rockler, "Competing Ethos Reliance On Profit Versus Social Responsibility By Laypeople Planning A Television Newscast.", Journal of Broadcasting & Electronic Media, Vol. 45, No. 1, Winter 2001, p. 119,122.

البعد الثاني: ويتصل بمعايير الأداء الإعلامي ويمكن الإشارة إليها بمجموعة المبادئ التي ترشد وسائل الإعلام إلى تحقيق للوظائف السابقة بطريقة إيجابية ومسئولة^(١)، أي المعايير الأخلاقية للأفراد إضافة إلى معايير الوسائل الإعلامية وموثيقها الأخلاقية سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة، والمعايير المهنية التي تضعها الهيئات الصحفية المختلفة، إضافة إلى مجموعة التشريعات والقوانين التي تحكم نظم وسائل الإعلام^(٢).

البعد الثالث: ويتعلق بالسلوكيات التي يجب مراعاتها من جانب الإعلاميين لتحقيق المبادئ الإرشادية في الممارسة الواقعية^(٣)، كأن يحرص الإعلاميون على احترام الحياة الخاصة للأفراد وحقوقهم في الخصوصية باعتبارها أحد الحقوق المدنية التي ينبغي أن تحافظ عليها وسائل الإعلام دون أن يعي ذلك التستر على الممارسات غير الشرعية لهؤلاء الأفراد، إضافة إلى ضرورة حفاظ الإعلاميين على المعلومات السرية التي قد يؤدي نشرها إلى الضرر بالأمن العام، كما ينبغي ألا يلجأ الإعلاميون لوسائل غير الأخلاقية أو غير مشروعة في الحصول على المعلومات، ضرورة تحري الصدق والدقة والموضوعية بأبعادها المختلفة والتي حددها أحد الباحثين بكل من: تقديم الحقائق، وتوضيح مصادر المعلومات، الفصل بين الخبر والرأي، الحياد، عدم التحيز، التوازن في عرض وجهات النظر^(٤).

سابعاً: تصنيفات نظرية المسؤولية الاجتماعية:

توجد عدة مستويات للمسؤولية الاجتماعية، فهناك الإطار القانوني الذي تحدده الحكومة لمسؤوليات الصحافة، وهناك الإطار المهني الذي تحدده

(١) عبد الجواد سعيد محمد ربيع، "المسؤولية الاجتماعية للصحافة المصرية في معالجة قضايا المجتمع. دراسة تحليلية للقضايا الاقتصادية في صحف الأهرام - الوفد - الأسبوع خلال الفترة من يناير إلى فبراير ٢٠١٣"، (المؤتمر العلمي السنوي للمجمع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ج ٢ - مايو ٢٠١٣)، ص ٦٤٦.

(٢) عادل عبد الخضر، مرجع سابق، ص ٧٥٥ : ٧٥٨.

(٣) حسن عماد مكاوي، (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(٤) عادل عبد الخضر، مرجع السابق، ص ٧٥٨ : ٧٥٩.

الصحافة من خلال مسؤوليتها بشكل ذاتي وهناك الإطار الذاتي الذي يحدد فيه الصحفيون الأفراد مستوى الممارسة المهنية الرفيعة. وبينما يعارض البعض الإطار القانوني الذي قد يحدد مسؤولية الصحافة ويلزمها بشكل تام ولكنه يقيد حرية الصحافة، يرى البعض الآخر في الإطار المهني سبيلا للتحرر من قيود الحكومة وبحيث تضع المسؤوليات الخاصة بها وتراعي تنفيذها ذاتيا من خلال مواثيق الشرف الإعلامية ومجالس الصحافة وينادي آخرون بأهمية الإطار الذاتي والذي يسمح للقرارات القوية التحريرية المستقلة في ضوء الوعي الأخلاقي الصحفي^(١).

ويرى ديني إليوت Elliott أن كلمة المسؤولية Responsibility تترادف كلمة الإلزام، ويوجد ثلاثة مستويات لتحقيق الإعلام المسئول، وهي:
أولا: المسؤولية تجاه المجتمع العام: وتتحقق من خلال إتاحة المعلومات لكافة المواطنين دون إلحاق الضرر ببعض الأفراد.

ثانيا: المسؤولية تجاه المجتمع المحلي: ويمكن تحقيقها بأن تلتزم وسائل الإعلام بنشر ما يتوقعه الأفراد من المجتمع، وما يتوقعه المجتمع من الفرد، وإحاطة الناس علما بما يحقق مصالحهم الآن وفي المستقبل، على أن تحقق ذلك بأسلوب لا يقلل من ثقة الجمهور بها، ودون أن تسبب الأذى له.

ثالثا: المسؤولية تجاه الذات: وتتحقق بأن تؤدي وسائل الإعلام رسالتها في المجتمع محققة أقصى قدر من الدقة والأمانة والصدق والموضوعية بما يتناسب مع مصالح المجتمع^(٢).

في حين يقسم لويس هودجيز Hodges المسؤوليات الصحفية إلى:
المسؤولية الوجوبية Assigned: وتتمثل في مسؤوليات الصحافة التي تحددها الحكومات، فالحكومة تحدد واجبات سلبية أي الامتناع عن الإتيان بأفعال محددة مثل القذف وتشويه السمعة، لكنها لا تحدد واجبات إيجابية.

(١) هبة شاهين، مرجع سابق، ص ٨٣٢: ٨٣٣.

(٢) حسن عماد مكاي، (١٩٩٣): مرجع سابق، ص ٢٣٢.

المسئولية التعاقدية Contracted: بحيث تقوم الصحافة بمسئولياتها من خلال ميثاق مع المجتمع الذي يمنحها حرية في العمل، افترضنا أنها ستسند حاجته للمعلومات والآراء، أي أنها لا تقوم بمسئولياتها من خلال عقد رسمي مكتوب، ولكن يفترض للباحثون أن الصحفيين الأفراد يكونون مشتركين في هذه الحالة في عقدين: الأول مع المؤسسة الإعلامية فتكون المسئوليات تجاهها رسمية واضحة، والثاني مع الجمهور وتكون المسئوليات غير رسمية وغير واضحة.

المسئولية الذاتية Self-imposed: ويتحقق من خلال إلزام الصحفيين أنفسهم بمحض إرادتهم بحثا عن المبادئ وخدمة الآخرين ، وأن يقوموا بتأدية عملهم باعتباره رسالة نبيلة أكثر من كونه عملا في صحيفة^(١).

ثامنا: استخدامات المسئولية الاجتماعية:

أشارت معظم الدراسات السابقة في هذا المجال إلى أن الصحافة المصرية لم تؤد وظائفها بالطريقة المثلى في أغلب الأحيان، وأن هناك تفاوتاً بين أداء كل من الصحف القومية والصحف الحزبية والصحف الخاصة.

فدراسة "محمد حسام الدين" ركزت على التعرف على العوامل التي تؤثر على التزام الصحفيين بقيمة الموضوعية باعتبارها مظهر من مظاهر المسئولية الاجتماعية للصحافة، وتوصل الباحث إلى عدم وجود علاقة بين الوعي بمفهوم الموضوعية وتطبيقه عمليا، وأن تبعية الصحافة للسلطة السياسية تحدد المعايير التي تحكم أداء الصحافة^(٢). في حين تناولت دراسة "عادل عبد الففسار" تحليل أبعاد المسئولية الاجتماعية والأخلاقية والمهنية للقنوات الفضائية المصرية الخاصة، ذلك من خلال ما تقوم به برامج القنوات عينة للدراسة من وظائف سياسية واقتصادية واجتماعية، ومدى التزامها بأخلاقيات الإعلام والقيم المهنية الواجب مراعاتها في تقديم البرامج التليفزيونية، وتوصلت إلى أن اعتماد البرامج على نخبة كبيرة من الإعلاميين والأكاديميين في إعدادها وتقديمها أدى إلى

(١) محمد حسام الدين، (٢٠٠٣)، مرجع سابق، ص ٦٢ : ٦٤.

(٢) لمرجع السابق، ٢٧٧ص.

ارتفاع مستويات المسؤولية المهنية وانعكس بالإيجاب على أخلاقيات الحسوار الإعلامي في هذه التيرامج^(١). أما "عبد الجواد سعيد" فاهتم بالتعرف على مدى التزام كل من صحيفة الأهرام والوفد والأسبوع بمسئوليتها الاجتماعية في معالجة القضايا الاقتصادية، ومن أهم للنتائج التي توصل لها هي تفوق صحف العينة في ذكر مصادر المعلومات التي تنشرها، واعتمادها على أكثر من مصدر للمعلومة مما يزيد من مصداقيتها^(٢). وبالنسبة لـ "حسن عماد مكاوي" فاهتم بدراسة نظرية المسؤولية الاجتماعية نفسها والعوامل التي أدت لظهورها وتطورها والمبادئ التي تسعى إليها، كما عرض لنماذج من القضايا الجدلية التي تعكسها ممارسات العمل الإخباري في وسائل الإعلام وما يصاحبها من تساؤلات أخلاقية تتعلق بطبيعة نظرية المسؤولية الاجتماعية^(٣).

واتجهت دراسات أخرى إلى التعرف على مدى إدراك الصحفيين لأخلاقيات الممارسة المهنية والتزامهم بها وبميثاق الشرف الصحفي، وهو ما تنادي به نظرية المسؤولية الاجتماعية. فهناك دراسة "أميرة العباسي" عن رؤية الصحفيين في الصحف الخاصة لأخلاقيات ممارسة المهنة، والتي توصلت إلى اقتناع الصحفيين بأن الدور الأساسي للصحف الخاصة هو إبراز قضايا أهميتها الصحف الأخرى وبالتالي فهي بذلك تدعم حق القاريء في المعرفة، الأمر الذي يمكن أن يبرر تجاوز معايير الأداء الأخلاقي مادام أنه من أجل تحقيق هدف سامي، كما يدرك الصحفيون أخلاقيات الممارسة المهنية جيدا سواء من خلال وعيهم الذاتي بالأخلاقيات أو رسائل القراء أو التقارير الدورية للمجلس الأعلى للصحافة أو الدعاوى القضائية التي تقام ضد زملائهم نتيجة لأن الخلفية العلمية

(١) عادل عبد الغفار، مرجع سابق، ص ٧٥٥ : ٧٥٨.

(٢) عبد الجواد سعيد محمد ربيع، مرجع سابق، ص ٤٦٣ : ٤٩٧.

(٣) حسن عماد مكاوي، (١٩٩٣)، مرجع سابق.

نعد كبير منهم غير إعلامية^(١). وتشابه هذه النتيجة مع ما توصل له "محمود منصور هيبه" في دراسته عن أخلاقيات الممارسة الصحفية في لصحف المسائية، فقد وجد أن ميثاق الشرف الصحفي مغيب لدى بعض الصحفيين نتيجة غياب التخصص العلمي وبالتالي عدم إلمامهم بالتشريعات الصحفية^(٢). بينما اعتمدت دراسات أخرى في تحليلها لأخلاقيات الممارسة الصحفية على التقارير الدورية الصادرة عن المجلس الأعلى للصحافة، مثل دراسة نجوى عبد السلام وجيهان إلهامي^(٣) التي تناولت تجاوزات الممارسة الصحفية المصرية في الفترة من (يناير ١٩٩٩ إلى مايو ٢٠٠٢) والتي كشفت عن أن الصحف انقومية اليومية كانت أكثر الصحف التي ترصد بها المخالفات، في حين كان أكثر المخالفات الصحفية هو عدم توثيق المعلومات وتجهيل الأخبار والذي تركز بشكل أساسي في الصحف الحزبية^(٤).

تاسعا: توظيف نظرية المسؤولية الاجتماعية لخدمة أغراض الدراسة:
في دراستنا للخبر المجهل، فإبه لا بد من فهمه من خلال وظائف الخبر ذلك في إطار نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، والتي تعتم عليها

(١) أميرة العباسي. "رؤية الصحفيين في الصحف لخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسة المهنية"، (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ج ١ - مايو ٢٠٠٣)، ص ١: ١٠١.

(٢) محمود منصور هيبه. "أخلاقيات الممارسة الصحفية في الصحف المسائية: دراسة ميدانية مقارنة للناشرين بالاتصال في صحيفتي المساء والأهرام المسائي". (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ج ٢ - مايو ٢٠٠٣)، ص ٩٩٩: ١٠٤٠.

(٣) نجوى عبد السلام وجيهان إلهامي. "تجاوزات الممارسة الصحفية في الصحافة المصرية خلال الفترة من يناير ١٩٩٩ وحتى مايو ٢٠٠٢، تحليل من المستوى الثاني"، (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ج ٣ - مايو ٢٠٠٣) ص ص ٨٨٧ - ٩٤١.

مهمة الحفاظ والتوفيق بين صالح الفرد وصالح المجتمع فيما يخص بحق المعرفة، حيث تتأثر الممارسة الإخبارية لوسائل الإعلام في إطار هذه النظرية بكل من صراع المصالح بين المؤسسات الإعلامية المختلفة، إضافة إلى طبيعة مصادر الأخبار وأخلاقيات العلاقة مع هذه المصادر ودوافعها الظاهرة والباطنة^(١).

فالصحفي في ظل هذه النظرية مطالب بالالتزام بالقيم والمعايير المهنية وأخلاقيات النشر التي أقرتها مولاتيق للشرف الصحفي وقولتين تنظيم الصحافة ولوائح آداب المهنة، كما لا بد على الصحيفة أيضا الالتزام بها، دون أن يؤثر ذلك على مساحة الحرية المتاحة للإعلام، فالأصل في العمل الصحفي هو حرية التعبير وإبداء الآراء والحق في الحصول على المعلومات والأخبار ونشرها وحق القاريء في تلقي هذه المعلومات دون عوائق، وحماية الصحفيين من أي تعد عليهم في الوقت نفسه، وممارسة هذه الحريات تستوجب واجبات ومسئوليات على الصحفي لا بد من إخضاعها لبعض الإجراءات أو الشروط أو العقوبات^(٢).

أما بالنسبة للصحيفة فقد يظهر مدى إلزامها بمبدأ المسؤولية الاجتماعية من خلال مؤشرات لقياس المسؤولية الاجتماعية من خلال عدة محئات، كمضمون بعض القضايا، وحجمها أو المساحة المخصصة لنشرها وموقع نشرها بالصحيفة، والأشكال التحريرية التي قدمت من خلالها، والمصادر التي اعتمد عليها كل من الصحفي والصحيفة في الحصول على المعلومات، إضافة لأساليب الاقتاع المستخدمة في عرض هذه القضايا^(٣).

ويعرف للبعض الأخبار المجهلة وتحديد المصادر المجهلة أنها الممارسة التي ينتجها معظم الصحفيين للالتفاف حول حدود الموضوعية بعدم

(١) مال سعد المتونى، "أخلاقيات الخير في الصحافة المصرية، دراسة تطيلية على ظاهرة الحبر المجهول المصدر في الصحف الخاصة والحزبية"، (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات لإعلام بين النظرية والتطبيق - كلية الإعلام - جامعة لقاهرة - ج ٢ - مايو ٢٠٠٢)، ص ٦٣.

(٢) فتحي حسين أحمد عامر، مرجع سابق، ص ٧٦ : ٧٩.

(٣) عبد الجواد سعيد محمد ربيع، مرجع سابق، ص ٤٦٣ : ٤٦٩.

ذكر البيانات الكاملة عن مصدر الخبر أو مصدر الفقرة بداخله، مما يؤثر على درجة الموضوعية للصحفية لهؤلاء الصحفيين، والتي تعد مظهراً من مظاهر المسؤولية الاجتماعية للصحافة وجزءاً لا يتجزأ منها^(١).

وقد قامت نظرية المسؤولية الاجتماعية على محاولة إيجاد مصالحة بين استقلال الصحافة والتزامها نحو المجتمع، وعلى ذلك لا بد للصحافة أن تقوم بوظائف في المجتمع، وعليها أن تلتزم بمجموعة من المعايير المهنية، وتعتبر وظيفة نقد الصحف وتنمية وسائل هذا النقد من أهم أركان نظرية المسؤولية الاجتماعية للإعلام، حيث يمكن أن يشجع هذه الوسائل على تحسين نوعية المضمون الذي تقدمه، والالتزام بالمعايير المهنية^(٢).

إن النظام الصحفي القائم على المسؤولية الاجتماعية يركز على الرقابة الذاتية التي تتبع من الصحفيين أنفسهم واستشعارهم لمسؤولياتهم تجاه المجتمع الذي يمارسون فيه عملهم للصحفي، وهم المسؤولون عن تدفق المعلومات والآراء في المجتمع، ومعياريهم في ذلك هو المصلحة العامة، ويمثل هذا فارقاً جوهرياً بين نظرية المسؤولية الاجتماعية وبين النظم التي تفرض رقابة مباشرة على النشر سواء كانت رقابة سابقة أم لاحقة مثل النظام السلطوي^(٣).

في حين يرى آخرون أن المسؤولية لا بد أن يصاحبها القانون، فالقانون مستمد من الأخلاقيات كما يستمد قوته وشرعيته من إحساس المواطنين بضرورة الخضوع له، وعلى ذلك فلا بد من وضع القانون في الحسب عند اتخاذ أي قرار، لأنه ذو سيادة وإلزام وفي الوقت نفسه يحمل ملامح أخلاقية^(٤).

(١) محمد حسام الدين محمود. "المسؤولية الاجتماعية للصحافة المصرية، دراسة مقارنة للمضمون والقائم بالاتصال في الصحف القومية والحزبية من ١٩٩١-١٩٩٤"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، ١٩٩٦)، ص ١٣٤.

(٢) أميرة العباسي، مرجع سابق، ص ١٦.

(٣) سلام أحمد عبده، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٤) محمد سعد أحمد إبراهيم. "المسؤوليات الأخلاقية والقانونية للصحفيين وعلاقتها بالسمات الشخصية"، (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ج ١ - مايو ٢٠٠٣)، ص ١٠٥.

بعد العرض السابق لنظرية المسؤولية الاجتماعية نجد أن الإطار التطبيقي للنظرية يمكن تحديده من خلال استعانة البحث بأبعاد نظرية المسؤولية في التعرف على حدود وظائف الصحفيين ومعايير أدائهم وسلوكياتهم للوصول إلى مستوى المسؤولية المطلوب منهم، ومدى التزامهم بأخلاقيات العمل الإعلامي داخل الجماعة المهنية والتي تؤثر بدورها على صنع القرار الأخلاقي. كما يستفيد البحث من أنواع المسؤولية المطلوب من القائم بالاتصال الالتزام بها، بالتركيز على المسؤولية الأخلاقية للصحفيين.

تحتّم نظرية المسؤولية أن يلتزم كل من الصحفي والصحيفة بمبادئ المسؤولية وأخلاقيات المهنة. فالصحفي مطالب بالالتزام بالقيم والمعايير المهنية التي أقرتها مواثيق الشرف الصحفي وقوانين تنظيم الصحافة ولوائح آداب المهنة وعدم الخروج على أخلاقيات النشر مثل مراعاة الدقة والموضوعية والتوازن في نشر الأخبار، كما ينبغي على الصحيفة الالتزام بأخلاقيات النشر الصحفي ومراعاة الصالح العام ومصلحة الجماهير، خاصة مع الأضرار التي يمكن أن يسببها نشر أخبار مجهولة من خلط بين العديد من الأشخاص التي تطبق عليها هذه الأخبار والإضرار بسمعتها، نظراً لأنها أخبار غير معروف هوية الشخصية التي تتناولها. فالمسؤولية الاجتماعية هي مسألة الضمير الصحفي، وتعتمد على ما تنظمه الدولة من المؤسسات المختلفة والنقابات والهيئات التعليمية من محاضرات وتوعية بالجانب الأخلاقي والقيمي^(١).

وترتبط نظرية المسؤولية الاجتماعية بموضوع الدراسة من خلال حقيقة أن هناك العديد من القضايا الجدلية التي تتطلب مراعاة نظرية المسؤولية عند ممارسة العمل الإخباري، وهي قضايا في معظمها تتعلق بالقائم بالاتصال الإعلامي، من هذه القضايا -التي تتناسب مع موضوع الدراسة- قضية التعامل مع مصدر الأخبار^(٢)، وتتعلق هذه القضية بأخلاقيات العلاقة مع المصدر، فيجب على الصحفي أن يحترم وعوده تجاه مصدر الخبر، كضرورة إسناد المعلومات لمصادر لها حيث يشكل هذا للمبدأ التزاماً أساسياً لوسائل الإعلام، كما

(١) فتحي حسين أحمد عامر، مرجع سابق، ص ٧٧ : ٧٩.

(٢) حسن عبد مكاوي، (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

أن ذكر مصدر المعلومات يجعل القصة أكثر قابلية للتصديق، إضافة إلى أنه من حق المصدر نفسه أن ينسب إليه المعلومات التي أدلى بها^(١). ولكن بالرغم من أن هذا المبدأ هو أحد أسس احترام الصحفي لوعوده، إلا أنه يتعارض مع مبدأ آخر يعد أيضا إحدى حالات احترام الصحفي لوعوده تجاه المصدر وهو عدم إفشاء سرية المصادر، بحيث يلتزم الصحفي بالوعد الذي قطعه على نفسه بعدم الكشف عن أسماء المصادر التي تطلب ذلك وهو ما يعرف بـ (سر المهنة)، حيث يفضل بعض الصحفيين مواجهة عقوبة السجن أو الغرامة أحيانا بدلا من التخلي عن وعودهم للمصادر الإخبارية بعدم الكشف عنها^(٢).

وبالرغم من كونه أكثر للمبادئ التي حظيت باتفاق حولها في الوثائق الأخلاقية، إلا أنه أثار العديد من الجدل والنقد الشديدين، خاصة عقب فضيحة (جانت كوك)، وهي الصحفية التي تم سحب جائزة بوليتزر منها بعد اكتشاف اختلاقتها لقصة إخبارية نشرتها جريدة (واشنطن بوست) ونالت عنها الجائزة، ولم تكن تلك الحالة الوحيدة التي تقوم فيها وسائل الإعلام الأمريكية بفبركة القصص الإخبارية اعتمادا على المصادر المجهلة، الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات حول مشروعية استخدام المصادر المجهلة وإخفاء مصادر الأخبار^(٣)، والذي يفقدنا أيضا لقضية أخرى من القضايا المتعلقة بمراعاة القائم بالاتصال لمبدأ المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، وهي قضية صدق الأخبار، حيث يمكننا القول أن الهدف من تجهيل الأخبار ليس بالضرورة هو الرغبة في حماية سرية المصدر، فكثير من الصحفيين يعمدون إلى التعمية على من يتناوله الخبر لعدة أسباب، فقد يكون السبب هنا هو عدم صدق الخبر كما حدث في حالة (جانت)، فلا شك أن الجمهور عادة ما يربط مصداقية الخبر بمصداقية مصدره، وكيف تكون للمصدر مصداقية إن لم يكن معلوما؟! أو أن يكون التجهيل بهدف الإفلات من عقاب القانون فيما إذ تضمن الخبر قسفا أو سببا أو انتهاكا للحق في الخصوصية، أو أن يكون من أجل تفويت حق الرد والتصويب، فما دام من

(١) سليمان صالح، (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص ٤٤٢.

(٢) حسن صلا مكلوي، (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

(٣) سليمان صالح، (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص ٤٤٥.

يتناوله الخبر غير معروف بشكل مؤكد فإن إلزام الجريدة باحترام حق الرد لا يكون بدوره ملزماً. الأمر الذي يلفت انتباهنا إلى حق مهم من حقوق القراء والذي يرتبط بضرورة نشر المعلومات الموثقة وهو حق الرد والتصويب ، وحق الرد ليس حقاً لكل من له آراء مخالفة لموضوع المقال أو التعليق أن يسرد عليه ، ولكن حق الرد يثبت فقط في حالتين:-

الحالة الأولى: هو حق من تناوله للمقال أو التعليق أو الخبر في الرد على ما جاء فيه عنه ، ولكن هذا الحق مشروط بأن يكون الرد في حدود المساحة التي نشر فيها الخبر أو التعليق من ناحية ، وألا يكون الرد ذاته متعارض مع آداب مهنة الصحافة بأن يتعرض بالقذف أو السب للمحرر ذاته أو آخرين.

الحالة الثانية : هي حالة تصويب البيانات غير الدقيقة أو غير الصادقة ، وهي حالة من حالات حق الرد المتاح لكل من تحت يدهم معلومات أو بيانات صحيحة تكشف عن عدم دقة ما سبق نشره من بيانات لكن حق المواطنين في المعرفة مقدم على أية حقوق أخرى^(١).

إذا فلا يمكن إغفال أن عدم توثيق المعلومات لا يرجع فقط إلى عدم استطاعة الوصول إليها، فقد يعود أيضاً إلى الرغبة في زيادة التوزيع عن طريق ترويج الإشاعات واستهلاكها من قبل القراء ، فكثيراً ما يرجع نشر الوقائع مبتورة وغير كاملة إلى رغبة الصحف في مناقشة موضوعات ذات طبيعة تتسم بالإثارة، وهو الأمر الذي قد لا توفره الموضوعات الحقيقية ذات المعلومات الموثقة^(٢).

وفيما يتعلق بواقع الصحافة المصرية، فمن خلال الدراسات السابقة^(٣) نجد أن المسؤولية الاجتماعية للصحفي إزاء المجتمع تتناسب طردياً مع مسؤوليته داخل جماعته المهنية ذات العناصر الثلاثة (الفهم، الاهتمام، المشاركة)، فالصحفي المصري تقريباً توقف عند مرحلة الفهم، فهو واع لما هو مسئول وما هو غير مسئول، ولكن نتيجة لأنه لا يجد اهتماماً من قياداته العليا أو الوسيلة

(١) <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=42091>.

(٢) <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=42091>.

(٣) محمد حسام الدين محمود، (١٩٩٦)، مرجع سابق، ص ٣٧٠: ٣٧١.

في سبيل توفير مناخ ملائم لعمله الصحفي ولا مشاركة أي سلوك عملي لتوفير هذا المناخ ، فتصيع مسئوليته تجاه هذه الجماعة وتقصيف علاقته بالفردية، ويبدل أفرادها عنم الاهتمام بالتجاهل، وعنم المشاركة بالسلبية. فالمسئوليات التي يلتزم بها القائم بالاتصال هنا هي المسئوليات التي عبر عنها ديني إليوت Elliot بالمسئوليات للوجوبية كتلك التي تقررها أحكام قوانين العقوبات وقوانين الصحافة فضلا عن المسئوليات التي تمثل أوامر من نمط السيطرة والتمويل كالحكومة أو الحزب، ولخنت المسئوليات للذاتي Self-imposed مثل الدقة والموضوعية لأن إهدارها لا يؤثر على الصحفي بالسلب في ظل تدني وعي الجمهور وسلبية إزاء تدهور الأداء المهني للصحافة من جهة، وتقاعس التنظيمات النقابية (نقابة الصحفيين)، والتنظيمات شبه الرقابية (المجلس الأعلى للصحافة) عن ضبط الإيقاع المهني المنفصل للصحافة المصرية من جهة أخرى.

من هنا يتضح لنا ارتباط نظرية المسئولية بموضوع الأخبار المجهلة من خلال اتصالها بقضايا مشتركة تتعلق بمصدر الخبر وصدقه، فالتزام الصحفي بمبدأ المسئولية تجاه المجتمع يحتم عليه أن يلتزم بإسناد المعلومات إلى مصدرها بهدف الحفاظ على مصداقية الخبر وثقة الجمهور فيه، فاستخدام الصحفي للمصادر المجهلة أصبح يؤثر على مصداقية وسائل الإعلام بحيث لا يمكننا لوم الجمهور على اعتقاده بأن تلك المصادر المجهلة تشير إلى الصحفيين أنفسهم. وفيما يخص عدم إفشاء سرية المصادر، فالبرغم من أن الموائيق الأخلاقية أكدت على هذا المبدأ وعبرت عن احترام الصحفيين له وتمسكهم به، إلا أن بعض الموائيق قد وضعت شروطا لقبول الصحفي للمعلومات التي يطلب مصدرها عدم الكشف عنه^(١). فتوثيق الصحفي للمعلومات التي يحصل عليها يضمن القارئ إلى أنه يبني حكمه على معلومات صحيحة، مما يؤكد ضرورة إشارة الصحفي إلى مصدره إلا في حالة طلب المصدر إخفاء ذكر اسمه أو إحاطته بنوع من السرية ، ولكن حتى في هذه الحالة فلا بد من أن يتأكد الصحفي من سلامة المصدر، أو من الوثائق والمستندات التي يستقي منها المصدر معلوماته. كما أن الصحفي الذي يصر على حماية مصدره عليه أن

(١) سليمان صالح، (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص ٤٤٦.

يدرك أنه هو نفسه سوف يكون هدفا للعقاب فيما لو تبين أن المعلومات غير صحيحة أو غير مكتملة الصحة، الأمر الذي ليس فقط يعد انتهاكا للمسئولية الأخلاقية، بل والمسئولية القانونية أيضا. وعموما، فإن نشر أخبار مجهلة أو نشر وقائع مبتورة وغير صحيحة يعد من أشد المخالفات لمبادئ «داب مهنة الصحافة»^(١).

(١) [http /www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=42091](http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=42091)

المبحث الثاني

نظرية تحليل الأطر الخبرية

The Framing Analysis Theory

تعتمد الدراسة في بنائها النظري على نظرية تحليل الأطر الخبرية " Framing Analysis"، حيث تستعين الباحثة في دراستها التحليلية لتحليل عينة من الأخبار المجهلة الولادة في صحف للدراسة، وذلك وفقا لأنواع الأطر التي تقترحها لنظرية الأطر الخبرية، والتي تعد واحدة من الروافد الحديثة في دراسات الاتصال، حيث تسمح للنظرية بقياس المحتوى الضمني لرسائل الإعلامية التي تعكسها وسائل الإعلام، كما تقدم تفسيراً منظماً لدور وسائل الإعلام في تشكيل الأفكار والاتجاهات حيال القضايا البارزة والتعرف على علاقة ذلك باستجابات الجمهور للمعرفة والتوجدانية لتلك القضايا.

فنظرية الأطر تقترض أن الوقائع والأحداث لا تتطوي في حد ذاتها على مغزى معين، بل تكتسب مغزاها من خلال وضعها في إطار يحددها وينظمها ويضفي عليها قدراً من الاتساق عن طريق التركيز على بعض جوانب الحدث وإغفال جوانب أخرى^(١).

وعن ماهية التأطير في مجال الإعلام، يقول لندن (1993) "London أن الأخبار مثل أي نظام اتصالي آخر، يمكن فهمها كالمسرد أو القصص الذي يتضمن معاني، إلا أن الأخبار والمعلومات لا تملك قيمة جوهرية في حد ذاتها إلا إذا وضعت في سياق ذي معنى أو هدف، هو بالتالي ينظمها ويضفي عليها الترابط المطلق، فالإطار في تعريف مبسط هو "السياق ذو المعنى الذي يشكل القصة الخبرية"^(٢).

(١) حسن عماد مكاوي، "الاتصال و نظرياته المعاصرة"، (القاهرة:الدار المصرية
البيدية، ١٩٩٨)، ص ٢٤٨.

(٢) نهة مظهر أبو رشيد، "المعالجة الإخبارية لقضايا الدول النامية في الفضائيات العربية"، (جامعة
القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة، ٢٠٠٥)، ص ٧٥.

أولاً: التطور التاريخي لنشأة النظرية:-

يرجع استخدام مصطلح "الإطار Frame" لأول مرة إلى عالم الاجتماع "باتيسون Bateson"، في حين قام الباحثان "بيرج ولوكمان Berge & Luckmann" بتطوير مفهوم "الإطار Frame" عندما أشار إلى الطرق التي تستخدمها الجماعات المختلفة في تصنيف خبراتها الجماعية المستمدة من الواقع ضمن فئات محددة يمكن الاستعانة بها عند الحاجة لبلورة المعلومات والخبرات الجديدة وإعطائها دلالة لفهمها^(١).

أما الفضل الحقيقي في نشأة نظرية الأطر وتوجيه انتباه الباحثين لها، فيرجع إلى عالم الاجتماع "إيرفينج جوفمان Erving Goffman" عندما وضع كتابه "تحليل الأطر Frame Analysis: An Essay on the Organization of Experience." في عام ١٩٧٤. والذي أشار من خلاله إلى أن الإطار هو مصطلح يوضح الكيفية التي يرتب وينظم من خلالها أفراد الجمهور خبراتهم المختلفة^(٢).

حيث استطاع جوفمان أن يطور مفهوم البناء الاجتماعي والتفاعل الرمزي من خلال مناقشته لقدرة الأفراد على تكوين مخزون من الخبرات يحرك مدركاتهم وبحثهم على حسن استخدام خبراتهم الشخصية وذلك عن طريق استخدام أطر إعلامية مناسبة تضيف على المضمون معنى ومغزى^(٣).

(١) Roya Akhavan-Majid, & Jyotika Ramaprasad, "Framing Beijing: Dominant ideological influences on the American press coverage of the fourth UN conference on women and the NGO forum.", Gazette, vol.62, no 1, 2000, p.46.

(٢) خالد صلاح الدين حسن علي. "نور التلفزيون والصحف في تشكيل معلومات واتجاهات الجمهور نحو القضايا الخارجية"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة، ٢٠٠١)، ص ٧٥.

(٣) حسن بيازي الصيفي. "صورة الإسلام والمسلمين في مجلتي النيوزويك وهورن بولسي الصاندين بالعربية في العدة من ٢٠٠٢ إلى نهاية ٢٠٠٤، دراسة تحليلية"، (القاهرة: جامعة الأزهر، كلية الشريعة، قسم الصحافة والإعلام، ٢٠٠٦)، ص ٦٦.

إلا أن أول تطبيق عملي لتحليل الأطر في الدراسات الإعلامية فكر على يد الباحثة "توشمان" Tuchman سنة ١٩٧٨ عندما وظفت تحليل الأطر بوصفه أداة منهجية لتحليل المضمون الإخباري في وسائل الإعلام المختلفة من خلال دراستها لصناعة الأخبار والتي تناولت من خلالها الأطر المرجعية التي يستند بها المحررون أثناء تغطيتهم للأحداث المختلفة، والتي تجعلهم ينتقمون جوانب معينة لإبرارها دون الأخرى^(١). إلا أنه يأخذ على "توشمان" أن دراستها كان ينقصها تعريف واضح للتأطير "Framing" يمكنه أن يمثل أساساً للعمل عليه في البحوث المستقبلية في هذا المجال، حيث اعتمدت في دراستها على التعريفات العامة النظرية السابقة لمفهوم تحليل الأطر دون محاولة تطوير هذا المفهوم. كما أن تركيز دراستها كان على صناعة الأخبار أكثر من تأطير هذه الأخبار فقد درست "توشمان" الإطار كمتغير تابع "Dependent Variable"، يتأثر وفقاً لمعتقدات واتجاهات المحررين أو المنظمات الإخبارية الصناعية للأخبار^(٢).

وتلى "توشمان" العديد من علماء الاجتماع والباحثين الذين استعملوا بتحليل الأطر الإخبارية في دراسة للمضمون الإخباري لوسائل الإعلام والتعرف على المتغيرات التي تؤثر في بناء أولويات اهتمام وسائل الإعلام، وتأثير ذلك على اتجاهات الجمهور. (مثل: Gitlin 1980/ Buhrman 1981/ Kahneman & Tversky 1984/ Iyengar Lang & Lang 1981:1983/ Kinder 1987/ Gamson & Modigliani 1989)^(٣).

في حين كان "إنتمان" Entman أول من سعى لتحديد تعريف واضح للإطار الخبري، استطاع من خلاله التمييز بين دراسات الأطر الخبرية وبين غيرها من دراسات التأثير الأخرى مثل دراسات الأجندة وحارس البوابة والتي تهتم ببروز لقضايا في حين تركز دراسات الأطر على دراسة بروز جوانب

(١) Roya Akhavan-Majid, & Jyotika Ramaprasad, Op.Cit. p 46, 47.

(٢) Dietram A.Schuchefe, "Framing as a Theory of Media Effects", Journal of Communication, vol.49, no.1. Winter 1999.p 110

(٣) خاك صلاح الدين، مرجع سابق، ص ٧٥ : ٧٧.

بعينها من تلك للقضايا المثارة الأمر الذي يؤثر في اتجاهات وإدراك هذه القضايا من قبل جمهور وسائل الإعلام^(١).

أما كل من "McCombs, Shaw & Weaver (1997)" فقد أشارا إلى أن الأطر تمثل إحدى إضافات نظرية الأجندة "Agenda Setting" حيث تمثل مستوى ثان منها والتي تهتم بوصف بروز جوانب معينة في التغطية الإعلامية للقضايا وتأثير هذا البروز على إدراك الجمهور لهذه القضايا^(٢).

ثانياً: تعريف الإطار الخبري:-

يقصد بالإطار Frame أو التأطير Framing الاختيار والتركيز واستخدام عناصر بعينها في النص الإعلامي، لبناء حجة أو برهان على المشكلات ومسبباتها وتقييمها وحلولها، وتأطير موضوع ما يعني اختيار بعض أوجه الحقيقة المدركة وإبرازها عبر آليات الاختيار كاستخدام كلمات معينة أو عبارات أو صور لمطابقة محددة^(٣).

ويعرف الإطار من خلال المنظور الاتصالي بأنه الحديث عن موضوع أو قضية ما، بطرق تحدد أو تبرز مجالا معيناً في هذا الموضوع، وفي الوقت ذاته تتجاهل مجالات أخرى^(٤)، حيث تنتقي وسائل الإعلام مضامينها وفقاً لمعايير وقيم إخبارية تختلف من وسيلة لأخرى تبعاً لمياسة الوسيلة الإعلامية، وبناءاً عليها يتحدد أسلوب النقاء وعرض جوانب هذه المضامين.

وتعددت وجهات النظر في وضع تعريف جامع وشامل للإطار الخبري، الأمر الذي أدى إلى وجود الكثير من التعريفات، وفيما يلي استعراض لأهمها:
- عرف "جوفمان Goffman" الأطر بأنها بمثابة المبادئ أو الأسس التي يستخدمها الأفراد لتنظيم الأحداث اليومية، حيث تساعد على تصنيف

(١) Dietram A. Scheufele, Op.Cit, p 107.

(٢) Ibid., p. 103.

(٣) جيلس محمود عبد الرزاق، "أساليب تغطية القضايا في برامج الرأي المذاعة على الهواء (alk Show) في القنوات الفضائية العربية"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون، ٢٠٠٤)، ص ٨٩.

(٤) المرجع السابق: ص ٩٠.

وتفسير وإقامة للحجج والبراهين حول الأحداث، الأمر الذي يساعد على إدراك هذه الأحداث وفهمها^(١).

- في حين أكدت "توشمان Tuchman" على أن الأطر تضع الحدود التي يناقش الناس من خلالها الأحداث العامة^(٢)، فهي ترى أن للقائم بالاتصال يعتمد على أطر مرجعية في اختيار وصياغة الأخبار ويركز على هذه الأطر لإبراز جوانب معينة في الخبر على حساب جوانب أخرى بحيث يبدو الخبر صحيحا ولكنه في الحقيقة ليس كاملا^(٣). كما ترى توشمان أن الأطر الإعلامية من شأنها تنظيم واقع الحياة اليومية باعتبارها جزءا أساسيا من هذا الواقع حيث تعد الأطر الخبرية خاصية أساسية للأخبار^(٤).

- وعرف "جيتلن Gitlin" الأطر بأنها نماذج ثابتة للمعرفة والتفسير والتقديم والانتقاء والتوكيد والاستثناء، فهي تنظم الأحداث بالنسبة للمحررين أو الصحفيين الذين يغطونها، كما أنها تساعد المتلقي من ناحية أخرى على الإجابة على تساؤلاته حول هذه الأحداث^(٥).

- ويقول "انتمان Entman" في تعريفه للإطار الخبري لقضية ما بأنه يعني انتقاء بعض الجوانب من الواقع دون غيرها، وجعلها أكثر بروزا في النص الخبري، واتباع أسلوب أو مسار بعينه يتم من خلاله تحديد المشكلة أو القضية، وتفسير أسباب حدوثها والتقييم الأخلاقي أو المعنوي لأبعادها وجوانبها المختلفة، فضلا عن طرح حلول وتوصيات بشأنها^(٦).

(١) هبة يحي عطية. "المعالجة الإخبارية للقضية الفلسطينية في قناة التولية وقناة الجزيرة القطرية. دراسة تحليلية وميدانية". (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٥)، ص ٨٤.

(٢) جيلان محمود عبد الرزاق، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٣) أشرف جلال حسن. "القضايا العربية والإسلامية في وسائل الإعلام العربية: دراسة تحليلية مقاربة"، (المؤتمر العلمي السنوي للثامن: الإعلام وصورة العرب والمسلمين - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ج ٢ - مايو ٢٠٠٢)، ص ٨٢١.

(٤) Dietram A. Scheufele, Op.Cit., p. 106.

(٥) نهلة مظفر أبو رشيد، مرجع سابق، ص ٨٠.

(٦) Robert M. Entman, "Framing Toward Clarification of A fractured Paradigm", Journal of Communication vol.43, no4, 1993, p. 52

أما "جامسون Gamson" فقد عرف أطر وسائل الإعلام بأنها الفكرة المحورية المنتظمة ذات معنى مرتبط بالأحداث ومحددات لقضاياها، حيث يحدد الإطار مسار الجدل حول جوهر القضية^(١). ولتحديد هذه الفكرة أو الإطار يتم تنظيم الحقائق وإضفاء معاني عليها عن طريق وضعها في إطار عام بما يعطيها تماسكاً، ذلك بالتركيز على بعض الحقائق وإبرازها وإغفال البعض الآخر وتجاهله^(٢).

- وعرف 'كيلتون رودز Kelton Rhoads' الإطار بأنه أداة سيكولوجية تطرح رؤية أو منظوراً بعينه للموضوع، وتوظف البروز Saliency بهدف التأثير في الأحكام اللاحقة^(٣).

- في حين عرف "كوسيكى Kosicki" الإطار الخبري بأنه وضع القائم بالاتصال لمحددات معينة تجعل للخبر معنى ومغزى لدى الجمهور خاصة في لأحداث الضخمة التي يهتم بها الجمهور^(٤).

(١) نشوة سليمان محمد عقل. "المعالجة التليفزيونية والصحفية للقضايا البرلمانية ودورها في تشكيل اتجاهات الجمهور العام نحو البرلمان"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٦)، ص ٧١.

(٢) عزة عبد العظيم، "تعطية التقارير الإخبارية للتليفزيونية لأحداث الإرهاب: أحداث الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وحرب الولايات المتحدة في أفغانستان على القناة الأولى وقناة النيل للأخبار، وقناة الجزيرة القطرية". (القاهرة: جامعة الأزهر، مجلة البحوث الإعلامية، العدد الثامن عشر، أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ١٢١.

(٣) مال العراوي. "الأطر للخبرية لقضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على الفضائيتين الفلسطينية والإسرائيلية- دراسة تحليلية مقارنة"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الخامس، يناير/ يونيو ٢٠٠٤)، ص ٢٠٤.

(٤) حسن ديازى، مرجع سابق، ص ٦٧.

ثالثاً: خصائص الأطر الخبرية:-

حددها "ريس Reese" ضمن مجموعة من الخصائص^(١)، منها:

١. تنظيم المعنى وإضافته على الواقع الاجتماعي: بحيث يضيف الإطار الخبري المعنى أو المغزى على الخبر أو الحدث لتكون له دلالة أو أهمية لدى الجمهور ويحدد لهم المنخل أو الزاوية التي يمكن رؤية الخبر أو الحدث من خلالها.
٢. الأطر الخبرية هي مبادئ وأنماط يغلب عليها الطابع الرمزي: بحيث يتم توظيفها لتفسير الحدث الإعلامي، فهي تمثل مبادئ محفوظة ذهنيًا لتمثيل المعلومات، حيث يكون لهذه المبادئ والأنماط مرجعية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالأيديولوجيات السائدة في المجتمع.
٣. تشكل الأطر خلفية مشتركة بين أفراد الجمهور، كما تتسم بالثبات النسبي، بحيث تستعين وسائل الإعلام بالأطر المرجعية السائدة لدى الجمهور، وتوظيفها في تشكيل معارف الرأي العام واتجاهاته نحو القضايا المختلفة. كذلك ينبغي أن تتسم الأطر بالثبات النسبي عبر الزمن نظراً لأنها تطرح اتجاهات محددة لها خاصية مقاومة التغيير، بالتالي فالأطر التي تتغير عبر الوقت تعد ذات أهمية نسبية أقل من تلك التي تتسم بالثبات النسبي، والتي تستحق بدورها الدراسة والتحليل. فالإطار الخبري جزء لا يتجزأ من فلسفة وإيديولوجية المجتمع، حيث تمثل أنماط القيم المجتمعية مخيلات مهمة تؤثر على القائمين بالاتصال عند وضع واستخدام الإطار الخبري، والذي يعد بدوره أداة مساعدة

(١) - انظر في هذا الصدد في:-

- Stephen D Reese, "The Framing Project: A Bridging Model for Media Research Revisited", Journal of Communication, 57. (2007), pp.148-154.

- آمال العزاوي، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

- أشرف جلال حسن، مرجع سابق، ص ٨٢٠ : ٨٢١.

- نهلة مظفر أبو رشيد، مرجع سابق، ص ٨٢.

- خالد صلاح الدين، مرجع سابق، ص ٨٠ : ٨١.

لتفسير الأحداث الإعلامية بطريقة تساعد المتلقي على فهمها بشكل
محدد.

٤. تعمل الأطر من خلال أدوات رمزية ومجردة يتم من خلالها تحليل
المحتوى الظاهر وغير الظاهر للرسالة الإعلامية. فبمعكس اهتمامات
دراسات تحليل المضمون، والتي تركز على المحتوى الظاهر
للمضمون، فإن تحليل الأطر الخبرية يسمح بدراسة المحتوى الضمني
وغير المباشر للرسالة الإعلامية بحيث يهتم الإطار الخبري بدلالات
الألفاظ والسياقات المستخدمة من خلالها، وبالتالي قياس المحتوى غير
الصريح للرسالة الإعلامية.

٥. الأطر الخبرية هي بناءات معرفية. بحيث يشير "ريسن Reese" إلى
ضرورة النظر إلى الإطار بوصفه بناءا للحدث، يتشكل من خلاله
إدراك الجمهور لمغزى هذا الحدث ودلالته اجتماعيا.
رابعاً: تصنيفات الأطر الخبرية:

توصلت العديد من الدراسات (مثل دراسة Kinder & Sanders (1990 و Gitlin (1980 و Entman (1991 إلى تصنيف الأطر
الخبرية على مستويين:

- (١) أطر وسائل الإعلام في مقابل أطر الأفراد أو الجمهور.
- (٢) الأطر كمتغير مستقل في مقابل الأطر كمتغير غير مستقل.

أطر وسائل الإعلام Media Frames:

ركزت الدراسات التي بحثت في هذا المجال على كيفية تأطير وسائل
الإعلام للقضايا والأخبار المقدمة من خلالها، ذلك عن طريق عامل الانتقاء
والبروز من ناحية، والإغفال والحذف من ناحية أخرى، حيث وجدت أن وسائل
إعلام في تغطيتها للأخبار والموضوعات تعمل على إبراز بعض جوانب
لأحداث أو الوقائع، إضافة إلى أنها تعتمد أيضاً لحذف وإخفاء جوانب أخرى،
الأمر الذي يحدد مدى شكل وتأثير الإطار المقدم من خلاله الأخبار على إدراك
الجمهور لها^(١).

(١) Dietram A. Scheufele, Op.Cit., p.106:107.

أطر الأفراد أو الجمهور Individual Frames:

ركزت الدراسات المهمة بهذه المجال على مدى تأثير الأطر الخبرية لمقدمة من خلال وسائل الإعلام على إدراك الأفراد للقضايا والموضوعات، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك أطراً خاصة بالأفراد وهي عبارة عن مجموعة من الأفكار المخزنة ذهنياً والتي ترشد الأفراد لاستخدام المعلومات (الأطر المرجعية)، ويقصد بها كيفية إدراك وفهم المتلقي للقصة الخبرية وتنظيمه وتفسيره لها. وقد توصلت بعض هذه الدراسات إلى أن الأفراد عندما يتعرضون لرسائل تحمل كلا للنوعيين من الأطر الإيجابية والسلبية فإن الأطر التي تركز على الجوانب السلبية للرسالة تكون أكثر قبولا وإقناعاً من غيرها ذلك لأن الرسائل السلبية تعتمد على استمالات الخوف^(١).

وفي هذا الصدد، تشير نيومان وآخرون (Neuman et al. 1997) إلى أنه حتى إذا تم وضع القضية أو الرسالة في إطار معين لاستدعاء تفسير مقصود بعينه، فإن الأفراد قد يفهمونها بطرق مختلفة، نظراً لاختلاف معارفهم ومعتقداتهم وأطرهم المرجعية^(٢). الأمر الذي دعا بان كوسيكى (Kosicki) إلى التركيز على ضرورة التفاعل بين الأطر الإخبارية ومعارف الفرد الخاصة في تحديد كيفية تفسير الأفراد للنصوص الإخبارية^(٣).

لأطر كمتغير مستقل Independent Frames:

قامت بعض الدراسات بفحص الأطر كمتغيرات مستقلة، ذلك بالتركيز على التأثيرات الذي يمكن أن تحدثه هذه الأطر، أي تأثيرات أطر وسائل الإعلام على إدراك الأفراد للقضايا من ناحية، وتأثيرات أطر الأفراد على تقييمهم لهذه القضايا وكيفية تفسيرهم لها ومدى تناسق هذا التفسير مع الهدف المقصود من وسائل الإعلام من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد نفرق بين ثلاثة أنماط من الأطر الفردية وفقاً للنموذج الذي وضعه Gerhards & Rucht كما يلي:-

(١) حسن نيلزي الصيفي، مرجع سابق، ص ٦٨.

(٢) نشوة سليمان، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٣) حسن نيلزي، مرجع سابق، ص ٦٨.

١. نمط تشخيصي Diagnostic Framing: بهدف التعرف على المشكلة أو للمسئول عنها.

٢. نمط تنبؤي Prognostic Framing: بهدف تحديد المطلوب عمله.

٣. نمط تحفيزي Motivational Framing: بهدف الدعوة للمشاركة الجادة في العمل التصحيحي.

الأنطر كمتغير غير مستقل (تابع) Dependent Frames:

إن دراسة الأنطر كمتغيرات غير مستقلة تعني فحص ودراسة الدور الذي تقوم به عناصر مختلفة في تشكيل الأنطر وتحديد تأثيراتها. فأنطر وسائل الإعلام يمكن أن تتأثر بعوامل مختلفة؛ حيث إن صياغة الصحفيين لقضية ما يمكن أن تتأثر بعدة متغيرات قد تتصل بالبنية الاجتماعية والايولوجية للمجتمع، كالتقيم والمعايير الاجتماعية والضغط والمعتقدات والمعتقدات التنظيمية، وجماعات الضغط، والمقوعد الصحفية والتوجهات الايدولوجية والسياسية لدى الصحفيين. أم أنطر الأفراد فيجري فحصها باعتبارها متغيرات غير مستقلة كمحصلات مباشرة للطريقة التي تتم بها صياغة قضية ما بواسطة وسائل الإعلام^(١).

كما يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من الأنطر الإخبارية:

١. الأنطر الإخبارية ذات الموضوع المحدد Specific News Frames:

وهي ترتبط بموضوعات وأحداث معينة بما في ذلك تفاصيله وإجراءاتها، وتعمل على تحديد كيفية الانتقاء والتنظيم والتأكيد على تفاصيل قضية معينة بشكل يصعب معه التعميم والمقارنة واستخدامه كأساس لقروض عامة أو بناء للنظرية ما^(٢). ويسمى هذا الأسلوب بعمق صياغة الأنطر الخاصة بالموضوع وتوفير الخصوصية والتفاصيل بشكل أكبر. كما هو الحال بالنسبة لتحليل الصراعات الانتخابية على سبيل المثال^(٣).

(١) Dietram A. Scheufele, Op.Cit., p.107:113.

(٢) نشرة سليمان محمد عقل، مرجع سابق، ص ٧٣ : ٧٤.

(٣) Claes H. de Vreese, "Framing Politics at the Launch of the Euro A Cross- National Comparative Study of Frames in the News Political Communication, Vol.18, No. 2, 2001, p. 109.

٢. الأطر الخبرية العامة الشاملة Generic News Frames:

وهي أطر يمكن تطبيقها على قضايا مختلفة، أو على فترات زمنية متباينة الثقافات، إلا أن هذا النوع لا يساعد على فحص الإطار لحداث ما بتفاصيل كثيرة، بل يسمح بإجراء مقارنات بين الأطر أو القضايا أو توظيفها في مجتمعات مختلفة^(١). وكان "أينجر" Iyengar "من أكثر من عرفوا بدرسته لهذا النوع من الأطر، حيث ميز بين نوعين من الأطر الخبرية العامة، هما:

- الأطر العرضية (المحددة) Episodic: وهي التي تركز في تناولها للقضايا على أحداث ووقائع محددة، ويعزو المسؤولية عن الأحداث إلى أفراد أو منظمات بعينها^(٢)، فعلى سبيل المثال عندما قدمت الأخبار قضية الفقر بطريقة تتم عن واقع شخصي، فإن الجمهور قد أرجع المسؤولية عن المشكلة إلى الفرد ذاته^(٣).
- الأطر الرئيسية (العامة) Thematic: وتتناول القضايا والأحداث في إطار تجريدي تغلب عليه الصبغة الموضوعية الأكاديمية من خلال تقديم خلفية وثائقية شاملة حول هذه الأحداث والقضايا^(٤)، وهنا عندما قدمت الأخبار قضية الفقر كنتيجة للظروف الاقتصادية والسياسات الاجتماعية فإن المسؤولية تقع على المجتمع بصورة عامة^(٥).

ومن أمثلة الأطر العامة أيضا في مجال تحليل الأخبار السياسية والحملات الانتخابية، ما قدمه كل من Rhee & Cappella في دراستهما لنوعين من الأطر العامة الخاصة بالحملات الانتخابية، هما:

(١) نشوة سليمان محمد عقل، مرجع سابق، ص ٧٣: ٧٤.

(٢) جيلان محمود عبد الرزاق، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٣) Douglas M McLeod & Benjamin H. Detenber, "Framing Effects of Television News Coverage of Social Protest", Journal of communication, vol.49, no.3, Summer 1999, p. 7.

(٤) جيلان محمود عبد الرزاق، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٥) Douglas M. McLeod & Benjamin H. Detenber, Op.Cit., p. 7.

• الإطار الاستراتيجي Strategy frame: وهو الإطار الذي يركز على مخطط المرشح وسماته الشخصية، والحيث والتدابير التي يتبعها في إدارة حملته الانتخابية، وإبراز جوانب القوة والضعف في هذه الحملة، إلى جانب التركيز على مبدئي المكسب والخسارة.

• إطار للقضية Issue frame: وهو الإطار الذي يركز على أجندة القضايا التي يتبناها المرشح بأبعادها وتفصيلها وتفسيراتها المختلفة بما في ذلك تقديم الحلول بشأنها^(١).

اختلفت الدراسات في تصنيفها لأنواع الأطر الحبرية، ويمكن استعراض بعض التصنيفات الشائعة كالآتي:

(١) الأطر الإيجابية في مقابل الأطر السلبية (Gains vs. Losses):

وهو تصنيف "كاهنمان وتفرسكي" Kahneman & Tversky للأطر في عام ١٩٨٤، وهما من أوائل الباحثين الذين أشاروا إلى تأثير أطر معالجة القضايا على تفضيلات المبحوثين بشأن البدائل المطروحة كحلول لهذه القضايا، حيث اختبر الباحثان فعالية صياغة بدائل الحلول في إطار إيجابي، في مقابل صياغتها في إطار سلبي، ومن خلال إجراءهم لعدة تجارب توصلوا إلى أن الفرد عندما يتعرض للإطار الإيجابي الذي يطرح المكاسب المنشودة، يميل إلى تجنب المخاطرة Risk Aversion، في حين يميل الفرد إلى المخاطرة Risk seeking في حالة التعرض للإطار السلبي الذي يطرح الخسائر المتوقعة، وذلك أملا في أن يجني مكاسب من وراء هذه المخاطرة. من هنا وجد الباحثان أن تأثيرات الأطر هي عبارة عن تصورات تتعلق بإدراك الفرد لجانب بعينه من جوانب القضية، دون الجوانب الأخرى^(٢).

(١) June Woong Rhee, "Strategy and Issue Frames in Election Campaign Coverage: A Social Cognitive Account of Framing Effects", Journal of Communication, vol.47, no.3, Summer 1997, p.30.

(٢) خالد صلاح الدين، مرجع سابق، ص ٨٢: ٨٣.

٢) أطر السمات البارزة في التغطية الإخبارية للقضايا (Attribute Saliency):

وأشار "ماكسويل ماكومبس" Maxwell E. McCombs وآخرون في دراستهم عام ١٩٩٧ لأطر السمات البارزة للقضايا والمرشحين في الانتخابات، نظرا لتأثيرها على أحكام الجمهور حول هذه القضايا أو هؤلاء المرشحين، وتنقسم لتوعين من السمات:

- السمات الموضوعية: وتتضمن عناصر القضية (كأطراف القضية، الأسباب، الحلول، ..) والتي تساعد الجمهور على تكوين خلفية معرفية عن القضية أو المرشح.
- السمات العاطفية: وهي الأطر السلبية أو الإيجابية أو المحايدة التي يتم تقديم الخبر من منظورها، والتي تستهدف أحداث ردود فعل عاطفية من قبل الجمهور تجاه القضية أو المرشح^(١).

٣) أطر الشخصيات العامة (Public Figures Framing):

وهي أطر تصور الشخصيات البارزة أو الهامة من عدة نواحي مختلفة،

مثل:

- ◊ الإطار الاجتماعي Social Frame: والذي يركز على الجوانب الاجتماعية للشخصية كاهتماماتها وطرق تعاملها مع أفراد المجتمع... إلخ.
- ◊ الإطار السياسي Political Frame: ويركز على الحياة السياسية للشخصية، وقدرتها على التخاطب مع الجماهير وإدارة المعارك السياسية، والسياسات التي يتبناها... إلخ.
- ◊ الإطار الشخصي Personal Frame: ويقدم معلومات وثائقية عن الشخصية، كذياتها وتعليمها والأسرة أو العائلة التي تنتمي لها... إلخ.
- ◊ إطار العلاقات الاجتماعية والأسرية Relationship Frame: ويعرض الأنوار الاجتماعية المختلفة التي تقوم بها الشخصية وعلاقاتها بأسرتها والمجتمع^(١).

(١) هبة يحي عطية، مرجع سابق، ص ٩٦.

٤) الأطر الشائعة:

هناك العديد من الباحثين الذين توصلوا إلى مجموعة من الأطر الشائعة التي عنمت عليها الكثير من دراسات تحليل الأطر والتي أشارت إلى اعتماد وسائل الإعلام عليها في تغطيتها للقضايا أو الأخبار للمختلفة وخاصة الأخبار السياسية والحملات الانتخابية، من أبرز هؤلاء الباحثين: (Iyengar 1987/ Neuman 1992/ Gamson 1992/ Graber 1993/ Bennett 1995/ Price, Tewksbury & Powers 1997):

ويمكن الإشارة إلى أهم هذه الأطر الشائعة في النقاط التالية:

○ إطار الصراع Conflict Frame :

يركز هذا الإطار على الصراع أو عدم الاتفاق بين الأفراد والمؤسسات والأحزاب، وهو أكثر الأطر شيوعا واستخداما لدى وسائل الإعلام، خاصة في تغطية الحملات الانتخابية والأخبار السياسية وقضايا الرأي العام، والنزاعات التي تحدث في المجتمع في مختلف المجالات بشكل عام^(١). ويرتبط إطار الصراع ارتباطا وثيقا بالإطار الاستراتيجي بحيث يكون تركيز التغطية الإعلامية هنا على من للفائز ومن للخاسر، إضافة إلى التطرق إلى أداء وأسلوب أطراف الصراع سواء كانوا أفراد أو أحزاب^(٢).

وهناك بعض الدراسات التي تطرقت لتقسيم إطار الصراع إلى ثلاث

مستويات:

أ- صراع عنيف أو كبير High Conflict: وهي أطر تشتمل على قدر كبير من الصراع، مثل أحداث القتل والعنف والاغتيال والإرهاب.

(١) خالد صلاح الدين، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٢) Vincent Price, David Tewksbury & Elizabeth Powers, "Switching Trains of Thought: The Impact of News Frames on Readers' Cognitive Responses." Communication Research, vol.24,no.5, October 1997., p. 484

(٣) Patti M. Valkenburg, Holli A. Semetko & Claes H. De Vreese, "The Effects of News Frames on Readers' Thoughts and Recall." Communication Research, vol.26,no.5, October 1999, p. 551.

ب- صراع متوسط Moderate Conflict: وهي الأطر التي تنطوي على قدر أقل من الصراع، مثل قضايا الفساد والرشوة وحقوق الإنسان.

ج- صراع محدود Limited Conflict: وهي الأطر التي تنطوي على قدر محدود من الصراع وتشمل أخبار الفن والرياضة والبيئة والاهتمامات الإنسانية^(١).

في حين توصل دونيهو Donohue وبعض زملاءه أثناء تحليلهم لأبرز القضايا في مجال نزاعات الطلاق، توصلت نتائج أبحاثهم في هذا المجال إلى وجود أربع مجالات للصراع والتي تشمل مخطط شامل للصفات اللفظية لدى المتنازعين في قضايا الطلاق الجوهرية (مثل النفقة- تبديد أثاث المنزل- الوصاية على الأطفال ...إلخ)، هذه المجالات هي:

- الواقعية Fact-based disputes.

- الاهتمام أو المصلحة الذاتية Interest-based disputes .

- القيم الأخلاقية Value-based disputes.

- الصلة أو العلاقة Relational-based disputes.

فالنزاعات المبينة على أساس الواقعية تركز على تقييمات للواقع الحقيقي، فمثلا عندما يكون موضوع النزاع هو تبديد أثاث المنزل، فإن التعليقات هنا تتركز حول قيمة الدولار. إذا فاطر الصراع المبينة على الواقعية هي روايات تركز على العناصر الموضوعية غير المتحيزة في القضية.

أما النزاعات المبينة على أساس الاهتمام، فيمكنها أن تشمل رغبات مستقبلية أو آمال وأهداف يطمح أطراف النزاع لتحقيقها. فمثلا إذا كان موضوع النزاع هو زيادة وقت الزيارة للأطفال بعد طلاق الوالدين، فقد يستخدم أحد أطراف النزاع (أحد الوالدين) جملة لفظية يركز بها على رغبات مستقبلية خاصة به (مثل: أود أن أكون مع الأطفال في أعياد ميلادهم). أي أن التعليقات هنا تركز على المصلحة الذاتية أو اهتمامات الأطراف التي يطمحون لتحقيقها.

(١) هبة يحي عطية، مرجع سابق، ص ٩٥.

وبالنسبة للنزاعات على أساس القيم الأخلاقية فإنها تتصل بما هو صحيح أو خاطئ، والإجراءات الواجب إتباعها وفقا لأسس أخلاقية، فمثلا عندما يكون موضوع النزاع هو الوصاية على الطفل، قد يلجأ أحد الطرفين لبناء حجة على أساس ضرورة التأكد من مراقبة تقدم الطفل دراسيا واجتماعيا بشكل يتمشى مع معتقدات وأخلاقيات وتقدم هذا الطرف.

في حين تتركز النزاعات على أساس الصلة أو العلاقة حول الرابط العاطفي والوجداني بين أطراف النزاع، فمثلا فيما يخص موضوع الوصاية على الأطفال، قد تلجأ الزوجة للإشارة إلى مدى تأثير المشاحنات والخلافات التي كانت تحدث مع زوجها على مشاعر الأطفال حيث أصابتهم بهرجة وأذى مما يساعدها على إلقاء اللوم على زوجها في فشل زواجهم^(١).

○ إطار الاهتمام الإنساني Human Interest Frame:

يقدم هذا الإطار الأحداث أو القضايا من زاوية عاطفية أو وجدانية، فهو يهتم بالتركيز على قصص الأفراد وإضفاء الطابع الشخصي على المشكلة أو الحدث. وقد وجد "نيومان Neuman" أن الإطار الأكثر شيوعا بين الأخبار بعد إطار الصراع، ففي ظل المنافسة الشديدة التي تشهدها وسائل الإعلام فإن المحررين والصحفيين في سعي دائم لاستقطاب الجمهور وجذب انتباهه بشتى الطرق، لذا يعد استخدام إطار الاهتمام الإنساني في تقديم وعرض الأحداث والقضايا إحدى الوسائل الفعالة لمواجهة هذا التنافس والمحافظة على جذب الجمهور نظرا لما يضيفه هذا الإطار من طابع درامي مشوق على الأخبار^(٢).

○ إطار النتائج الاقتصادية Economic Consequences Frame:

ويعرض هذا الإطار حدث أو مشكلة أو قضية ما بالتركيز على العواقب الناتجة عنها، وما يمكن أن يكون لهذه العواقب من تأثير اقتصادي على الأفراد

(١) Laura E. Drake & William A. Donohue, "Communicative Framing Theory in Conflict Resolution", Communication Research, vol. 23, no 3, June 1997, pp 303:304

(٢) Holly A. Semetko & Patti M. Valkenburg, "Framing European Politics A Content Analysis of Press and Television News", Journal of Communication, vol.50. no.2, Spring 2000, pp 95: 96.

أو انجماعات أو للمؤسسات أو المناطق أو حتى البلدان. ويعد هذا الإطار أيضا أحد الأطر الأكثر شيوعا، نظرا لأن النتائج الاقتصادية الناجمة عن قضية ما أو حدث ما تعد أحد للقيم الإخبارية التي يعتمد عليها العاملين في مجال الإعلام في قياسهم لدرجة أهمية الخبر ومدى قدرته على جذب لفتباه أكبر قدر من الجمهور^(١).

○ إطار المسؤولية Responsibility Frame:

ينقل هذا الإطار قضية أو مشكلة ما من خلال تحميل مسؤولية أسبابها أو حلولها إما للحكومة أو لفرد ما أو لمجموعة ما^(٢)، حيث يرتبط هذا الإطار بنوعين من المسؤولية في تشكيله لمعارف الجمهور واتجاهاته:

١. السبب المسؤول عن المشكلة Causal Responsibility، ويتم التركيز على منشأ المشكلة أو القضية.

٢. مسئولية التعامل والمعالجة Treatment Responsibility، ويشير إلى المفاعليات المطلوبة للحد من المشكلة أو التخفيف من وطأتها^(٣).

وقد انتقدت وسائل الإعلام الأمريكية على تدخلها في تشكيل فهم الجمهور لمن المسؤول عن التسبب في أو إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية الرئيسية، فعلى سبيل المثال، وجد "لينجر" في دراسته لقضية الفقر أن الجمهور في الولايات المتحدة يحمل الأم الفقيرة داخل نظام الرعاية الاجتماعية (التي تتلقى إعانات حكومية) مسؤولية فقرها بدلا من تحميل الحكومة أو النظام تلك المسؤولية. في حين أنه في بلاد أخرى تتمتع بنظام رعاية اجتماعية قوية فإن وسائل الإعلام الإخبارية تحمل مسؤولية المشكلات الاجتماعية على بعض المستويات إلى الحكومة^(٤).

(١) Holli A.Semetko, op.Cit., p.96.

(٢) أريج محمد فخر الدين. "القضايا التي تعالجها البرامج الإخبارية التي ينتجها قطاع الأخبار بالتلفزيون المصري"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة، ٢٠٠٥)، ص ٦٧

(٣) خالد صلاح الدين، مرجع سابق، ص ٨٤.

(٤) Patti M. Valkenburg & others, (1999), Op.Cit., p.552.

○ الإطار الأخلاقي Morality Frame:

يضع هذا الإطار حدث أو مشكلة ما في سياق العقائد الدينية أو القواعد الأخلاقية، وتحقيقاً لمبدأ الموضوعية فإن الصحفيين يلجأون لاستخدام هذا الإطار لتوفير المرجعية الأخلاقية لما يغطونه من أحداث أو قضايا بطريقة غير مباشرة، ذلك من خلال الاقتباس أو الاستدلال، كأن تأتي الأسئلة الخاصة بالموضوع على لسان شخص ما أو جماعة ما، خاصة فيما يتعلق بالموضوعات التي تعرض رسائل أخلاقية أو قواعد اجتماعية محددة تدعو لاتخاذ سلوك معين^(١)، بحيث يتم تقديم الموضوع هنا من زاوية أخلاقية أو دينية ولكن بطريقة غير مباشرة حفاظاً على مبدأ الموضوعية التي يجب على الصحفي الالتزام به. الأمر الذي يجعل هذا الإطار أكثر شيوعاً في أذهان الجمهور أكثر منه في مضمون الأخبار بشكل واضح، ومع ذلك فهو يستخدم بكثرة ضمن الأطر الإخبارية المستخدمة في نقل الأحداث والقضايا^(٢).

○ إطار الضعف أو الوهن Powerlessness frame:

ويعرض هذا الإطار المشكلة أو القضية بالتركيز على ضعف أطرافها عن مواجهتها، حيث تستخدم وسائل الإعلام هذا الإطار للتعبير عن سيطرة قوى معينة على أفراد أو مجموعات ضعيفة لا حيلة لديها نظراً لتحكم قوى أخرى "Powerful Others" في المشكلة. ونذكر على سبيل المثال القصص الإخبارية التي تعرض الكوارث الطبيعية أو الأمراض المستعصية كمرض الإيدز مثلاً، نجد هنا أن وسائل الإعلام في تغطيتها للموضوعات الخاصة بمرض الإيدز تعتمد على هذا الإطار في التعبير عن المرض باعتباره وباءً سريع الانتشار بشكل أكبر من تحكم أي شخص، وأن هذا للفيروس لا يميز بين نوع أو سن أو عرق، فهو يصيب أي شخص وقد يقضي عليه بسرعة دون أن يستطيع الشخص إيجاد أي مساعدة. فالإعلام هنا يعبر عن المرض كقوى مهيمنة Powerful

(١) Leen & Haenens & Jan Bosman: "Portrayal of Canada in the Dutch Print Media", Canadian Journal of Communication, vol.28, no 2, 2003, p 207.

(٢) Holl. A. Semetko & Patti M. Valkenburg, (2000), Op Cit., p 96

Others" على أشخاص ضعفاء ليس بيدهم فعل أي شيء لمواجهة قسي حالة إصابتهم بهذا الفيروس القاتل^(١).

ويقترح "نيكلاس Nicklas" في دراسته عن تغطية للمسحف للكوارد المحلية أن يحل إطار عزو المسؤولية Responsibility Frame محل إطار سلب القوى Powerlessness frame، حيث يشير الأول إلى القصص الإخبارية التي يتم من خلالها نسب المسؤولية عن الفعل أو الحدث لجهة ما، وبالتالي عدم نسبها للجهة الأخرى، فهذا الإطار إذاً يدمج ما بين نسب المسؤولية، وأيضاً عدم نسبها وهو جوهر إطار سلب القوى Powerlessness frame^(٢). وهناك العديد من الأطر الأخرى التي حددتها الدراسات السابقة، من أمثلة هذه الأطر:

- إطار رد الفعل Reaction Frame: ويركز على رد فعل أو استجابة أطراف القضية الأساسيين تجاه الأحداث.
- إطار كشف الخطأ Wrongdoing Frame: ويكشف عن التصرفات الخاطئة أو المخفية أو الظلم الواقع على الأفراد.
- إطار الحقيقة Reality Frame: ويركز على تقديم المعلومات والحقائق بدقة وصدق على القضية المقدمة.
- إطار التسابق Horse Race Frame: ويركز على الفائز والخاسر في الحدث المقدم.
- إطار التنبؤ Conjecture Frame: ويقدم تخمين لما يمكن أن تصل له الأحداث^(٣).

(١) Neuman W. Russell et al. "Common Knowledge: News and the Construction of Political Meaning", (University of Chicago Press, Ann N. Crigler publisher, 1992), p. 66.

(٢) Nicklas Hakansson. "Framing the Tunnel: Local News Media and the Hallandsas Toxic Leak 1997", (Paper from the Centre for Public Sector Research at Göteborg University, 2000), p. 9.

(٣) <http://journalism.org/node/445>.

تساعد الأطر في جعل الأحداث أكثر وضوحاً وتسهيل من فهمها والتعرف عليها، ذلك إذا تم توظيف الأطر بشكل ناجح، ويشير "إيدلمان Edelman" إلى إدارتنا للواقع الاجتماعي يعتمد كيفية فهمنا للمعلومات التي نستقبلها من هذا الواقع ووضعها في أطر تزيد من قدرتنا على تفسير هذا الواقع، فالأطر تساعد على إبراز معاني معينة أكثر من غيرها، ذلك بوصفها أدوات اجتماعية أحادية^(١).

خامساً: نموذج عملية للتأطير Framing Process Model:

تعد الأطر أحد أنواع الاتصال والذي يعد عملية ديناميكية متحركة، وتتكون هذه العملية من المراحل التالية:

١- بناء الإطار Frame-building:

تشير هذه المرحلة إلى العوامل التي تؤثر في السمات البنائية أو التركيبية للإطار الخبري، فقد تكون هذه العوامل داخلية بحيث تتصل بالوسيلة الإعلامية أو بالقائم بالاتصال أو بالمؤسسات الصحفية والتي تضع أطر معينة للقضايا وفقاً لمعاييرها الخاصة. وقد تكون عوامل خارجية تتصل بالصفوة أو المجتمع ككل، لتكون في النهاية محصلة هذه المرحلة -أي مرحلة بناء الإطار- هي الأطر الموضحة في النص الإخباري^(٢).

وتوصل الكثير من الباحثين إلى عدة عوامل يمكنها أن تتدخل في بناء الإطار الإخباري^(٣)، من أبرزها العوامل التي حددها "شوميكير Shoemaker وهي:

(١) Frank D. Darham, "News Frames As Social Narratives: TWA Flight 800." , Journal of Communication, vol.48, no.4, Autumn 1998, pp.100: 101.

(٢) Claes H. de Vreese: "News framing: Theory and typology", Information Design Journal + Document Design, vol.13, no 1,2005, p.52.

(٣) - وضع العديد من الباحثين عدة تصنيفات للعوامل المؤثرة في بناء الإطار الإخباري، سواء باعتبار الأطر الإعلامية متغيرات مستقلة أو باعتبارها متغيرات تابعة. لمزيد من المعلومات في هذا الصدد، انظر دراسة:

- Dietram A.Schnefelle, Op.Cit., pp. 109:112.

١. على المستوى الفردي: تشمل الآراء والقيم الشخصية ومستوى التعليم والخلفية المعرفية والأطر المرجعية وسنوات الخبرة، أي السمات الخاصة بالقائم بالاتصال.
 ٢. على المستوى المؤسسي: ويشمل سياسة المنظمة وتأثير رؤساء وملاء العمل والضغوط التنظيمية والإدارية والرضا الوظيفي.
 ٣. على المستوى المهني: ويشمل معايير القيم المهنية ومواثيق الشرف وطبيعة الدور المهني.
 ٤. على المستوى الاجتماعي: ويشمل السلطة والقيود التشريعية والأيدولوجية والاتجاهات السياسية السائدة والجمهور العام والعلاقات مع الصفوة وجماعات الضغط^(١).
- في حين حدد 'جادي' ولفسفيلد Gady Wolfsfeld خمسة عوامل يعزى إليها تحديد الأطر الخبرية بوسائل الإعلام في تغطيتها للقضايا المختلفة على النحو التالي:

- (١) درجة الاستقلال السياسي لوسائل الإعلام.
- (٢) مصادر الأخبار.
- (٣) الأعراف السائدة في وسائل الإعلام وأنماط ممارستها.
- (٤) الأيدولوجية السياسية والثقافية للصحفيين والمحررين.
- (٥) الأحداث ذاتها^(٢).

ولكن يؤخذ على 'ولفسفلد' إغفاله لعامل مهم من العوامل التي تتدخل في بناء الإطار وهو الجمهور المنتمي، والذي يجب أخذه في الاعتبار عند اختيار الإطار وبناء النص الإخباري نظراً لأنه ليس طرفاً سلبيًا في عملية الاتصال، إضافة إلى الأطر الفردية الخاصة بهذا الجمهور والتي تتدخل في مدى تأثيره بالإطار الخبري المقدم من خلال النص الإعلامي، وعموماً يمكننا التوصل إلى أن هناك عناصر أساسية لعملية الإطار كعملية اتصالية، وهي كالتالي^(١):

(١) هبة يحي عطية، مرجع سابق، ص ٩١: ٩٢.

(٢) نهلة مظفر أبو رشيد، مرجع سابق، ص ١١١.

١. للقائم بالاتصال: الذي يضع الأطر بوعي أو بدون وعي، ويتأثر هذا الدور بعدة عوامل، كالضغوط المهنية والأنساق المعرفية الخاصة ونمط سيطرة ومالكية وتمويل الوسيلة الإعلامية والذي يؤثر بدوره على السياسة التحريرية للوسيلة.

٢. النص الإخباري: الذي يحتوي على أطر تظهر في غياب وحضور أو بروز كلمات معينة وعبارات معتادة وصور نمطية ومصادر للمعلومات وعبارات تقدم مجموعة من الحقائق أو الأحكام عن موضوع يتم تناوله.

٣. المتلقي: الذي يتعرض للأطر ويدركها وبالتالي قد تؤثر في معلوماته عن الموضوع المتناول، وحكمه عليه وسلوكه تجاهه، ويتدخل في مدى إحداث هذا التأثير عدة أمور كالأطر المرجعية والمعارف السابقة للأفراد.

٤. الثقافة: وهي مصدر الأطر التي يتم الاستناد إليها، وقد تشير إلى للعوامل الأيديولوجية المختلفة التي تفرز هذه الأطر، كما تتدخل في تحديد مدى تأثير هذه الأطر في اتجاهات الأفراد نحو النص الإخباري أو القضية المتناولة.

٢- وضع الإطار Frame-setting:

وتتشبه عملية وضع الإطار مع فكرة ترتيب الأجندة Agenda-setting كما أشار لها "ماكومبس McCombs"، ولكن مع اختلاف أساسي والذي يكمن في أن وضع الأجندة يركز على بروز القضايا في حين تركز عملية وضع الإطار على بروز السمات المميزة للقضايا التي يتناولها النص الإخباري^(١). فنظرية الأجندة تحدد للجمهور المتلقي القضايا التي يجب أن يهتم بها، في حين تحدد نظرية الأطر للجمهور الطريقة التي يجب أن يدرك هذه القضايا وكيفية

(١) محمد حسام الدين محمود، (٢٠٠١)، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٢) Dietram A. Scheufele, Op.Cit., p.116.

التأثير بها^(١). وفي هذه المرحلة يتم اختيار نوع الإطار للمستخدم وفقا للتأثير المراد إحداثه ووفقا للقضية المعالجة^(٢).

ومن المفيد هنا التعرف على الوظائف التي لابد أن يحققها الإطار^(٣):

- أ - تحديد المشكلة أو القضية. Define Problem
- ب- تشخيص الأسباب. Diagnose Causes
- ج- التقويم الأخلاقي للقضية. Make Moral Judgment
- د- اقتراح حلول القضية. Suggest Remedies

فعلى سبيل المثال، بالنسبة لقضية مثل قضية العنف السياسي يمكن أن نتناولها الوسيلة الإعلامية في إطار الاهتمامات الأمنية، ومن ثم فإن تهديد الأمن لداخلي يصبح هو المشكلة، ويمكن إيعاز السبب في ذلك إلى وجود جماعات إرهابية، وقد تتمثل الأحكام الأخلاقية في اعتناق تلك الجماعات لأفكار خاطئة مضادة للمجتمع، وقد يكون لقترح سبل العلاج من خلال تكثيف المواجهات الأمنية للعمليات الإرهابية، وتحسين المستوى الاقتصادي والقضاء على البطالة والاهتمام بالتوعية ضد الجريمة^(٤).

٣- تأثير الأطر Framing-effects:

وتشير هذه المرحلة إلى النتائج المترتبة على بناء وعمل الأطر الإخبارية، والتي يمكن استشرها على الفرد والمجتمع، فعلى مستوى الفرد قد نجد تبدل أو تغير في معارفه أو اتجاهاته أو سلوكه بشأن قضية ما بدءا على تعرضه لأطر معينة، وعلى المستوى المجتمعي فإن هذه الأطر ربما تساهم في تشكيل المعالجات على المستوى المجتمعي مثل التطبيع السياسي واتخاذ القرارات والأنشطة الاجتماعية، ويتدخل في إحداث هذا التأثير عدة عوامل من

(١) Roger D. Wimmer & Joseph R. Dominick, "Mass Media Research", (USA. Wadsworth Publishing Company. 6th Ed., 2000). p. 392

(٢) Claes H. de Vreese, (2005), Op.Cit., p. 54.

(٣) Robert M. Entman. "Framing Bias: Media in the Distribution of Power", Journal of Communication, vol. 57, 2007, p. 164.

(٤) هبة يحي عطية، مرجع سابق، ص ٩٢.

أهمها الأطر الخاصة بالأفراد، ففي هذه المرحلة يتم التفاعل بين الأطر الإعلامية والاطر المرجعية (المعرفة السابقة) لدى الأفراد وميولهم واستعداداتهم، بحيث يكون للإطار الخبري تأثيره في سماع وتفسير وتقييم لقضايا والأحداث^(١).

سادسا: أساليب تحليل الأطر الإخبارية:

هناك أسلوبين للتعرف على الأطر الإخبارية، فهناك دراسات تعتمد على:

- الأسلوب الاستقرائي " Inductive ": بواسطة هذا الأسلوب، تسعى عملية التحليل إلى للكشف عن الأطر المحتملة في النص، أي أن الأطر تنبثق من المادة الخبرية أثناء عملية التحليل. إلا أن الدراسات التي تعتمد على هذا الأسلوب تكون محل انتقاد نظرا لاعتمادها على عينات محدودة وصغيرة من الصعب تكرارها أو مضاعفتها.

- الأسلوب الاستدلالي " Deductive ": يشير هذا الأسلوب إلى وجود أطر إخبارية محددة سلفا كمتغيرات لتحليل المحتوى، بحيث يسعى التحليل إلى التأكد من مدى صحة تواجد هذه الأطر في النصوص الإخبارية. وهذا الأسلوب يتطلب أن يكون لدى الباحث فكرة واضحة عن أنواع الأطر المحتملة، ذلك لأن الأطر التي لا يتحدد لها تعريف مسبق قد تصبح محل تجاهل، وباتبع فإن هذا الأسلوب يمكن تكراره بسهولة، ويمكن أن يشمل العينات الكبيرة، كذلك يمكنه الكشف عن الاختلافات بين وسائل الإعلام المختلفة فيما يخص عملية التأطير (أي الأطر الإخبارية المستخدمة في كل وسيلة والمقارنة بينها، كالمقارنة بين جريدة وأخرى، أو بين الصحافة والتلفزيون... إلخ)^(٢).

سابعا: آليات عمل الأطر الخبرية:

يشير كل من "جيمسون وموديجلياني Modigliani & Gamson (1989)" إلى آليات عمل الأطر كأدوات يمكن أن تقلل حجم المعلومات

(١) Claes H. de Vreese, (2005), Op.Cit., p.52.

(٢) Holli A Smetko & Patti M.Valkenburg, (2000), Op.Cit.,pp.94- 95

وتعرض حزمة أو منظومة إعلامية لقضية ما، وقد أمكن لهما التعرف على الآليات التالية:

- الاستعارات. Metaphors
 - الأمثلة. Exemplars
 - جملة ملفنة للانتظار. Catch-phrases
 - صور وأوصاف. Depictions
 - صور مرئية. Visual images
- إلا أن الأسلوب التجريبي الأكثر شمولية يقدمه "تالكارد Tankard (2001) حيث يقترح عمل قائمة من الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها للتعرف على الأطر وقياسها:

- عناوين المقال. Headlines
- العناوين الفرعية. Subheads
- الصور. Photos
- شرح أو تعليق لصورة. Photo captions
- لافتاحيات. Leads
- انتقاء للمصادر. Source selection
- اقتباسات تجذب الانتباه. Pull quotes
- شعارات مميزة. Logos
- إحصائيات ورسوم بيانية. Statistics & charts
- جمل وفقرات ختامية^(١). Concluding statements & paragraphs

ولكن عند "انتمان Entman " فهناك آليتين أساسيتين تعتمد عليهما عملية بناء الإطار، وهما الانتقاء والبروز، بحيث يتم اختيار عناصر معينة من القضية وإبرازها من خلال القصة الإخبارية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التكرار والترابط والتوكيد^(٢).

(١) Claes H. de Vreese, (2005), Op.Cit., p.54.

(٢) Entman, Robert M., (1993), Op.Cit., p.52.

كما يرى "Entman" أيضا أن الأطر الخبرية تتشكل وتتجسد في أدوات محددة، وهي:

- ❖ الكلمات الرئيسية. Key words
 - ❖ الاستعارات. Metaphors
 - ❖ المفاهيم. Concepts
 - ❖ الرموز. Symbols
 - ❖ الصور المرئية^(١). Visual images
- ثامنا: قياس الأطر الخبرية:

يتركز اهتمام أكثر الدراسات الإعلامية على دراسة المحتوى الظاهر والصريح للرسالة الإعلامية، ذلك استنادا لتعريف "هولستي Holsti" لتحليل المضمون بأنه تحليل المحتوى الظاهر للاتصال تحليلا موضوعيا وكميا منتظما، لذا أهمل الباحثون أهمية دراسة وتحليل المحتوى الضمني للرسائل الإعلامية، الذي يساعد على توسيع أبعاد البحث وإمكانية التعرف على فوايا القائم بالاتصال من وراء هذه الرسائل، وبالتالي معرفة التأثيرات التي يمكن أن تحدثها في الجمهور^(٢).

ويقترح كل من "كابيللا وجيمسون (1997) Cappella & Jamieson" أربعة عوامل لابد أن يلبىها الإطار الخبري باعتباره أحد أدوات تحليل المضمون:

- ينبغي أن يكون للإطار الخبري خصائص مفاهيمية ولغوية يمكن التعرف عليها.
- أن يكون مهما وذا معنى في الممارسة الصحفية بوجه عام.
- أن يكون بالامكان تمييز الإطار بصورة واضحة عن الأطر الأخرى.

(١) Robert M. Entman, "Framing U S Coverage of International News. Contrasts in Narratives of the KAL and Iran Air Incidents", Journal of Communication vol.41, no4, 1991, p.7.

(٢) خالد صلاح الدين، مرجع سابق، ص ٩٩.

• أن يكون للإطار صلاحية التمثيل، أي أن يكون متعارفاً عليه من جهة الآخرين وليس مجرد شيء مخلق من خيال الباحث^(١).

وحدد " June Woong (1999) " في دراسته للإطار الاستراتيجي وإطار القضية بعض السمات النصية للرسالة الإعلامية والتي يمكن من خلالها قياس الأطر المستخدمة بها وتحليلها، يمكن تلخيصها كالتالي^(٢):

أ- الانتقاء المعجمي لمكونات الجملة: Paradigmatic Selections of Sentence Constituents

يشير " Hartely (1982) " إلى وجود أو غياب كلمات معينة في النص الإخباري وتأثيره في بناء هذا النص وقدرته على تحقيق الاتصال، لذا فإن اختيار الكلمات، واختيار مكونات الجملة وبنيتها هي وسائل أساسية لإنتاج معاني محددة لهذه الجملة في سياق النص، فعلى سبيل المثال بالنسبة للتصريحين التاليين:

- الجمهوريون ينتقدون اقتراح كلينتون.

- الجمهوريون يهاجمون اقتراح كلينتون.

نجد أن البنية في كلتا الجملتين واحدة، إلا أن استخدام كلمات معينة قد يؤدي لاختلاف المعنى، ذلك وفقاً للإطار المستخدم وبالتالي وفقاً للأثر المراد إحداثه. فكلية "يهاجم" كثيراً ما تستخدم في تغطية الحملات الانتخابية، كما أنها أكثر شيوعاً في التغطية المتبعة للإطار الاستراتيجي أكثر من إطار القضية.

ب- المنظور العقلي والسمات الأسلوبية: Perspective and Stylistic Features

تؤكد " Ellis (1992) " على أن السمات الأسلوبية للنص تسهم إسهاماً مهماً في بناء المعنى، فمثلاً باستخدام أسلوب التغطية الاستراتيجية للحملات الانتخابية، تركز القصة الخبرية على شخصية المرشح وأدائه أو على الممثلين السياسيين ودوافعهم الشخصية وإنجازاتهم وأخطائهم، وهي المعلومات الأكثر

(١) C.aes H. de Vreese. (2005), Op.Cit., p.54.

(٢) June Woong Rhee, Op.Cit., pp.30:31.

جذباً للجمهور فيما يخص أخبار الحملات الانتخابية، والتي تساعد على بناء معاني محددة عنها.

ج- الاستعارات والتشبيهات: Metaphors and Depictions

يرى " Gamson & Modigliani (1989) " أن كلاً من الاستعارات والأمثلة التوضيحية والتعبيرات للشائعة تمثل أدوات للإطار والتي تساعد في تحديد المعاني في القصة الإخبارية. فمثلاً في ظل الإطار الاستراتيجي، قد يعتمد النص على استعارات تشبه الحملة الانتخابية بلعبة "Game metaphors"، بحيث توصف مواقف المرشح الانتخابية في قالب مقدار ما يحرزه المرشح من تقدم في اللعبة مقارنة بمواقف منافسيه أو المتسابقين معه في اللعبة.

د- التأكيد على احتمالية الحدث أو النتائج المترتبة عليه: Emphasizing

Eventuality or Consequences of an Event

أثبتت دراسة " Kahneman & Tversky (1984) " أن الأفراد عادة ما يتخذون قراراتهم وفقاً للطريقة التي تم بها التأكيد على احتمالية وقوع حدث ما، فعندما تؤكد القصة على مبدأ المكسب، يتجنب الأفراد المجازفة، في حين يبحثون عن المجازفة إذا تم التأكيد على مبدأ الخسارة. وفيما يخص التغطية الاستراتيجية للحملات الانتخابية، فإن نجاح المرشحين بحصولهم على الدعم والتصويت سيتم نسبة لمدى فعالية الاستراتيجيات والخطط التي اتبعوها في حملتهم أكثر من القضايا والمواقف السياسية التي تبناها.

واقترح كل من " Pan & Kosicki (1993) " نموذجاً لتحليل الأطر

الخبرية يشتمل على المكونات التالية:

١. خصائص النص الخبري.
 ٢. الاستراتيجيات التي يتبعها القائم بالاتصال في بناء الحدث الإخباري.
 ٣. تمثل المعلومات الواردة في النص الخبري، من قبل أفراد الجمهور^(١).
- كما قام " Mark Miller (1997) " بتطوير أداة كمية لقياس الأطر الخبرية وهي " دليل تحليل الأطر Frame Mapping "، بحيث يستطيع من خلالها تحديد السمات البارزة في النص الإخباري وربطها ببعضها وفقاً لدرجة

(١) خالد صلاح الدين، مرجع سابق، ص ٩٩: ١٠٠.

التشابه والتدفر بينها وحساب هذه السمات كمياً وتصنيفها إلى قيمتين (إيجابي وسلبى أو مؤيد ومعارض) وقد تضاف قيمة ثالثة (غير محدد). وتعتمد هذه الأداة على تقنية الحاسب الآلى، حيث يتم إعداد ملف لغوي ودلالي للقصة الإخبارية وحساب عدد التكرارات للواردات فيه، ومن ثم استخلاص الإطار المستخدم في القصة. إلا أنه يؤخذ على هذا المطلوب الكمي ضرورة احتواء النص الإخباري على عدد محدد من الكلمات يتراوح ما بين (٢٠٠٠ إلى ٥٠٠٠) كلمة، الأمر الذي يجعله مناسباً أكثر لتحليل النصوص الطويلة نسبياً^(١).

وأشارت دراسة * Holli & Patti (2000) إلى إمكانية قياس الأطر عن طريق صياغة مجموعة من الأسئلة وفقاً لأنواع الأطر الخبرية، بحيث تحدد هذه الأسئلة إلى أي مدى تم استخدام الأطر الخبرية في النص المراد تحليله، فقد سعت هذه الدراسة لقياس الأطر المستخدمة في الموضوعات السياسية من خلال تطوير سلسلة من الأسئلة التي يجاب عنها بنعم أو لا، بحيث يستهدف كل سؤال قياس أحد الأطر الخبرية الخمسة لثنائية: (الاهتمامات الإنسانية- الصراع- الأخلاقيات- المسؤولية- النتائج الاقتصادية)، من هذه الأسئلة: - هل تعكس المقالة عدم اتفاق بين الأفراد أو الجماعات؟ (لقياس إطار الصراع)، - هل يحتوي الخبر على أي رسائل أخلاقية؟ (إطار الأخلاقيات). وقد خصصت للدراسة ثلاث أسئلة أو أكثر لقياس كل إطار^(٢).

تاسعا: تأثيرات الأطر الخبرية:

على الرغم من أنه ليس بالضرورة أن تتماثل أجندة قضايا الإعلام "Media agenda" مع أجندة الجمهور "Public agenda"، إلا أن الإعلام يمتلك العديد من الوسائل التي يستطيع بواسطتها للتأثير على الرأي العام وعلى ترتيب أجندته أيضاً، أحد هذه الوسائل هو تأطير الأخبار "News Framing". يعود الحديث عن تأثير الأطر الخبرية إلى الباحثين "تفيرسكي وكاهنمان" Kahneman & Tversky (1981) وهما أول من قدم لتأثير الأطر حين أشارا إلى اختلاف أفكار الأفراد حول القضايا باختلاف تأطيرها، وعرض في

(١) بهلة مظفر، مرجع سابق، ص ٩٠: ٩١.

(٢) Holli A. Sernetko & Patti M. Valkenburg, (2000), Op.Cit., p. 98.

در استهما نتجربة تم إجراؤها على مجموعة من المبحوثين حيث طلب منهم أن يتخيلوا تعرض الولايات المتحدة لتفشي مرض أسوي خطير يتوقع أن يتسبب في مقتل ٦٠٠ شخص، وهناك خياران من البرامج المقترح إتباعها لمقاومة هذا المرض. عرض الباحثان هذين الخيارين في تجربتين ومن خلال إطارين، وجاءت النتائج مختلفة في التجربتين.

ففي التجربة الأولى تم تقديم الخيارات في إطار إيجابي كالتالي: إذا اتبع البرنامج الأول سيتم إنقاذ ٢٠٠ شخص، وإذا اتبع البرنامج الثاني فقد يمكن إنقاذ جميع الأفراد (٦٠٠ شخص) أو قد لا يتم إنقاذ أحدهم. أي البرنامجين تختار؟ في هذه التجربة ٧٢% من المبحوثين اختاروا البرنامج الأول، في حين اختار البرنامج الثاني ٢٨% منهم فقط. أما في التجربة الثانية فقد تم عرض نفس المعلومات ولكن باستخدام إطار سلبي والذي ركز على عدد الوفيات المتوقع وليس عدد الأشخاص الممكن إنقاذهم، أي أنه إذا تم تبني البرنامج الثالث فسيتوفي ٤٠٠ شخص، وإذا اختير البرنامج الرابع فإن هناك احتمال ألا يموت أحد أو أن يموت الجميع (٦٠٠ شخص). هنا نجد أن ٢٢% من المبحوثين اختاروا البرنامج الثالث (والذي يعادل البرنامج الأول الذي اختير بنسبة ٧٢% في التجربة الأولى)، و ٧٨% اختاروا البرنامج الرابع (والذي يعادل البرنامج الثاني الذي اختير بنسبة ٢٨% في التجربة الأولى).

أثبتت نتائج التجربة السابقة أن استخدام الإطار الإيجابي في عرض المشكلات يؤكد على الفوائد التي يمكن تحقيقها "Benefits"، بينما يؤكد استخدام الإطار السلبي على نسبة المخاطرة التي يمكن خوضها "Risk"، فبالتركيز على الفوائد المحتملة يميل أصحاب القرار للبعد عن المخاطرة، أما بالتركيز على الخسائر المحتملة فيميل هنا أصحاب القرار إلى خوض المخاطرة^(١).

(١)-Eyal Gamliel & Ram Horstein. "The Effects of framing on willingness to buy private brands", Journal of Consumer Marketing, Vol. 24, No 6, 2007, p. 334.-

كان هذا المثال دليلا على أن الإطار يمكنه أن يحدد للكيفية التي يدرك بها الجمهور المشكلات أو للقضايا، وطريقة تقييمهم لها والاتجاه الذي يتخذونه إزاءها، مما يؤكد مدى أهمية التأثير الذي يمكن أن تحدثه الأطر الخيرية على الجمهور، حيث إنها تجذب الانتباه لجوانب معينة من الحقيقة، الأمر الذي يعني منطقيا أنها في الوقت نفسه تبعد الانتباه عن الجوانب الأخرى لنفس الحقيقة.

ويعرف "إينجر Iyengar" تأثيرات الأطر بأنها "تغيرات في الأحكام تتولد نتيجة لبدائل في تعريف الأحكام أو انتقاء جوانب المشكلات"، أي أن تأثير الأطر تتحقق وفقا للسمات البارزة للرسالة والتي تجذب انتباه الأفراد لأفكار معينة تؤثر في تقييماتهم للمشكلة^(١).

أشار "Levin et al. (1998)" إلى ضرورة التفرقة ما بين ثلاثة أشكال من تأثير الأطر ذلك وفقا لتعريفها وطريقة عملها ونتائجها، وهي:

١. إطار اختيار المخاطرة: Risky choice framing

يشير هذا النوع إلى مشكلات مثل مشكلة "تفشي المرض الآسيوي" في التجربة السابق ذكرها، حيث تحددت استجابة الأفراد ومدى تقبلهم للمجازفة وعدم المجازفة وفقا للإطار المستخدم في توصيل الرسالة.

٢. إطار السمة المميزة: Attribute framing

يتعلق هذا الشكل بمواقف أو أحداث يستجيب الأفراد لها بشكل إيجابي إذا تم عرضها في إطار إيجابي أكثر من أن يتم عرضها في إطار سلبي، فعلى سبيل المثال، توصلت دراسة "Levin & Gacih (1988)" إلى أن الإعلان عن منتج مثل اللحم البقري سيكون له تأثير إيجابي كبير على الجمهور ذلك إذا ذكر الإعلان احتواء اللحم على ٧٥% لحم صافي، بعكس إذا ما أُنشِر الإعلان إلى احتواء اللحم على نسبة ٢٥% فقط من الدهون.

- Cleotilde Gonzalez et al., " The framing effect and risky decisions Examining cognitive functions with fMRI", Journal of Economic Psychology, 26, pp.1:20 .

(١)Hori A. Semetko & Patti M.Valkenburg, (2000). Op.Cit., p 94.

٣. إطار الهدف: Goal framing :

يصف هذا الشكل العواقب المترتبة على القيام بفعل ما وعلى عدم القيام به. هذا الفعل أيضا، بمعنى أن الرسالة الإعلامية تكون أكثر إقناعا للمتلقين عندما تعرض الجوانب الإيجابية للمترتبة على تبني موقف ما (المكسب) إضافة لعرض الجوانب السلبية للمترتبة على عدم تبني نفس الموقف (الخسائر). بل إن بعض الدراسات توصلت إلى تجنب الأفراد للجوانب الإيجابية وانقباضهم أكثر للجوانب السلبية. فمثلا توصلت دراسة " Eyal & Ram (2007) " إلى أن رغبة الأفراد في شراء منتجات معينة تزيد أكثر إذا تم الإعلان عن هذه المنتجات في إطار سلبي يشير إلى الخسائر التي ستلحق بهم في حالة عدم شراءهم للمنتج، أكثر مما إذا استخدم الإعلان إطار إيجابي كأن يركز على مزايا المنتج أو مقدار المال الذي سيتم توفيره بشراء المنتج^(١). ويمكن للأطر الإخبارية أن تحدث للتأثيرات التالية:

❖ تأثير الأطر على الرأي: Effects of Framing on Opinion

لا يتوقف تأثير الأطر عند المضمون الذي يؤمن به الفرد، بل يمكنها أيضا أن تحدد مقدار أهمية المضمون لدى الفرد. أي أن الأطر يمكنها أن تساهم في تغيير اتجاه الفرد نحو قضية لا تسترعي اهتمامه، بحيث يدفعه إطار معين للاهتمام بقضية لم تكن تقع ضمن لائحة اهتماماته.

❖ تأثير الأطر على السلوك: Effects of Framing on Behavior

أظهرت الدراسات تأثيرا كبيرا للأطر في السلوك فيما يتعلق بالموضوعات السياسية بصفة خاصة، فقد استُخدمت الأطر كأداة بواسطة السياسيين للتأثير في سلوك الأفراد كدفعهم للتصويت لأفراد بعينهم^(٢).

(١) Eyal Gamliel & Ram Herstein, Op.Cit.,pp. 334: 335.

(٢) Kellee J Kirkpatrick " Frames, Freedoms and Fred: An Analysis of the Effect of Framing on Public Opinion and First Amendment Freedoms", (University of Kansas, 2006). p.15, 16.

وعلى الرغم من إثبات العديد من الدراسات لمدى قوة تأثير الأطر في آراء واتجاهات وسلوكيات الجمهور النابع من القوة التأثيرية للإعلام عموماً، إلا أن بعض الباحثين يختلفون مع هذا الرأي، ويؤمنون بعدم تأثير الأطر في الجمهور مثل " McCubbins (1992) " الذي أشار إلى عدم تأثير تأطير الأخبار السياسية على إدراك الرسائل الواردة من الحكومة أو الإعلام^(١)، بل إن الجمهور يمكنه أن يتبنى إطاراً مضاداً لإزاء المعاني المهيمنة داخل النص الإعلامي، وقد يؤدي تعدد معاني النص إلى تبني الجمهور لأطر عكسية، بحيث لا يعير اهتماماً للمعاني البارزة في النص. فعلى سبيل المثال يتضح ذلك في تعليق "Entman" على دراسة " Sniderman et al. (1991) " التي توصلت إلى أن أكثرية الجمهور يؤيدون الحقوق التي يتمتع بها مريض الإيدز حينما يتعرضون لنصوص تركز على اعتبارات تتعلق بامتيازات وحقوق المواطنة، في حين أنهم يؤيدون فكرة الخضوع للاختبار حين يتم التأطير بالتركيز على اعتبارات تتعلق بالصحة والمصلحة العامة، حيث أشار Entman هنا إلى أنه ليس هناك ما يمنع أن يكون من بين الجمهور أشخاص يؤمنون بفلسفة حرية المواطنة الأمر الذي يدفعهم لرفض فكرة الخضوع للاختبار حتى إذا ركز النص بشكل صارم على الصحة أو المصلحة العامة^(٢).

كما اقترح " Gamson (1988) " نموذجاً مضاداً لنموذج التأطير الذي يسلم بتأثير الإطار الإعلامي على إدراك الجمهور بسهولة، وهو نموذج جامسون للعلاقة بين الوسيلة الإعلامية والجمهور، بحيث يقدم فكرة الجمهور النشط الذي يستخدم عناصر التأطير لتقابل الأطر الإعلامية أو يعيد تأطيرها بما يتفق مع أطر الجمهور. وتشير الدراسات أيضاً إلى أن قوة تأطير قضية ما وتأثيرها تكمن في قدرتها على تنشيط المعارف السابقة لدى الجمهور والتي تؤثر على تفكيره واتجاهاته وقراراته^(٣). لذا فلا شك أن تأثير الأطر لقضية ما يزداد حين لا يملك الجمهور المعرفة والخبرة الإدراكية الكافية حول هذه القضية.

(١) Leen d'Haenens & Jan Bosman, Op.Cit., p. 208.

(٢) Entman, Robert M., (1993), Op.Cit., p. 55.

(٣) بهلة مظفر، مرجع سابق، ص ٩٤.

من هنا يمكننا القول إن تأثير الأطر ليس أمراً مسلماً به، حيث يتدخل في إحداثه العديد من العوامل أهمها المعارف السابقة لدى الجمهور والأفكار والمبادئ التي يتبناها مسبقاً إضافة إلى درجة إيمانه وتمسكه بها.

عاشراً: استخدامات الأطر الخبرية:

هناك مستويين لاستخدام نظرية الأطر الخبرية:

المستوى الأول: ويهتم بقياس المحتوى الضمني أو غير الواضح لوسائل الإعلام، ذلك باستخدام نظرية الأطر كأداة لتحليل المضمون، أي تحليل الأطر المستخدمة في النصوص الإعلامية.

المستوى الثاني: ويهتم بقياس مدى التأثير الذي تحدثه الأطر في تشكيل اتجاهات ومعايير الجمهور حول القضية موضع الدراسة، أي رصد النتائج الناجمة عن استخدامات أطر معينة في النصوص الإعلامية بعد أن يتعرض لها الجمهور^(١).

تعددت الدراسات التي تناولت نظرية تحليل الأطر الخبرية بالبحث، والتي تنوعت موضوعاتها لتضم مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية. فهناك دراسات اهتمت بتناول النظرية نفسها وتحليلها وتطويرها، كدراسة " Reese 2007 " عن مشروع لتطوير نظرية الأطر الخبرية ودراسة " Claes 2005 " التي تناولت بتحليل أنواع الأطر الخبرية وكذلك دراسة " Dietram 1999 " عن تحليل الأطر كأحدى النظريات التي تفسر تأثيرات وسائل الإعلام. كما نجد أيضاً دراسات استعملت بالنظرية - باعتبارها أداة لتحليل المضمون - في تحليلها للمحتوى الإعلامي عن مختلف القضايا والمجالات، كالقضايا السياسية مثل دراسة " Holli et al. 2000 " عن تحليل أطر المضمون السياسي الأوروبي في وسائل الإعلام ودراسة " Karen et al. 2001 " عن الأطر الإخبارية المستخدمة في خطاب النخبة السياسية، والقضايا الاجتماعية كدراسة " Oscar et al. 1997 " عن أطر التغطية للأخبار المتعلقة بعدم المساواة بين البيض والسود، والقضايا الصحية كدراساتي " Julie

(١) أحمد علي الشعراوي- " صورة الولايات المتحدة في التغطية الصحفية العربية، دراسة تحليلية مقارنة "، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠٠٥، ص ١٠٢.

1999 Angela & " عن أطر التغطية لموضوع سرطان الثدي واستزراعته في فترة التسعينيات، والقضايا الاقتصادية مثل دراسة " Claes et al. 2001 " عن أطر التغطية للأخبار المتعلقة بتداول العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، والقضايا الثقافية كدراسة " Roy et al. 2000 " عن أطر تغطية الصحافة الأمريكية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمرأة، والقضايا الإنسانية والحوادث كدراسة " Maxwell et al. 2004 " عن أطر تغطية الصحف لحادث إطلاق النار في إحدى المدارس الكولومبية.

في حين اتجهت دراسات أخرى للاهتمام برصد تأثيرات الأطر الخبرية - باعتبارها متغيراً مستقلاً- على معارف وإدراكات وسلوكيات الجمهور المتلقي أيضاً في مختلف الأصعدة والمجالات، فعلى الصعيد السياسي نجد دراسة " Claes 2004 " التي اهتمت بالبحث في تأثير الأطر الخبرية على تهديدات الناخبين وتفسيراتهم وعلى عملية صنع القرار الانتخابي لديهم بشأن اختيار المرشحين السياسيين، وعلى الصعيد الاجتماعي نجد دراسة " Douglas 1999 " عن تأثيرات أطر التغطية التليفزيونية لأخبار الاحتجاج بشأن قضايا اجتماعية كالعنف والفوضى، أما على الصعيد الاقتصادي وبحوث التسويق فهناك دراسة " Eyal & Ram 2007 " عن تأثير الأطر الخبرية على رغبة المستهلك في شراء منتجات معينة، كذلك بالنسبة لمجال علم النفس الاجتماعي كدراسة " Vincent et al. 1997 " عن تأثير الأطر الخبرية على الاستجابات المعرفية للقراء.

يرجع استخدام نظرية تحليل الأطر الخبرية في هذه الدراسة إلى طبيعة الأخبار المجهلة، فهي أخبار عادة ما ينقصها أحد أو أكثر العناصر الأساسية للخبر، الأمر الذي يمثل جوهر نظرية الأطر التي تشير فروضها إلى أن وسائل الإعلام تسعى في مضمونها الخبري على إبراز جوانب معينة من الحدث والأشخاص الفاعلون فيه وتضفي عليهم أوصافاً معينة وتصدر أحكاماً أخلاقية بشأنهم، وإغفال جوانب أخرى، مع العلم أن هذه الجوانب قد لا تشكل الحقيقة الكاملة. كما أن الأخبار المجهلة عادة ما تستخدم أساليب غير مباشرة في توصيل المعلومة، كالتلميح لشخصية ما أو مؤسسة ما، وهو ما يتفق مع هدف

النظرية والتي تسعى لقياس المحتوى الضمني للرسالة الإعلامية دون الاعتماد فقط على المعلومات التي يقدمها المحتوى الظاهر للرسالة الإعلامية.

وتسعى الباحثة في الدراسة التحليلية لعينة الأخبار للمجته على تحديد أنواع الأطر الخبرية للشائعة والمستخدمة في هذه الأخبار، والتي وردت في الدراسات السابقة التي تناولت نظرية تحليل الأطر، وهي: (إطار الصراع - إطار المبادئ الأخلاقية - إطار الاهتمامات الإنسانية - إطار النتائج الاقتصادية - إطار المسؤولية)، إلى جانب أطر الشخصية الواردة في الخبر المجمل وهي: (الإطار الشخصي - الإطار الاجتماعي - إطار العلاقات الاجتماعية والأسرية). وقد تم الإشارة لهذه الأطر باستفاضة في موضع سابق من هذا البحث.

كما سعت الباحثة أيضا إلى التعرف على أطر الأفعال المسندة للشخصية المعنية بالخبر للمجهول والتي صنفتها الباحثة إلى أفعال قامت بها الشخصية وأفعال تعرضت لها الشخصية (إيجابية أو سلبية أو محايدة)، بالإضافة لتحديد أطر اتجاه الخبر للمجهول (إيجابي - سلبي - محايد).

إن ما تحدثه الأخبار المجته من جدل واسع باعتبارها تمثل إحدى الممارسات الصحفية المخالفة وفقا للمجلس الأعلى للصحافة، زاد من غموضها ومحاولة الصحفيين للهروب من المسألة القانونية والذي أثر على طبيعة هذه الأخبار واتجاهها لاستخدام للضمنية والتجهيل ليس فقط بالنسبة لكمية المعلومات المقدمة وإنما أيضا بالنسبة لطريقة تقديمها، فاستخدام الأطر يوفر على القارئ بالاتصال العديد من العبارات والكلمات التي تعبر عن التأثير المراد إحداثه على الجمهور دون أن يعرضه ذلك للوقوع تحت طائلة القانون.

الخلاصة

تناولت الباحثة في المبحث الأول من هذا الفصل نظرية المسؤولية الاجتماعية مستعرضة لمفهومها والتطور التاريخي لنشأتها، وإيجابيات النظرية والانتقادات التي وجهت لها، إضافة إلى أبعاد النظرية وتصنيفاتها واستخداماتها في الدراسات السابقة. ثم قامت بالإشارة إلى كيفية توظيف نظرية المسؤولية الاجتماعية لخدمة أغراض الدراسة.

أما في المبحث الثاني، فتم استعراض نظرية تحليل الأطر الخيرية من خلال الإشارة إلى التطور التاريخي لنشأة النظرية وتعريف الإطار الخيري وخصائص الأطر وتصنيفاتها، كما عرضت لنموذج عملية التأطير وأساليب تحليل الأطر وآليات عملها وكيفية قياسها، إضافة إلى تأثير الأطر الخيرية واستخداماتها.

--*

الفصل الثاني

المبحث الأول : حرية الصحافة

المبحث الثاني: أخلاقيات المهنة وموathيق

الشرف الإعلامي

المبحث الثالث: الأخبار المجهلة

المبحث الأول

حرية الصحافة

The freedom of the press

تعد الصحافة صورة من صور التعبير عن الرأي، وحرية للرأي قديمة قدم العالم البشري، حيث تفيد تجارب الشعوب بأن الإنسائية على اختلاف عصورها قد بذلت جهوداً مضنية لتحرير الإنسان من أي ضغط أو إكراه يكسب حريته، فقد كانت الحرية هي المحطة التي تنطلق منها إبداعات الناس وهي تعني الحياة بكل أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويعرف البعض حرية الرأي بأنها إلغاء العوائق التي تحول دون أن يعبر المرء بفطرته عن ذاته وعن مجتمعه تحقيقاً لخيره وسعادته، ويقول المفكر الفرنسي لوجي Léon Duguit "أن حرية الرأي تعني بأن الدولة تعطي تأكيداً بأنها لن تفرض فهماً معيناً على خلاف ما يرغب به المواطنون.

وتتطلب حرية الرأي للعناصر التالية:

١. الإيمان بالراسخ بالعقل ذلك أن العقل المنمرس الذي يسألف الحوار والمناقشة والجدل هو ذلك الذي يكون معنياً أصلاً لحرية التعبير.

٢. يقتضي الإيمان بحرية التعبير انحسار العصمة عن أي أحد في المجتمع، أي ألا يكون لأي أحد حصانة، فالعقل قد يخطئ وقد يصيب، واحتمال وقوع أي أحد في الخطأ نتيجة إعمال العقل والتفكير أمر يتعرض له كل واحد منا.

٣. التسامح عنصر مهم يكفل حرية الرأي ويدفع بالنمو والازدهار^(١).

وبذا كانت حرية الرأي قديمة قدم الإنسان، فحرية الصحافة لم تظهر كحاجة أساسية للإنسان قبل اكتشاف الطباعة. هنا بدء الجدال في مختلف أنحاء العالم حول حرية الصحافة، وفيما إذا كانت حرية شخصية مثل حرية الاعتقاد أم

() أحمد الشاعر بامرده. تشريعات إعلامية: الصحافة. (صنعاء، مركز عبادي للدراسات والنشر، ١٩٩٧) ص ١٢، ١٣.

أنها حرية تتعلق بحقوق الإنسان السياسية، إلى أن جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليحسم هذا الجدل، ذلك عندما صدر عام ١٩٤٨ ونص على الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في الإعلام باعتبارها حريات سياسية من حق أي فرد. كما أكدت ذلك الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان المدنية والسياسية التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٦، فقد نصت على أن لكل فرد الحق في حرية التعبير بحيث يشمل هذا الحق حرية البحث عن المعلومات والأفكار من أي نوع وتلقيها سواء شفهيًا أو كتابةً أو طباعةً وسواء كان ذلك في قالب فني أو بآلة وميعة أخرى يختارها^(١).

ويحدد ولبر شرام "wilbur schramm" ثلاث زوايا لحرية الصحافة، وهي:

- حرية المعرفة: أي حق للحصول على المعلومات اللازمة لتنظيم فهمنا وإدراكنا للحياة والمجتمع.

- حرية القول: أي الحق في نقل المعلومات بحرية وتكوين الآراء ومناقشتها.

- حرية البحث: أي الحق في الاتصال بمصادر المعلومات ومعرفة ونشرها^(٢).

تعريف حرية الصحافة:

وعن تعريف مفهوم حرية الصحافة، فيعرف "John C. Merrill" حرية الصحافة بأنها تعني استقلال الصحافة وحريتها من التحكم أو السيطرة الخارجية، فالاستقلالية للصحفية ضرورة ملحة لتحقيق الصحافة أهدافها. ويعرفها "Everette E. Dennis" أنها الحق في نقل الأفكار والآراء والمعلومات عبر الكلمة المطبوعة دون قيود من قبل الحكومة^(٣). في حين يعرف الدكتور محمد سعد إبراهيم حرية الصحافة باعتبارها حق الشعب بمختلف تياراته وجماعاته

(١) محمود علم الدين، مرجع سابق، ص ٢٩١.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩٢.

(٣) Cheng Huan. Chen: "A Study of Press Freedom in Taiwan from 1949 To 2003", (USA: South Dakota State University, 2004).p 50

وطبقاته في إصدار الصحف، والحصول على الحقائق، والتعبير عن الآراء والأفكار، ومراقبة مؤسسات الحكم وقطاعات المجتمع المختلفة وحثها على تصويب ممارستها في إطار يخدم المصالح العامة، ويوازن بين حقوق الأفراد والجماعات، ويلتزم بالقيم الدينية والأخلاقية ويكفل الاستقلالية والوحدة والتقدم.

لا أن التعريفات السابقة نابت بالحرية المطلقة للصحافة دون الإشارة إلى أنه يجب أن تلازم هذه الحرية مسؤولية، لذا من الممكن القول أن تعريف الدكتور حازم عبد الحميد للنعمي هو أقرب للتعريف الشامل للجماع لحرية الصحافة، فهو يرى أنها تعني: "حق الأفراد والجماعات في إصدار الصحف والعمل بها، والتعبير عن آرائهم ونشرها فيه، ومعرفة ونقل ونشر الأخبار والمعلومات بموضوعية، وتنوير المواطنين وتثقيفهم بواسطتها، والرقابة على الهيئات العامة والخاصة ومناقشة سياساتها ونقدها من خلالها، وذلك ضمن تعددية صحافية تمثل مختلف الاتجاهات السائدة في المجتمع، ويتم ذلك خارج جميع الضغوط والمؤثرات من الأفراد والجماعات الحكومية والإدارية والسياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والمهنية، الواقعة على الصحيفة أو الصحفي والهادفة إلى صرف الصحافة عن أداء مهامها. وكل هذا ضمن الالتزام بالمسؤولية تجاه خصوصيات الأفراد وكرامتهم، والمتضمنة في قوانين عادلة غير متعسفة، ومشرعة ديمقراطياً، وفي موثوق شرف المهنة والتزام المجتمع وأجهزته الإدارية بتقديم المساعدة للصحف لتحسينها وضمان استقلالها"^(١).

قياس حرية الصحافة:

يمكن قياس درجة حرية الصحافة في الدولة وفقاً لعدة عوامل والتي تتضمن المستوى الاقتصادي والتعليمي والثقافي السائد ونظام الحكم في الدولة. وتختلف توقعات الأفراد لدرجة الحرية باختلاف المجتمعات والأزمنة، إلا أن معظم الباحثين يشيرون إلى الظروف السياسية على أنها العامل الرئيسي الذي يتدخل في تحديد مساحة حرية الصحافة في الدولة.

ويقترح " Van Belle " خمسة تصنيفات للصحافة وفقاً لدرجة الحرية المتاحة لها، وهي:

(١) محمود علم الدين. مرجع سابق، ص ٢٩٥، ٢٩٦.

١. ألا تكون هناك صحافة، أو أن تكون محدودة جداً.
 ٢. صحافة حرة، أي أن تستطيع وسائل الإعلام هنا أن تنشر الأخبار السياسية بحرية تامة.
 ٣. حرية ناقصة، بحيث تستطيع وسائل الإعلام هنا نقل الأخبار السياسية ولكن من خلال دعم القوى السياسية الفاسدة في المجتمع أو قوى أخرى غير سياسية قد تكون رأسمالية.
 ٤. حرية مقيدة، فتكون الصحافة غير قادرة على نقل المناقشات والأخبار السياسية بحرية نظراً للرقابة غير المباشرة المفروضة عليها من قبل الحكومة التي تضع حدود لذلك.
 ٥. صحافة مسيطر عليها، وهنا يتم التحكم في الصحافة والسيطرة عليها بشكل مباشر بواسطة الحكومة، أو أن تفرض عليها رقابة صارمة، بحيث تكون الصحافة تابعة للحكومة.
- توضح التصنيفات السابقة أن دور الصحافة يختلف وفقاً لمساحة الحرية المتاحة لها، كما تشير إلى أن التفاعل بين الإعلام والحكومة يقيس المؤشر الأساسي لقياس حرية الصحافة في أي دولة^(١).
- ضمانات حرية الصحافة:**
- لا بد من توافر ضمانات تدعم الحق في حرية الصحافة، فإذا لم تتوافر الضمانات الكاملة لممارسة هذه الحرية في الدستور والقوانين التي تفصل تنظيم الحرية، تحولت الحرية إلى مسألة نظرية لا قيمة لها. يمكن تحديد هذه الضمانات كالتالي:

أولاً: مبدأ الفصل بين السلطات:

فالفصل بين السلطات للثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) يضمن للصحافة حريتها ويكفل لها الحماية من استبداد السلطات الثلاث بها وتقييدها.

(١) Cheng-Huan, Chen, Op.Cit., pp. 51:52.

ثانياً: الرقابة القضائية:

فستطيع الرقابة القضائية القائمة على استقلال القضاء وكفاءته أن تكفل للصحافة ازدهارا واطمئنانا، وأن ترد السلطة التنفيذية عن إصدار تشريعات تعسفية من شأنها تقييد حرية الصحافة.

ثالثاً: وجود نظام نيابي قائم على الأحزاب مستند إلى رأي عام قوي:

الأمر الذي يعزز ديمقراطية الحكم، لأن المعارضة هي أساس الديمقراطية، ووجود الأحزاب يمثل المعارضة التي توفر المناخ المناسب لحرية الصحافة وتضمن تحقيقها وحمايتها

رابعاً: طبيعة رجال حكم:

ولذلك أثر كبير في حرية الصحافة، فمن المهم أن يكفل نظام الحكم هذه الحرية، وأن يضم شخصيات على قدر كبير من النزاهة والحكمة والخبرة والكفاءة والخبرة على مصلحة الوطن ليكون لهم دور في كفالة حرية الصحافة وضمانها^(١).

كما حدد "عبد الرحمن جمال" المحاور التي يمكن من خلالها أن تتحقق لحرية الصحافة الضمانات اللازمة لحمايتها، وهي كالتالي^(٢):

← حق الحصول على المعلومات:

فإذا كان من حق الإنسان المعرفة والوقوف على مجريات الأمور، فمن باب أولى أن يكون للصحفي الحق في الحصول على المعلومات من مصادرها باعتبارهم همزة الوصل بين ما يجري في العالم وبين جمهور القراء. وفي هذا الصدد نجد أن المادة (٨) من قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ قد نصت على أنه "لصحفي حقاً في الحصول على المعلومات والإحصاءات والأخبار المباح نشرها طبقاً للقانون من مصادرها سواء كانت هذه المصادر

(١) يبراهيم عبد الله المسلمي: "التشريعات الإعلامية: قراءة نقدية للأمر الدستوري والقانونية التي تحكم أداء وسائل الإعلام". (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٤) ص ٣١.
(٢) عبد الرحمن جمال الدين: "الخصوصية وحرية الإعلام: دراسة مقارنة بين القانون الوصفي والتشريعية الإسلامية"، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤) ص ٢٤٩: ٢٥٥.

جهة حكومية أو عامة كما يكون للصحفي حق نشر ما يتحصل عليه منها". كما تنص المادة (٩) من القانون على أنه "يحظر فرض أي قيود تعوق حرية تدفق المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف الصحف في الحصول على المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في الإعلام والمعرفة، وذلك كله دون إخلال بمقتضيات الأمن القومي والدفاع عن الوطن ومصالحه العليا".

← **حماية مصادر المعلومات:**

إن إفشاء الصحفي لمصادر معلوماته عادة ما يؤدي إلى الإضرار بهذه المصادر، بالإضافة إلى حرمان الصحفي من هذه المصادر ويفقده ثقتها به، كما أن إمداد الصحافة بالمعلومات قد يتوقف في بعض الأحيان على تحقق المصدر من إخفاء هويته، لذا يعد عدم إفشاء الصحفي لمصادر المعلومات والأخبار التزاما يقع على عاتق الصحفي، فلا يجوز أن يخالفه سواء من تلقاء نفسه أو بإجبار من الغير ذلك من أجل حماية مصدره من الضرر الناجم عن النشر، وقد نص قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بخصوص ذلك في المادة (٧) على أنه "لا يجوز أن يكون للرأي الذي يصدر عن الصحفي أو المعلومات الصحفية التي ينشرها سببا للمساس بأمنه، كما لا يجوز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته، وذلك كله في حدود القانون".

← **حظر الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف:**

وتنص المادة (٤١) من قانون تنظيم الصحافة على حظر الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف باستثناء الجريمة المنصوص عليها في المادة (١٧٩) من قانون العقوبات، وهي إهانة رئيس الجمهورية، وتعد هذه المادة بمثابة ضمان هامة للصحفي تمكنه من حرية التعبير عن آرائه دون خوف من شبح الحبس الاحتياطي باعتباره إجراء سريع الوقوع بواسطة النيابة العامة. كما تنص المادة (٤٢) من القانون على عدم جواز اتخاذ الوثائق والمعلومات والبيانات والأوراق التي يحوزها الصحفي دليل لاتهام ضده في أي تحقيق جنائي ما لم تكن في ذاتها موضوعا للتحقيق أو محلا لجريمة، وتحظر المادة (٤٣) من نفس القانون القبض على الصحفي بسبب جريمة من الجرائم التي تقع بواسطة الصحف إلا بأمر من النيابة العامة، كما لا يتم التحقيق معه أو تفتيش مقر عمله لهذا السبب إلا بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة والتي يجسب

أن تخطر مجلس النقابة قبل اتخاذ إجراءات التحقيق مع الصحفي بوقت كاف،
والنقيب حضور التحقيق أو من ينيبه من أعضاء المجلس، ولمجلس النقابة أن
يطلب صوراً من التحقيق بغير رسوم.

ويشير الدكتور "عماد النجار" لضرورة توفير بعض العناصر التي تكفل
حرية الصحافة، وهي:

- عدم خضوع المطبوعات لرقابة سابقة.
- تحديد المجال الذي يخول للمشرع تقييد حرية الصحافة، بحيث لا
يستطيع المشرع إيراد تشريعات تجرم ما لا يستلزم صالح المجتمع
تجريمه.
- حق الجماعة والأفراد في إصدار الصحف دون اعتراض السلطة كما
هو الشأن فيما نص عليه قانون الأحزاب الذي يسمح للحزب بإصدار
صحيفة أو أكثر دون الرجوع للسلطة.

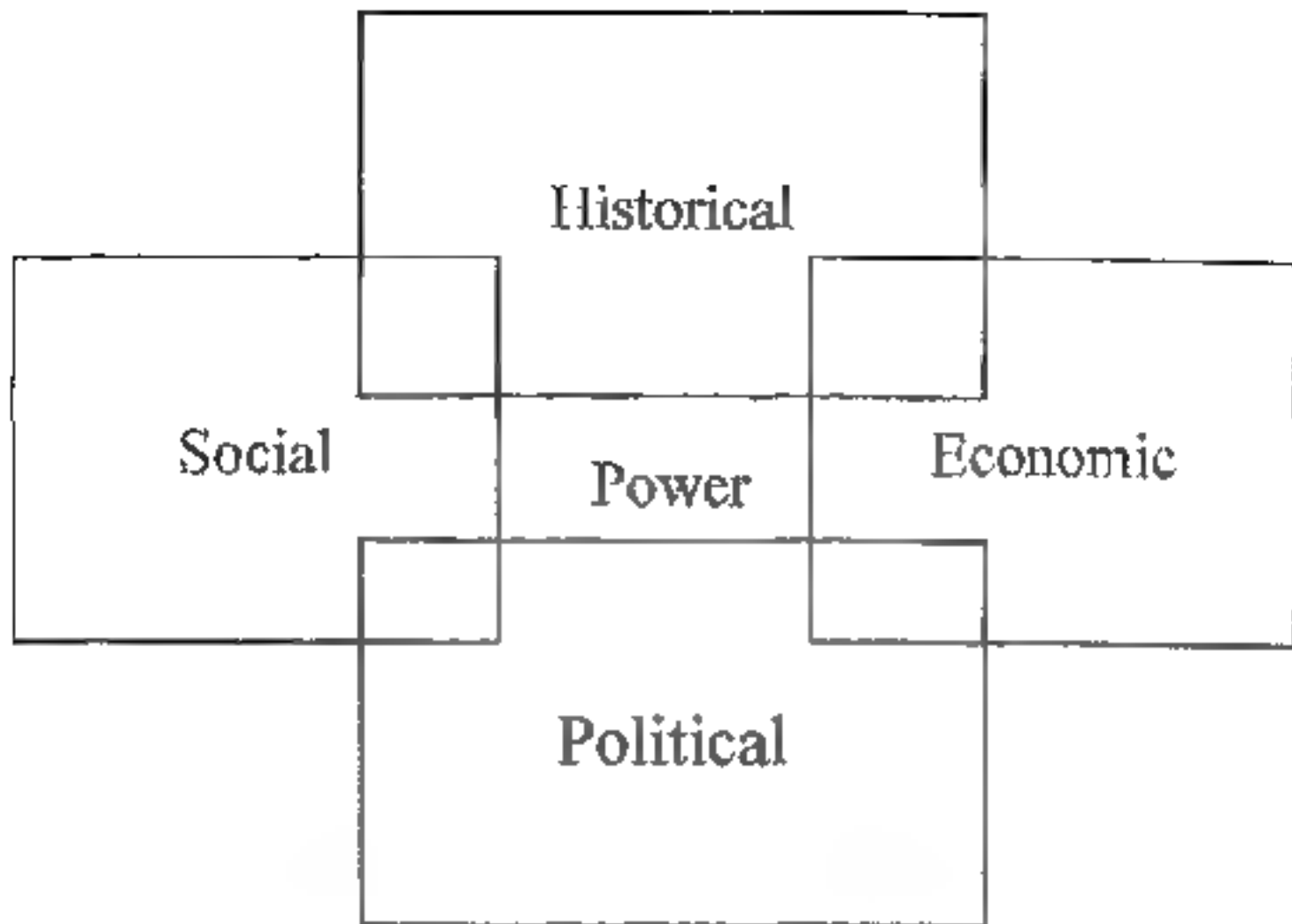
فإذا توافرت هذه العناصر، قامت حرية الصحافة حيث لا يرد قيد سابق
عليها أو على صدورها، ولا يملك المشرع تجريم مضمون ما ينشر في الصحف
إلا كلما كان ذلك ضرورياً^(١).

معوقات حرية الصحافة:

تشير إحدى الدراسات التي رصدت وضع حرية الصحافة في بعض
الدول الأفريقية إلى أن سلطة الدولة تمثل أكثر القيود التي تعوق حرية الصحافة،
ويتصل بها عوامل أخرى تاريخية واجتماعية وسياسية واقتصادية، إلا أن
السلطة هي العامل الرئيسي، فهي القوة المتحركة في الأحداث التاريخية والقضايا
اجتماعية، كما أنها تشكل الأيديولوجية السياسية والوضع الاقتصادي للدولة
والفرد، وكلها عناصر لا يمكن تحليلها منفصلة بل متصلة ببعضها البعض، كما
هو موضح في الشكل (١)^(٢).

(١) محمود علم الدين، مرجع سابق، ص ٢٩٣.

(٢) Alex Lupyana Mwakikoti: "Freedom of the press in Africa: An
analysis of six African British Commonwealth Countries",
(Michigan State University, Sociology Department, 1992) p 160



الشكل (١) (١)

يوضح الشكل التداخل في العلاقة بين معوقات حرية الصحافة

متصلة بالسلطة والتي تمثل مركز هذه المعوقات

ومن القيود التي يمكن أن تمارسها السلطة على الصحافة:

- المنع من التداول: إذا تضمنت الصحيفة ما يخل بالأداب العامة أو التطاول على الأديان، كذلك بالنسبة للصحف الأجنبية بحيث يمنع دخولها إلى البلاد.
- ضبط الصحيفة ومصادرتها: وذلك في عدة حالات أشارت لها قوانين المطبوعات، كأن ترتكب الصحيفة جريمة من الجرائم الواردة في القانون، مثل التحريض على قلب النظام أو إهانة رئيس الجمهورية أو غيرها من الجرائم الأخرى التي ترتكب بواسطة الصحف.

(١) Alex Lupyara, op. Cit., p.160

- تعطيل الصحيفة: أي وقف نشاطها لسبب من الأسباب التي خولها القانون.
- إلغاء الصحيفة: وهو بمثابة شهادة وفاة الصحيفة ونهاية لحياتها^(١).
- وبشكل عام، فيمكن تقسيم المعوقات التي تقلص من حرية الصحافة والممارسة إلى^(٢):
 - عوائق موضوعية: وهي تلك العوائق التي تفرض على المهنة من خارج مؤسساتها ومفاتيحها، سواء من رجال السياسة أو رجال الأعمال أو جهات أجنبية تهدف للتدخل في شؤون الصحافة والحد من حريتها، من هذه العوائق:
 - التشريعات والقوانين.
 - ضغوط العولمة بما تتضمنه من إطلال حرية الاحتكارات الدولية (الشركات عابرة القارات).
 - البرنامج الأمريكي المعلن لإنشاء صحف وشبكات وإذاعات أمريكية عربية تحقق أهدافها الخاصة باسم حرية الصحافة.
 - اختراق رؤوس الأموال الأجنبية باسم المساعدات للعديد من منظمات المجتمع المدني العاملة تحت لافتات الديمقراطية وحرية الصحافة وحقوق الإنسان.
 - الأثر السلبي الكبير للحرب الأمريكية ضد الإرهاب وما صاحبها من إصدار قوانين وإجراءات أمنية مشددة اعتكفت على الحريات العامة والخاصة وحرية الصحافة وانتقلت العدوى للأجهزة الحكومية العربية.
 - جرأة المسؤولين الحكوميين والدبلوماسيين الأمريكيين على التحريض السافر ضد حرية الصحافة ومطالبتهم بردع من ينتقدون سياسات الأمريكية.

(١) أحمد الشاهر بإسرد، مرجع سابق، ص ٢٥: ٢٦.

(٢) عمر حسير جمعة علي، تأثير حرية الصحافة في مصر على الممارسة المهنية دراسة للمصموم والقائم بالاتصال جلال علي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠٠٧)، ص ٧٦.

- عدم وضع القوانين المنظمة للصحافة في معظم الأقطار العربية في إطار قانون موحد وشامل، فهي موزعة بين الدستور وقانون العقوبات وقانون المطبوعات وموئيق الشرف والتعليمات الإدارية وغيرها.
 - تزيف للمعلومات وحجبها عن الصحفيين.
 - العوائق الإدارية والأمنية التي تعترض حرية العمل الصحفي خاصة أثناء التغطيات الصحفية للقضايا الحساسة مثل الانتخابات السياسية.
 - الضغوط الاقتصادية على الصحفيين وضعف رواتبهم.
 - عوائق ذاتية: وهي تلك العوائق التي غالبا ما تطويها مهنة الصحافة بين جوانحها وما يرد في ممارسة المهنة من إزاحة اعتبار الحرية على حساب المصلحة والتي يكثر أن تكون مصلحة خاصة تنأى دائما عن مصلحة الرأي العام الذي يفترض ألا تشد حريتها إلا لخدمته. منها:
 - ملكية للمؤسسات الإعلامية ومصادر تمويلها غير التجارية والتي تتدخل في تحديد مساحة حريتها، خاصة عندما ترتبط سلطة التحرير بمصادر التمويل.
 - الارتباطات والعلاقات السياسية لمديري ورؤساء تحرير الصحف ومجالس إدارتها، من حيث تأثيرها على حرية الإعلام والتعبير عن الرأي.
 - سلطة الإعلان باعتباره المصدر الأكبر لدخل المؤسسات الصحفية والمساعد على رفع قدرتها على الاستمرار.
 - الرقابة الذاتية لعدد غير قليل من الصحفيين مراعاة لما يعرفونه من قيود ضمنية.
 - السياسة التحريرية التي تفرض منع بعض المعلومات من النشر بحجة تعارضها مع السياسة التحريرية للصحيفة أو لأسباب أخرى غير معلومة.
 - وتضمنت القيود التي وضعها الدستور المصري على حرية التعبير
- المحاور التالية:

٥ الالتزام بالمقومات الأساسية للمجتمع المنصوص عليها في الدستور، والحفاظ على الحقوق والحريات والواجبات العامة، ومن أهم هذه المقومات والتي ينص عليها الدستور هي حماية الأخلاق العامة والنظام الديني، التضامن الاجتماعي والذي يتحقق من خلال ترابط الأفراد جميعا وسعيهم لتحقيق المصالح المشتركة، والاهتمام بالأمر المصري، وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، واحترام حقوق الإنسان المصري وحرياته.

٥ احترام الحياة الخاصة للمواطنين، وفقا لما ورد في الدستور والقانون الجنائي، بحيث يعاقب القانون على القذف في حق الأشخاص أو سبهم أو إتهان العدالة أو التأثير عليها بواسطة وسائل الإعلام.

٥ عدم المساس بالسلامة العامة أو الأمن القومي، فالقانون الجنائي يعاقب كل ما يقوم بفعل من شأنه تهديد أمن الدولة من جهة الخارج أو الداخل، ويمكن للحكومة أن تلجأ إلى القضاء في حالة المساس بالأمن القومي أو السلامة العامة لينذر الصحف أو يوقفها أو يلغي صدورها^(١).

حرية الصحافة في الدول العربية:

نشرت منظمة مراسلون بلا حدود المعنية بأوضاع الصحفيين على موقعها بشبكة الانترنت قائمة تضم ١٦٩ دولة رتبها حسب احترامها لحرية الصحافة لعام ٢٠١٧، تصدرت القائمة كل من أيسلندا والنرويج، بينما لم تحظ أي دولة عربية بموقع ضمن الدول الخمسين الأولى، فقد حلت الكويت في المرتبة ٦٣، والإمارات في المرتبة ٦٥، وقطر في المرتبة ٧٩، ولبنان في المرتبة ٩٨، والبحرين في المرتبة ١١٨، والأردن في المرتبة ١٢٢، والجزائر في المرتبة ١٢٣، والسودان في المرتبة ١٤٠، واليمن في المرتبة ١٤٣، وتونس في المرتبة ١٤٥، ومصر في المرتبة ١٤٦، والسعودية في المرتبة ١٤٨، وسوريا في المرتبة ١٤٥، وليبيا في المرتبة ١٥٥، والعراق في المرتبة ١٥٧، والسلطة الفلسطينية في المرتبة ١٥٨.

(١) إبراهيم عبد الله المسلمي، مرجع سابق، ص ٣٢: ٣٨.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة قد احتلت المركز ٤٨؛ وهو الترتيب الذي عُلقت عليه المنظمة كترتيب متأخر لأن الصحفيين الأمريكيين عسدة ما يواجهون الاعتقال لرقضهم للكشف عن مصادر معلوماتهم أمام المحكمة، الأمر الذي يعوقها من انضمامها للدول المتصدرة في القائمة.

ونقول للمنظمة إنها رتبت للقائمة وفقاً لدرجة للرقابة التي تفرضها الدول على الصحافة وعدد الاعتقالات في صفوف الصحفيين وعدد حوادث القتل التي يروح ضحاياها صحفيون واحتكار الدولة للمؤسسات الصحفية والقيود القانونية التي تفرضها على المؤسسات الصحفية. وأشارت إلى أن الترتيب لم يأخذ بعين الاعتبار انتهاكات حقوق الإنسان بشكل عام، وإنما فقط تلك الانتهاكات التي شملت الصحفيين^(١).

الصحافة بين الحرية والمسئولية:

زادت أهمية حرية الصحافة ومكانتها في المجتمع خلال القرن التاسع عشر، ذلك في ظل العمل بالنظرية الليبرالية للصحافة والتي تنادي بالتحرر المطلق للصحافة من سيطرة السلطة أو الحكومة، إلا أنه مع دخول القرن العشرين اتضح أن حرية وسائل الإعلام تتطوي على بعض المخاطر، فقد أدت هذه الحرية المطلقة إلى المغالاة في تقديم أخبار الجريمة والعنف والجنس واقتحام الحياة الخاصة للشخصيات العامة ونشر الشائعات والأكاذيب وإفشاء الأسرار الحكومية والمساس بالأمن القومي، وذلك بحجة حق الناس في المعرفة، مما أدى لانتشار ظاهرة الصحافة الصفراء. فبالرغم من أن الهدف من حرية الصحافة هو تحقيق الصالح العام، إلا أن ممارسات للصحافة هذه جاءت على حساب مسؤولياتها تجاه المجتمع وحمايته.

وقد أدى ذلك إلى ظهور نظرية المسؤولية كوسيلة لإتاحة الحرية للصحافة مقترنة بالالتزام بمسؤوليتها نحو الأفراد والمجتمع من خلال تحري الصدق وإدراك احتياجات المجتمع وعدم الخضوع لهيمنة الربح.

فقد ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية لتنادي بضرورة أن يصاحب الحرية مسؤولية، وجاءت لتراعي للتوافق بين صالح الفرد وصالح المجتمع.

(١) <http://www.rsf.org>.

فالحرية المطلقة للصحافة تؤدي بها للاهتمام بتحقيق الربح على حساب الصالح العام، كما أن الصحافة المقيدة بواسطة السلطة عادة ما تفشل في تحقيق رسالتها نحو إعلام المواطنين. أما الصحافة الحرة المسئولة فيمكنها أن تحقق المعادلة الصعبة من خلال مراعاة الصالح العام وتحقيق الربح في نفس الوقت.

ويرى " Altschull " أن للصحافة المسئولة تترك التزاماتها نحو تنوير الجمهور وخدمة أهداف المجتمع وتعمل كمؤسسة اجتماعية تحقق خدمات متوازنة للإعلام والثقافة والترفيه. ويعبر الإعلام المسئول عن المبادئ الأخلاقية التي يجب أن يلتزم بها الممارسون للعمل الإعلامي، وذلك تحقيقاً لنظرية المسئولية الاجتماعية، ولابد من توفر ثلاثة عناصر لإدراك المسئولية الإعلامية:

١. القيام بالوظائف الملزمة لوسائل الإعلام، وهي: الوظيفة السياسية-الوظيفة التعليمية- الوظيفة الثقافية- المنفعة.
 ٢. معرفة المبادئ التي ترشد وسائل الإعلام إلى تحقيق الوظائف السابقة بطريقة إيجابية أو مسئولة.
 ٣. معرفة أنواع السلوك التي يجب مراعاتها من جانب الإعلاميين لتحقيق المبادئ الأساسية في الممارسة الواقعية.
- كما يرى " Elliott " أن الإعلام المسئول يتحقق حين تلتزم وسائل الإعلام بأداء مسئولياتها تجاه المجتمع العام والمجتمع المحلي إضافة إلى المسئولية تجاه الذات، ذلك من خلال إتاحة المعلومات للمواطنين كافة دون إلحاق الضرر ببعض الأفراد وإحاطة الناس علماً بما يحق صالحيهم ونشر ما يتوقعونه مع تحري الدقة والأمانة والصدق والموضوعية في ذلك^(١).
- ويحدد "محمد حسام الدين" العوامل التي تؤثر في مساحة المسئولية الاجتماعية للصحافة من خلال عدة نقاط، أهمها:
- التشريعات الإعلامية وممارسات السلطة التي تحدد درجة الحرية المتاحة للصحافة.

(١) حسن عسلا مكاوي، (١٩٩٣)، مرجع سابق، ص ٢٣١ : ٢٣٢.

• طبيعة العمل الصحفي وما ينطوي عليه من ضغوط غرفة الأخبار
والسبق الصحفي والمناقسة وحراسة اللبوة.

• أوضاع الجهاز التحريري والمستوى الاقتصادي للصحفيين، ومستوى
تأهيلهم الأكاديمي وكفاءتهم وخبرتهم.

تؤثر هذه العوامل في تحديد مسئولية الصحفي تجاه جماعته المهنية
وعلاقته بزملائه ورؤسائه في العمل وبمصادر معلوماته، كما تؤثر أيضا في
تحديد مسئولية الصحيفة ككل تجاه المجتمع وممارستها لوظائفها المنوطة لها
والقيم المهنية التي تلتزم بها^(١).

من هنا، فإذا كان الأصل في العمل الصحفي هو حرية التعبير، والحق في
الحصول على المعلومات والأخبار وتقديمها، وحق القارئ في تلقي هذه
المعلومات دون عوائق، وحماية رجال الصحافة من أي تعد عليهم في الوقت
نفسه، فمن ممارسة هذه الحريات تستوجب واجبات ومسئوليات على الصحفي
لا بد من إخضاعها لبعض الإجراءات أو الشروط أو العقوبات، ذلك أن الحرية
مسئولية، ومن لا مسئولية له لا يستطيع أن ينعم بالحرية التي يطالب بها^(٢).

لحرية الصحافة ليست مطلقة، وإنما يحكمها التزامات على الصحفيين
اتباعها في إطار مسئوليتهم تجاه المجتمع وجماعتهم المهنية على حد سواء، حتى
لا تكون الصحافة وسيلة لإحداث الفوضى والبلبلة في المجتمع وتضر بالمصلحة
العامة للمواطنين وحياتهم الشخصية، خاصة مع التوسع الكبير الذي تشهده
الصحافة الخاصة وصدور العديد من الصحف المستقلة والتي يمثل عدد كبير
منها صحافة صفراء قد يكون لها أغراض أخرى تتماشى مع أهداف ملاكها
وتبعد عن إفادة المجتمع وإعلام الجمهور، هذا إلى جانب إشغال العديد من غير
المتخصصين في الصحافة وإمكانية عدم درايتهم بقوانين الصحافة ومواثيق
الشرف الإعلامي.

(١) محمد حمام الدين، (٢٠٠٣)، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٢) أميرة العباسي، مرجع سابق، ص ٥.

المبحث الثاني

أخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف الإعلامي

صاحبت السنوات الأخيرة للعديد من المستجدات والتطورات في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات عموماً، ووسائل الإعلام على وجه الخصوص. فأصدرت العديد من الصحف وأطلقت العديد من القنوات الفضائية الإذاعية والتلفزيونية، كما توسعت الصحافة الإلكترونية بحيث لم تقتصر فقط على إنشاء نسخة إلكترونية للصحيفة المطبوعة، بل وإنشاء صحف إلكترونية أيضاً لا تصدر بلسخ مطبوعة.

أدت هذه للتوسعات والكم الهائل من وسائل الإعلام المختلفة والتي تسعى دائماً للتنافس مع بعضها البعض وتحقيق النجاح والسبق الذي يضمن لها الاستمرار والبقاء، أدى ذلك كله إلى تقاعس العديد من المشاغل الأخلاقية والقانونية التي صاحبت هذا التقدم نتيجة الممارسات الخاطئة وتجاوزات بعض الصحفيين الذين قد يكون عدد كبير منهم من غير المتخصصين في مجال الإعلام والصحافة، هذا إلى جانب نمط ملكية الصحف الذي فرض عليها ضرورة الأخذ بمعايير المكسب وزيادة التوزيع وجذب الجمهور أكثر من الاهتمام بالمعايير المهنية ومسئوليتها الاجتماعية التي تتطلب منها الالتزام بأخلاقيات الصحافة التي نصت عليها العديد من القوانين ومواثيق الشرف الإعلامية، مما دعا إلى الحاجة إلى إعادة النظر في النظم التي تربط بين الحرية والمسئولية وأهمية إيجاد الوسائل العملية لتحقيق ذلك.

ومن أهم الأسس التي يجب أن يقوم عليها نظام الحرية المسؤولة هي أخلاقيات مهنة الصحافة Press Ethics. وقد تزايد الاهتمام بمفهوم أخلاقيات الإعلام في دول الشمال وأمريكا خلال التسعينيات لعدة أسباب، منها^(١):

• تطور تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات الذي أدى لزيادة القدرة على النقل الحي للأحداث من موقعها فور حدوثها وغلبة معايير السبق

(١) سليمان صالح، (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص ٢٣: ٤١.

والمنافسة على المعايير الأخلاقية للإعلام، إضافة إلى التهديد بالانقراض الذي تواجهه الوسائل الإعلامية التقليدية وأهمها الصحافة المطبوعة.

■ أزمة تناقص مصداقية وسائل الإعلام واحترام الجمهور لها وعدم ثقتهم في أخلاقيات الصحفيين نتيجة لانتهاكهم لحق الخصوصية والاعتماد على المصادر المجهلة بشكل مكثف.

■ الحاجة لتحسين نوعية المضمون الذي تقدمه وسائل الإعلام، بعد أن غلب اعتمادها على نوعية معينة من المضمون يركز على التسلية والجرائم والنقضات ويحقق لها الربح تماشياً مع الاتجاه التجاري الذي ساد في تلك الفترة.

■ معارضة إصدار قوانين ومواثيق أخلاقية خوفاً من أن تقيد الإعلام وتؤثر في حريته، وظهور الدعوة إلى تنمية التنظيم الذاتي للمهنة لأن المجتمع لن يستفيد كثيراً من فرض العقوبات وتقييد الصحافة، لكنه سيستفيد أكثر من التزام الصحفيين أنفسهم بمبادئ أخلاقية في القيام بوظيفتهم لصالح المجتمع.

■ تساعد أخلاقيات الإعلام كأداة للعلاقات العامة للمؤسسات الإعلامية على تحسين صورة المؤسسة لدى الجمهور، بالتالي فالمواثيق الأخلاقية إنما هي موجهة للجمهور بشكل أكبر مما هي موجهة للصحفيين، فهي بمثابة عقد اجتماعي بين الوسيلة الإعلامية والمجتمع.

وعلى الرغم من عدم حداثة مفهوم أخلاقيات الإعلام، الذي يعود ظهوره إلى عام ١٩١٦ في السويد، ثم في فرنسا عام ١٩١٨، إلا أنه مازال محل جدل، وحاول العديد من الباحثين والأكاديميين تعريفه، ويمكن استعراض بعض هذه التعريفات فيما يلي^(١):

✦ يعرف "أندرسون Anderson" أخلاقيات الاتصال بشكل عام بأنها المعايير التي توجه المشاركين في النشاط الاتصالي أو التي يمكن أن يستخدمها الناقد في الحكم على النوعية الأخلاقية للاتصال.

(١) سليمان صالح، (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص ٧٦: ٧٧.

❖ يعرف كوهين وإليوت Cohen & Elliot " أخلاقيات الصحافة بأنها ذلك الفرع من الأخلاقيات المهنية الذي يتناول المشكلات المتعلقة بسلوك المندوبين للصحفيين والمحررين والمصورين الفوتوغرافيين، والمنتجين، وجميع المهنيين الذي يعملون في إنتاج الأخبار وتوزيعها، وتتحدد أخلاقيات الصحافة في ضوء علاقة مهنة الصحافة بالمجتمع.

❖ يرى "ريتش Rich" أن أخلاقيات الإعلام هي الاختيارات التي تواجه الصحفيين حول الطرق التي يترصفون بها.

❖ توصل "أرنت Arnet" من خلال دراسته لـ ١٢٨ مقالا نشرت في مجلات الاتصال في الفترة من ١٩١٥ - ١٩٨٥، إلى أن هناك اتفاقا بين دارسي أخلاقيات الاتصال على تعريف أخلاقيات الإعلام بأنها عملية صنع الاختيار Choice making في وسائل الإعلام. فالقرار الذي يتخذه الصحفي لابد أن يقوم على مبادئ أخلاقية، والقرار الأخلاقي يعتمد على الاختيار، هذا الاختيار لابد أن يبنى على المعرفة والحربة والنقد.

أما "سليمان صالح" فيعرف أخلاقيات الصحافة بأنها " مجموعة من المعايير والقيم المرتبطة بمهنة الصحافة، والتي يلتزم بها الصحفيون في عملية استقاء الأنباء ونشرها والتعليق عليه، وفي طرحهم لأرائهم، وفي قيامهم بوظائف الصحافة المختلفة، وهذه المعايير المهنية تقوى إحساس الصحفي بمسؤوليته الاجتماعية"^(١).

وأخلاقيات الممارسة الصحفية هي التي تتضمنها موثيق الشرف الصحفية في دول العالم المختلفة. ومن أهم هذه الأخلاقيات الالتزام بمجموعة من القيم مثل العدالة والدقة وضرورة التمييز بين الخير والرأي وتصحيح الخطأ وإدانة تشويه وإخفاء الحقائق عن عمد، والحفاظ على سرية المصادر ودعم مسئولية الصحفيين في الحفاظ على حق الجمهور في حرية التعبير، وتحديد واجب الصحفي في الدفاع عن كرامة واستقلالية المهنة، وحماية حق الجمهور في الحفاظ على الخصوصية، وعدم التمييز على أساس للعنصر أو الجنس أو اللغة

(١) سليمان صالح، (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص ١٥١.

أو الدين أو للتوجهات السياسية، وتجنب تضارب المصالح. وهي مجموعة أخلاقيات يلتزم بها الصحفي تجاه المجتمع والجمهور إضافة إلى أخلاقيات التعامل مع زملاءه والمؤسسة الصحفية التي يعمل بها^(١).

من هنا، تعد مواثيق الشرف المهنية Professional Codes من أهم محددات الأداء الأخلاقي لوسائل الإعلام، حيث تحدد بعض السلوكيات الأخلاقية التي يجب الالتزام بها من جانب الإعلاميين في أدائهم المهني.

ويرجع ظهور أول ميثاق أخلاقي إلى عام ١٩١٠ الذي أصدرته رابطة المحررين في ولاية تكساس الأمريكية، إلا أن هذا لا ينفي أن الصحفيين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت لهم مجموعة من القيم والتقاليد والأخلاقيات، فأخلاقيات الإعلام مثل أي مهنة أخرى ظلت غير مكتوبة لفترة طويلة من الزمن، وما زالت غير مكتوبة في الكثير من الدول.

ومع دخول القرن العشرين، تطور مفهوم أخلاقيات الإعلام وتوالى ظهور المواثيق الأخلاقية، حيث ظهرت في السويد عام ١٩١٦، وفي فرنسا عام ١٩١٨، وغيرها من المواثيق التي ظهرت في دول أوروبا وأمريكا لتواجه المشكلات التي ظهرت خلال هذه الفترة. إلا أن هذه المواثيق لم تستطع مواجهة المشكلات الجديدة التي طرأت في النصف الثاني من القرن العشرين خاصة مشكلة التركيز والاحتكار وما خلقت من قضايا أخلاقية. لذا ظهر جيل ثاني من المواثيق خلال التسعينيات، وقامت بعض الروابط المهنية الأمريكية بتحديث مواثيقها مثل جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية، وجمعية الصحفيين المحترفين التي تبنت ميثاقاً جديداً عام ١٩٧٣. ولكن بطبيعة الحال ومع ظهور مشكلات أخلاقية جديدة ناجمة عن المنافسة الحادة بين الصحافة من ناحية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى وتطور تقنيات الاتصال، أدى ذلك لظهور جيل جديد من المواثيق خلال التسعينيات^(٢).

وهناك نوعين من المواثيق:

(١) نجوى عبد السلام وجيهان إلهامي، مرجع سابق، ص ٩٠٤.

(٢) سليمان صالح، (٢٠٠٢)، مرجع سابق، ص ١٢٩: ١٣١.

(١) موثيق إجبارية أو إلزامية: تحمل بعض أشكال العقاب لمن يخالفون ما جاء بها، ويدخل في هذا التأنيب العام أو اللوقف عن مزاوله المهنة.

(٢) موثيق اختيارية: تقوم على أساس رغبة ولادة من العاملين في المهنة، وتعد هذه الموثيق بمثابة تنظيم ذاتي لهم^(١).

كما يمكن تحديد أهداف موثيق الشرف الصحفي بوجه عام فيما يلي^(٢):

- حماية الجمهور من الاستخدام غير المسئول للصحافة، وذلك باستخدامها لأغراض الدعاية أو التضليل.

- حماية الصحفيين أنفسهم من إجبارهم على العمل بأساليب غير مسئولة أو بطريقة تتناقض مع ما تمليه عليهم ضمائرهم.

- حماية حق الصحافة في الحصول على كل أنسواع للمعلومات من مصادرها فيما عدا تلك المعلومات التي تتعلق بشكل مباشر بشئون الدفاع أو الأمن القومي، وحماية حق الصحافة في نشر هذه المعلومات وهو ما يمكن الجماهير من معرفة كيف يدار المجتمع، كما يمكن الجماهير من استخدام الصحافة لعرض آرائها المختلفة.

وتضع موثيق الشرف الصحفية مجموعة من المبادئ التي تعد بمثابة معيار للأداء المهني للصحفيين الذين يقومون بجمع ونقل وتوزيع المعلومات والتعليق على الأنباء أثناء تناولهم للأحداث، فعلى سبيل المثال نجد ميثاق شرف الفيدرالية الدولية للصحفيين والذي تم الإعلان عنه عام ١٩٥٤ وتم تعديله من قبل المجلس العالمي للفيدرالية الدولية للصحفيين عام ١٩٨٦، والذي تضمن مجموعة من المبادئ أهمها^(٣):

(١) أسماء الحيوشي. "أثير تجريم النشر في التشريعات العربية على حرية الصحافة في الوطن العربي دراسة تطبيقية مقارنة في فترة من ١٩٩٦ - ٢٠٠٢م"، (جامعة الرقاريق، كلية الآداب، قسم الإعلام، ٢٠٠٧)، ص ٦٣.

(٢) سليمان صلتح، (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص ١٥١.

(٣) يحيى شقير، "موثيق الشرف المهني"، (ورقة عمل مقدمة ضمن مؤتمر الإعلاميات السادس، الأردن، ٢٠٠٧)، ص ٢.

١. احترام الحقيقة وحقوق الجمهور في الوصول إليها هو أولى واجبات الصحفي.
٢. خلال أدائهم لعملهم سيقوم الصحفيون وفي جميع الأوقات بالدفاع عن الحرية من خلال النقل الأمين والصائق للأنباء ونشرها وكذلك الحق في إيذاء تعليقات وآراء نقدية بشكل عادل.
٣. سيقوم الصحفي بنشر تلك الأنباء وفقاً للحقائق التي يعلم مصدرها فقط ولن يقوم بإخفاء معلومات هامة أو تزيف وثائق.
٤. سيستخدم الصحفي وسائل مشروعة للحصول على الأنباء أو الصور أو الوثائق.
٥. سيقوم الصحفي ببذل أقصى طاقته لتصحيح وتعديل معلومات نشرت ووجد بأنها غير دقيقة على نحو مسيء.
٦. سيلتزم الصحفي باتباع السرية المهنية فيما يتعلق بمصدر المعلومات الذي يطلب عدم إفشائه.
٧. على الصحفي التنبه للمخاطر التي قد تنجم عن التمييز والتفرقة اللذين قد يدعو إليهما الإعلام، وسيبذل كل ما بوسعه لتجنب القيام بتسهيل مثل هذه الدعوات التي قد تكون مبنية على أساس العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المعتقدات السياسية وغيرها من المعتقدات أو الجنسية أو الأصل الاجتماعي.
٨. سيقوم الصحفي باعتبار ما سيأتي على ذكره على أنه تجاوز مهني خطير: الانتحال، التفسير بنية سوء، الافتراء، الطعن، القذف، الاتهام على غير أساس، قبول الرشوة سواء من أجل النشر أو لإخفاء المعلومات.
٩. على الصحفيين الجديرين بصفقتهم هذه أن يؤمنوا أن من واجبهم مراعاة الأمانة للمبادئ التي تم ذكرها، ومن خلال الإطسار العام للقانون في كل دولة، وفيما يخص القضايا المهنية على الصحفي أن يراعي استقلالية زملائه باستثناء أي شكل من أشكال التدخل الحكومي أو غيره.

أما بالنسبة لميثاق الشرف الصحفي المصري فقد أكد على أن حق المواطنين في المعرفة هو جوهر للعمل الصحفي وغايته وهو ما يستوجب ضمان التدفق الحر للمعلومات وتمكين الصحفيين من الحصول عليها من مصادرها وإسقاط أي قيود تحول دون نشرها والتطبيق عليها، حيث يكفل الميثاق الحق في الحصول على المعلومات والأخبار من مصادرها والحق في تلقي إجابة عما يستفسر عنه من معلومات وإحصائيات وأخبار، وحقه في الإطلاع على كافة الوثائق الرسمية غير المحظورة، وعدم جواز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته.

كما يؤكد الميثاق في الوقت ذاته على ضرورة الالتزام بما ينشره الصحفي بمقتضيات الشرف والأمانة والصدق بما يحفظ للمجتمع مثله وقيمه وبما لا ينتهك حقاً من حقوق المواطن أو يمس إحدى حرياته، ودعا أيضاً لضرورة الالتزام بعدم نشر الوقائع مشوهة أو مبتورة وعدم تصويرها أو اختلاقها على نحو غير أمين، والالتزام بالتحري بدقة في توثيق المعلومات ونسبة الأقوال والأفعال إلى مصادر معلومة كلما كان ذلك متاحاً طبقاً للأصول المهنية السليمة التي ترضي حسن النية، إضافة إلى عدم استخدام وسائل النشر الصحفي في اتهام المواطنين بغير سند أو استغلال حياتهم الخاصة للتشهير بهم أو تشويه سمعتهم أو لتحقيق منافع من أي نوع، كما أن كل خطأ في نشر المعلومات يلتزم ناشره بتصحيحه فور إطلاعه على الحقيقة وحق الرد والتصحيح مكفول لكل من يتناولهم الصحفي على ألا يتجاوز ذلك للرد أو التصحيح حدود الموضوع والالتزام بطوي على جريمة يعاقب عليها القانون أو مخالفة الآداب العامة مع الاعتراف بحق الصحفي في التعقيب.

ويعد هذا الميثاق بمثابة دستور أخلاقي للأداء الصحفي والسلوك المهني المسؤول، ومخالفته تعتبر انتهاكاً لشرف مهنة الصحافة وإخلالاً بالواجبات المنصوص عليها في قانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠، وقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦. ويقوم مجلس نقابة الصحفيين بالنظر في الشكاوى التي ترد إليه بشأن مخالفة الصحفيين لميثاق الشرف الصحفي أو الواجبات المنصوص عليها في قانون نقابة الصحفيين، أو قانون تنظيم الصحافة ويطبق في شأنها

الإجراءات والأحكام الخاصة بالتأنيب المنصوص عليها من ٧٥ إلى ٨٨ من قانون النقابة.

والواقع يؤكد عدم تفعيل ميثاق الشرف الصحفي بسبب الافتقار إلى آليات لتطبيق مبادئه ونصوصه، وترك الأمور لضباط الصحفيين والتزامهم الذاتي بها، ولعل أخطر ما ينص عليه ميثاق الشرف للصحفي هو ضرورة التزام الصحفيين بعدم استغلال العمل الصحفي في تحقيق مصالح مادية، وضرورة الدفاع عن حرية الصحافة والتعبير والامتناع عن قبول أي رشوى أو الرضوخ لأية إغراءات تؤثر على العمل الصحفي^(١).

ويحدد قانون الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ كل من حقوق الصحفيين وواجباتهم، فمن أهم المواد المتعلقة بحقوق الصحفيين والمرتبطة بموضوع الدراسة كانت:

- مادة (٧): لا يجوز أن يكون الرأي الذي يصدر عن الصحفي أو المعلومات الصحيحة التي ينشرها سببا للمساءلة بأمنه، كما لا يجوز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته، وذلك كله في حدود القانون.
- مادة (٨): للصحفي حق الحصول على المعلومات والإحصاءات والأخبار المباح نشرها طبقا للقانون من مصادر ما سواه كانت هذه المصادر جهة حكومية أو عامة، كما يكون للصحفي حق نشر ما يتحصل عليه منها.
- مادة (٩): يحظر فرض أي قيود تعوق حرية تدفق المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف الصحف في الحصول على المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في الإعلام والمعرفة، وذلك كله دون إخلال بمقتضيات الأمن القومي والدفاع عن الوطن ومصالحه العليا.
- مادة (١٠): مع مراعاة أحكام المادتين السابقتين للصحفي تلقي الإجابة على ما يستفسر عنه من معلومات وإحصاءات وأخبار، وذلك ما لم

(١) أسماء الجبوشي، مرجع سابق، ص ٦٤، ٦٦.

تكن هذه المعلومات أو الإحصاءات أو الأخبار سرية بطبيعتها أو طبقا للقانون.

أما عن أبرز المواد المتعلقة بواجبات الصحفيين فكانت:

- مادة (١٨): يلتزم الصحفي فيما ينشره بالمبادئ والقيم التي يتضمنها الدستور وبأحكام القانون مستمسكا في كل أعماله بمقتضيات الشرف والأمانة والصدق وأدب المهنة وتقاليدها بما يحفظ للمجتمع مثله وقيمه، وبما لا ينتهك حقا من حقوق المواطنين أو يمس إحدى حرياتهم.

- مادة (١٩): يلتزم الصحفي للتراما كاملا بميثاق الشرف الصحفي، ويؤخذ الصحفي تأديبيا إذا أخل بواجباته المنبئة في هذا القانون أو في الميثاق.

- مادة (٢١): لا يجوز للصحفي أو غيره أن يتعرض للحياة الخاصة للمواطنين. كما لا يجوز له أن يتناول مسائل المشتغل بالعمل العام أو الشخص ذي الصلة النيابية العامة أو المكلف بخدمة عامة إلا إذا كان التناول وثيق الصلة بأعمالهم ومستهدفا المصلحة العامة.

- مادة (٢٢): يعاقب كل من يخالف أحكام المادة السابقة بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

كما تضمن القانون مواد خاصة بتأديب الصحفي والمسئولية الجنائية فسي الجرائم التي تقع بواسطة الصحف، منها:

- مادة (٣٤): تختص نقابة الصحفيين وحدها بتأديب الصحفيين من أعضائها.

- مادة (٤١): لا يجوز الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف إلا في الجريمة المنصوص عليها في المادة (١٧٩) من قانون العقوبات (الخاصة بالجريمة التي ترتكب ضد رئيس الجمهورية).

- مادة (٤٢): لا يجوز أن يتخذ من الوثائق والمعلومات والبيانات والأوراق التي يحوزها للصحفي دليل لتهام ضده في أي تحقيق جنائي ما لم تكن في ذاتها موضوعا للتحقيق أو محلا لجريمة.

مادة (٤٤): لا يعاقب على الطعن بطريق النشر في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة إذا كان النشر بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة، وبشرط أن يثبت كل فعل أئذنه إليهم^(١).

من هنا، فجاءت كل من حقوق وواجبات الصحفيين واضحة سواء في القوانين المختلفة أو في موانئ الشرف الصحفي، إلا أن العديد من الدراسات التي أجريت على الصحفيين أظهرت حاجتهم الضرورية لتطوير التشريعات الصحفية المنظمة لهذه الحقوق والواجبات، ففي دراسة "عمر حسين" على عينة من الصحفيين المصريين المقيدون بملف الصحفيين، أكد ٧٠,٤% منهم أن التشريعات الصحفية المعمول بها في مصر حالياً تعتبر قيد على حرية الصحافة وحرية ممارسة المهنة، و٤٤,٢% غير راضين عنها، و٣٦,١% منهم يؤكدون حرية الصحافة في مصر، كما أشارت الدراسة إلى أن ٥٥,١% من الصحفيين يعانون من قيود على المواد التي تنشر لهم، وأن ٧٥% منهم يواجهون صعوبات في الحصول على المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الحكومية بسبب لعدم المسؤولين حجب هذه المعلومات عنهم خاصة السياسية والاقتصادية والفساد^(٢).

وذكرت دراسة "أسماء الجيوشي" مجموعة من المقترحات التي وضعها الصحفيين من أجل محاولة تطوير التشريعات الصحفية في العالم العربي، وتلقت محاور هذه المقترحات والتي يمكن التعرف على أهمها فيما يلي^(٣):

- مقترحات خاصة بحرية الحصول على المعلومات:

• تفعيل النصوص القانونية الخاصة بحرية الحصول على المعلومات من مصادرها بشفافية تامة ودون قيود أو خطوط حمراء ودون أي مضايقات من الجهات المسئولة، ومعاقبة الجهة التي لا تتعامل مع الصحفي وترفض إمداده بالمعلومات أو تزيفها.

(١) إبراهيم عبد الله المعظمي، مرجع سابق، ص ١٦٨ : ١٧٤.

(٢) عمر حسين جمعة علي، مرجع سابق، ص ٢٨٩.

(٣) أسماء الجيوشي، مرجع سابق، ص ٣٨٩ : ٣٩١.

- ❖ زيادة حرية تدفق المعلومات وإلزام المؤسسات الرسمية والحكومية بالإعلان عن بيانات رسمية وصحفية ومعتمدة للصحفيين.
- مقترحات خاصة بتنفيذ دور نقابة الصحفيين وميثاق الشرف الصحفي:
 - ❖ إتاحة دور أكبر لنقابة الصحفيين لتنفيذ آداب وأخلاقيات المهنة، وأن تكون شريك أساسي في التشريعات الصحفية والأخذ بمقترحاتها والعمل على تطبيقها.
 - ❖ تفعيل ميثاق الشرف الصحفي باعتباره القانون الوحيد الذي يجب أن يحاسب الصحفي أمامه، وتقويته ليتمكن من احتواء حرية الصحافة والدفاع عنها، والتأكيد على دور نقابة الصحفيين في إعادة صياغة التشريعات في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
 - ❖ ضرورة اختيار النقابة للصحفيين الموجودين في جداول القيد على درجة عالية من التأهيل العلمي والثقافي للحفاظ على كرامة ومصداقية الصحف لدى المصادر والقراء.
 - مقترحات خاصة بالتشريعات الصحفية ومحاسبة الصحفيين:
 - ❖ ضرورة أن تواكب التشريعات الصحفية الواقع وتضمن حرية الصحف دون تجاوزات أو قيود مالية أو عقوبات سلبية للحرية.
 - ❖ مساواة جميع الصحف في الحقوق المادية وفي المعاملة القانونية وانتفاء المجاملات وعدم وضع للعلاقات الاجتماعية في النظر للتشريع الصحفي.
 - ❖ مشاركة الصحفيين والقانونيين والمفكرين في إعداد التشريعات الصحفية.
 - ❖ لتأكيد على الحق القانوني في عدم الحسب لصحفيين وإعطاء المزيد من الحرية للصحفيين في النقد والتعبير، ذلك بإلغاء كافة التشريعات المقيدة لحرية الإصدار وحرية التعبير خصوصاً ما يتعلق بالعقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر مادامت المسادة المنفورة تهدف لخدمة الصالح العام.

- ❖ حماية الصحفي و الصحافة من أي ضغوط حكومية أو محانير من السلطة.
- ❖ جمع تشريعات الصحافة في قانون واحد للتخلص من ازدواجية العقوبة.
- ❖ إلغاء القوانين المشددة على حرية الصحافة ومنع الحصانة عن أي فرد في المجتمع مهما كان لتتمكن الصحافة من تناول قضايا وموضوعات عنه.
- ❖ أن تكون محاسبة الصحفيين عن طريق النقابة وليس القضاء والمحاكم الجنائية.
- ❖ إجراء استقصاء للرأي بين الصحفيين حول متطلباتهم التشريعية وعقد ندوات وحوار حول التشريعات الصحفية وتعديلاتها.
- ❖ الاستفادة بالدراسات والأبحاث المتعلقة بموضوع حرية الصحافة وتشريعاتها.

المبحث الثالث

الأخبار المجهلة Anonymous News

أشار قانون الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ ضمن المادة (٧٠) إلى أنه من اختصاصات المجلس الأعلى للصحافة متابعة وتقييم ما تنشره الصحف وإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بأداب المهنة وميثاق الشرف الصحفي، حيث ترصد هذه التقارير الممارسات الصحفية المخالفة التي ترتكبها جميع الصحف التي تصدر في مصر سنوياً، وتقوم بتحليل مضمونها للوقوف على الأنواع المختلفة للمخالفات الصحفية التي تأتي بها تلك الصحف لتتيح الفرصة أمام هذه المؤسسات الصحفية لتقوم بنفسها بمعالجة ما يقع من مخالفات، ذلك في سبيل الارتقاء بأداء مهنة الصحافة واحترام قيم المجتمع وتقاليده. وتتمثل هذه الممارسات التي ترصدها التقارير في:

- عدم توثيق المعلومات ونشر أخبار مجهلة.
- عدم احترام الحياة الخاصة للمواطنين.
- عدم مراعاة الآداب العامة والنوق العام.
- عدم مراعاة آداب نشر الإعلان.
- للترويج للدجل والخرافة.
- عدم مراعاة آداب نشر أخبار الجريمة.
- عدم مراعاة الدقة.

وكان المجلس الأعلى للصحافة قد بدأ في إصدار تقارير عن الممارسة الصحفية في الصحافة المصرية منذ نوفمبر ١٩٨٥ واستمرت هذه التقارير حتى نهاية عام ١٩٩١ حيث صدر خلال تلك الفترة واحد وعشرون تقريراً ليتوقف المجلس عن إصدارها بعد ذلك، ثم أعاد المجلس إصدار هذه التقارير بشكل شهري بعد صدور قانون تنظيم الصحافة ٩٦ لسنة ١٩٩٦^(١).

وبالرغم من أن هذه التقارير ترصد العديد من التجاوزات المرتكبة سنوياً من الصحف، وبالرغم من المواد التأديبية التي تنص عليها العديد من القوانين،

(١) بحوى عبد السلام، جيهان إلهامي، مرجع سابق، ص ٩١٠.

إلا أن هذه التجاوزات مستمرة لدى عدد كبير من الصحف المصرية، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى تفعيل دور كل من المجلس الأعلى وتقالبة الصحفيين لمواجهة هذه التجاوزات.

وفيما يخص الأخبار المجهلة، قامت لجنة تقرير الممارسة الصحفية التابعة للمجلس الأعلى بإصدار تقرير عن الأخبار المجهلة لجازه المجلس عام ٢٠٠٤. تضمن التقرير مفهوم ونشأة الأخبار المجهلة، والبعد القانوني لهذه الظاهرة^(١).

أولاً: مفهوم الأخبار المجهلة:

أشار المجلس الأعلى للصحافة في تقريره عن الأخبار للمجهلة إلى وجود خلط شديد بين مفهوم الخبر المجهل ومفاهيم أخرى، كالخبر المنسوب المصدر والخبر ذي الخلفية والخبر المفسر والخبر الملون والخبر الكاذب^(٢). ويتفحص الدراسات السابقة التي أجريت عن الخبر المجهل، نجد أنها تعرفه بأنه الخبر الذي لا يذكر البيانات الكاملة عن مصدر الخبر أو مصدر الفقرة دخله مثل اسمه ووظيفته والاستعاضة عنها بمجموعة البدائل منها:

- إسناد/ نسب العبارات في الفعل المبني للمجهول (ذكر أن).
 - الإسناد / النسب لمصدر غير محدد مثل (المصادر المطلعة، الدوائر المستولة، مصادر قريبة من الرئيس، مصدر رفض الإفصاح عن اسمه... إلخ).
 - العبارات التوقعية مثل (من المحتمل، من المتوقع، ينتظر... إلخ)^(٣).
- فقد ركزت الدراسات في رصدها لظاهرة تجهيل الأخبار على مصطلح "المصادر المجهلة"، وليس الأخبار المجهلة، وبالمثل بالنسبة للدراسات الأجنبية، والتي استخدمت عدة مصطلحات مثل: المصادر المجهلة Anonymous Sources، المصادر غير المسماة Unnamed Sources، المصادر غير المصرح بها أو السرية Confidential Sources، المصادر المغطاة

(١) تقرير المجلس الأعلى للصحافة: "الأخبار المجهلة في الصحافة المصرية"، القاهرة (٢٠٠٤).

(٢) المرجع السابق، ص ٦.

(٣) محمد حسام الدين (٢٠٠٣)، مرجع سابق، ص ١٣١.

Covered Sources، للمصادر المحجوبة Veiled Sources، الإسناد المجهل Anonymous Attribution، الإسناد للمحجوب Veiled Attribution. وتشير جميعها إلى مصادر المعلومات التي تعتمد الصحيفة عدم الكشف عنها في المادة الصحفية المنشورة^(١). مما يوضح الاختلاف في تعريف الخبر المجهل لهذه الدراسات والتعريف الذي وضعه المجلس الأعلى للصحافة والذي تعتمد عليه الدراسة الحالية، الأمر الذي شكل صعوبة على الباحثة في إيجاد مراجع مناسبة لموضوع البحث.

أما "Carole Rich" فتعرفه بأنه الخبر الذي لا يحتوي على مصدر ما يضمه من معلومات، سواء كان هذا المصدر شخصي أو غير شخصي، ويدخل في نطاق ذلك الأخبار التي تعتمد على مصادر غير موثوق فيها، أو المصادر المزيفة، كاستناد الصحفي لأسماء مزيفة أو مستعارة في خبره^(٢) (Pseudonym). ويرى "عبد الستار جواد" أنه خبر غير موثوق المعلومات مما يؤثر على مصداقيته وثقة الجمهور فيه، كما يؤثر على سمعة الصحفي والوسيلة الإعلامية وقد يعرضهم للمساءلة القانونية^(٣).

وتعرف "آمال سعد" الخبر المجهل بأنه يصعب معه تحديد شخص معين ليلحق الضرر بسمعة أكثر من شخص وعلى نحو يصعب للفرد تكذيب الخبر أو حماية سمعته من الشائعات^(٤).

في حين عرف "فتحي حسين" الخبر المجهل في دراسته عن أخلاقيات نشر الجريمة في الصحف المصرية، بأنه شكل من أشكال الخروج على

(١) حسني محمد نصر وميناء جلال عبد الرحمن. 'ظاهرة تجهيل مصادر الأخبار في الصحافة العربية، دراسة لعينة من الصحفيين والصحف اليومية والأسبوعية'، (جامعة القاهرة: كلية إعلام، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، العدد الأول، يونيو/ ديسمبر ٢٠٠٤)، ص ١٢٩.

(٢) Carole Rich "Writing and Reporting News": (U.S A' Wadsworth Publishing Company, 3rd Ed, 2000), pp. 95 - 97.

(٣) عبد الستار جواد. 'فن كتابة الأخبار': (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠١) ص ٣١.

(٤) آمال سعد المتولي، مرجع سابق، ص ٦٣٧.

أخلاقيات النشر بأن تنشر مواد مجهلة على مستوى المصدر، أو محرر أو كاتب المادة، أو التجهيل بنشر الشائعات، أو تجهيل الفاعل في الجريمة. وقد عرف هذه المستويات كالتالي^(١):

• التجهيل على مستوى المصدر: ويقصد به قيام الصحيفة بنشر مواد وأخبار عن الجريمة أو غيرها دون الإشارة إلى أسماء المصادر التي أدلت بها سواء كانوا أشخاص أو جهات مسئولة.

• التجهيل على مستوى المحرر: ويقصد به أن تقوم الصحيفة بنشر مواد الجريمة دون الإشارة إلى اسم كاتبها أو محررها.

• التجهيل على مستوى الفاعل: ويقصد بها أن تقوم الصحيفة بتجهيل بعض سمات الفاعل سواء كان متهما أو مشتبه فيه أو ضحية أو مجنيا عليه أو شاهد عيان، فلا تذكر الصحيفة بعض سماته كالنوع والسن والمهنة.

• التجهيل بنشر الشائعات: ويقصد بالشائعة المعلومة التي لا تكشف عن مصادرها الحقيقية، وتنمو بطريقة سرية داخل المجتمعات المستهدفة، ويعتمد التجهيل في ذلك على نشر الأخبار الخاطئة، أو القيام بنشر خبر محرف أو مختلق بين الناس أو نشر وقائع مبالغ فيها عن حوادث مخيفة، أو قيام الصحيفة بالصياق الاتهامات لبعض الأشخاص ونشر وقائع ملفقة للتشكيك في صلاحيتهم وسلوكهم، وتتعمد الصحيفة نشر هذه الاتهامات على أنها وقائع صحيحة.

ويعرف المجلس الأعلى للصحافة للخبر المجهل بأنه: "خبر ينشر رغم عدم اكتمال بعض عناصره الأساسية من أسماء أو زمان أو مكان أو أقوال أو أفعال، ويكون إخفاء هذه العناصر بقصد الإثارة أو تحقيق منفعة أو الإساءة للغير، كذلك فإن الخبر المجهل يتسم بالتعميم وعدم الدقة". وهذا التعريف يستبعد عدة أنواع من الأخبار لا تدخل ضمن مفهوم الأخبار المجهلة وهي:

(١) فتحي حسين أحمد، مرجع سابق، ص ٣٩٣.

١. الخبر غير المنسوب إلى مصدر: وهو الخبر الذي تنشره الصحيفة مضطرة لدواعي الحفاظ على سرية المعلومات، وفي هذه الحالة فإن الصحفي ومن وراءه صحيفته يتحملان توابع الخبر.

٢. الخبر المنسوب إلى مصدر غير محدد الهوية: وهو الخبر الذي يستخدم عبارات مثل "مصادر مطلعة" و"مصادر عليمة" و"أحد كبار المسؤولين" و"علمت الصحيفة" وغيرها من التعبيرات التي تخفي المصدر عمداً، وقد يكون ذلك نزولاً على رغبة المصادر نفسها التي تطلب عدم ذكر اسمها، أو يكون الصحفي قد حصل على معلومات غير مؤكدة رسمياً، وقد يستخدم هذا النوع من الأخبار للكشف عن اتجاهات الرأي العام نحو قضية أو قرار ما.

٣. الخبر الذي ينشر بحسن نية ويتعلق في الغالب بقضايا عامة وشائكة، ولا يتوفر لدى المحرر أدلة تحميه من المساءلة الجنائية والمدنية فيلجأ إلى التجهيل مضطراً.

٤. الخبر الذي ينشر بسوء نية ويتعلق في الغالب بأسرار خاصة تتعلق بنجوم المجتمع وكبار المسؤولين، ويعتمد المحرر فضيحها مستتراً بأداتي التجهيل والتعتيم^(١).

ثانياً: نشأة الأخبار المجهلة:

يصعب تحديد البدايات الأولى لظاهرة الأخبار المجهلة في الصحافة المصرية نظراً لتعدد الأشكال التي اتخذتها، فقد برزت في الصحف الفكاهية الساخرة وانتقلت منها للصحف الحزبية الصادرة قبل الثورة، ثم اختفت تماماً حتى عادت مرة أخرى مع ظهور للصحف الحزبية والخاصة التي صدرت منذ النصف الثاني من القرن الماضي.

وقد ترجع بداية ظهور الأخبار المجهلة إلى الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، حيث راجت الصحف الساخرة وتسابقت الصحف اليومية

(١) تقرير المجلس الأعلى للصحافة: "الأخبار المجهلة في الصحافة المصرية". (٢٠٠٤).

مرجع سابق، ص ٦: ٧.

والأسبوعية في ذلك الوقت لتسجيل ما يدور في المجالس والمقاهي، فظهرت الأبواب الساخرة التهامية في الصحف المختلفة مثل "حديث خالتي أم إبراهيم" و"حديث خالتي أم سحلول" في جريدة "البعكوكة"، و"الدغ" في جريدة "المسامير"، و"حصل خير" في جريدة النفير، و"من ده على ده" في "قصر النيل"، و"صندوق الدنيا" في "المفيد"، و"إوع يقولها" في "الصباح". احتوت هذه الأبواب على المقالات والتعليقات الساخرة التي تناولت رموز الاحتلال البريطاني والحكومة والقصر والأحزاب ونجوم الفن.

تزايد بعد ذلك حجم الأخبار المجهلة في إطار تعقب أخبار القصر الملكي ومغامرات الملك فاروق، حيث كان معظم الأخبار المجهلة أخبار سياسية تتناول الصراعات الحزبية والتحالفات السرية مع القصر والمنذوب السامي البريطاني.

انحسرت الظاهرة خلال حقبتَي الخمسينيات والستينيات حيث كانت أحد العوامل التي تسببت في تأميم الصحف، لكنها عادت للظهور مع عودة الصحافة الحزبية في النصف الثاني من السبعينيات وذلك على نحو غير محدود في جريدة "الأحرار" ثم اتسع نطاقها في باب استحدثته صحيفة الوفد وهو باب "العصفورة" الذي تعقب المسئولين والشخصيات السياسية وهو ما اعتبرته الجريدة مبررا مقبولا للنشر حيث اكتسب هذا الباب شرعيته بصداها الواسع وتصديه للقضايا العامة^(١) حتى أنه مازال يصدر حتى الآن، حتى أن النكتورة إيناس أبو يوسف أستاذ الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة قالت عن جريدة الوفد: "أنه بحسب لها تصديها للعديد من قضايا الفساد والكشف عنها، لكن ما يؤخذ عليها أحيانا فهو أنه نظرا لبعض الضغوط السياسية ظهرت الأخبار المجهلة في "العصفورة" والتي كانت دائما نقدا للأداء الحكومي والمحليات"^(٢). الأمر الذي دفع بقيمة الصحف الحزبية إلى محاكاتها لتصبح للأخبار المجهلة أبوابا ثابتة في كل الصحف الحزبية. ومع ظهور الصحف الخاصة والصحف الصادرة بتراخيص

(١) تقرير المجلس الأعلى للصحافة: "الأخبار المجهلة في الصحافة المصرية"، (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص ٩: ١٠.

(٢) <http://www.alwafd.org>.

أجنبية، كانت الأخبار للمجهلة أحد أدواتها التي استخدمتها لجذب القراء نظراً لتركيزها على الحياة الخاصة للسياسيين ونجوم الفن والرياضة والتي تعد مادة مشوقة وجذابة لمختلف القراء. كما فرضت الظاهرة نفسها على الصحف القومية وابتشرت بكثرة في المجلات الفنية والاجتماعية حتى وصل عدد الأبواب الثابتة للأخبار المجهلة حتى وقت صدور تقرير المجلس الخاص بالأخبار المجهلة عام ٢٠٠٤ إلى ٨٨ باباً ثابتاً في مختلف الصحف المصرية^(١).

ويرصد المجلس الأعلى للصحافة هذه الظاهرة بالصحف من خلال تقارير الممارسة الصحفية التي يعدها سنوياً، ذلك منذ أن وافق أعضاء المجلس على إضافة فئة الأخبار المجهلة ضمن فئات الملاحظات التي يتم رصدها في الصحف المصرية ضمن المعايير الخاصة بفئة حقوق الجمهور في جلسته بتاريخ ٢٨/١١/١٩٨٨م، ولم يرد تعريف لفئة الأخبار المجهلة وقتها سوى أنها تشمل عدم احترام الخصوصية، وأنها أخبار يصعب معها تحديد شخص معين ليلحق الضرر بسمعة أكثر من شخص وعلى نحو يصعب للفرد تكذيب الخبر أو حماية سمعته من الشائعات، في حين وصفها التقرير الذي صدر عام ١٩٩٩ بأنها 'أخبار نميمة'^(٢).

من هنا، فبداية ظهور الخبر المجهل كان في إطار منظومة علاقة الأحزاب بالحكومة، بحيث استطاعت الصحف الحزبية من خلال هذا النوع من الأخبار أن تنتقد الحكومة ومسئولياتها وتعطي القاريء الحقائق التي يريد أن يسمعها، إلا أن ذلك لا ينفي كون الخبر المجهل قد يعد عنصراً من عناصر عدم مصداقية الصحيفة، خاصة مع تطور الظاهرة لتتحول إلى ثقافة نميمة انتشرت في الصحف القومية والمجلات الأسبوعية بحيث أصبحت تركز الأخبار المجهلة فيها على الحياة الشخصية لنجوم الفن والرياضة، وتحول هدفها من إعلام الجمهور بالحقائق إلى الرغبة في تحقيق الربح المادي من خلال جذب كل من الجمهور والمعلنين بتقديم الفضائح وانتهاك حرمة الحياة الخاصة للشخصيات

(١) تقرير المجلس الأعلى للصحافة: 'الأخبار المجهلة في الصحافة المصرية'، (٢٠٠٤).

مرجع سابق، ص ١٠.

(٢) آمال سعد المتولي، مرجع سابق، ص ٦٣٧.

البارزة في المجتمع ونشويه سمعتهم سواء كانت الأخبار المنشورة حقيقية أو كاذبة، فهي تمثل المادة التي تثير شغف جمهور القراء وتلفت انتباههم لشراء الجريدة وبالتالي زيادة نسبة توزيعها التي بدورها تجذب للمعلنين للإعلان بها. لذا فإن مثل هذه الأخبار قد تضر بمصداقية كل من الصحفي والجريدة.

والجدير بالذكر تشابه نشأة الأخبار المجهلة في الصحف المصرية مع نشأة الأخبار المجهلة المصدر في العالم الغربي والتي كانت لأسباب سياسية أيضاً، حيث برزت على السطح في أعقاب قضية ووترجيت Watergate Scandal التي هزت المجتمع الأمريكي في عام ١٩٧٢ وأطاحت بالرئيس الأمريكي حين نشرت جريدة واشنطن بوست Washington Post "أبناء عن تجسس الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون Richard M. Nixon" على الحزب الديمقراطي المنافس. واعتمد الصحفيان كارل برنستيان Carl Bernstein و"بوب وودوارد Bob Woodward" في حصولهم على المعلومات المنشورة من مصدر مجهل عرف بـ "الخنجرة العميقة Deep Throat" والذي ظل مثار تساؤل وحيرة الأمريكيين لسنوات طويلة حتى كشفت مجلة "Vanity Fair" عن هويته في عام ٢٠٠٥ ليظهر أنه "وليام مارك فيلت William Mark Felt" مساعد مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي "FBI" آنذاك. وكانت الوسائل الإعلامية الأمريكية في العقود الماضية قد بدأت بالاعتماد على التجهيل بهدف استجماع التشجيع الشعبي للثورة الأمريكية وتبلي الدستور^(١).

ثالثاً: إشكالية الأخبار المجهلة:

أكدت تقارير المجلس الأعلى للصحافة اعتبار نشر الأخبار المجهلة مخالفة صحفية لابد من تجنبها على الرغم من عدم وجود نص قانوني صريح يتعلق بهذه الظاهرة، وإنما هي تندرج ضمن مسألة أخلاقيات العمل الصحفي. كما نشر مركز حقوق الإنسان تقرير أكد فيه أن نشر أخبار مجهلة أو نشر وقائع

(١) Stephen Anthony Rains. "What's in a Name? Two Studies Examining the Impact of Anonymity on Perceptions of Source Credibility and Influence", (The University of Texas at Austin, 2005), p. 11.

مبتورة وغير صحيحة يعتبر من أشد المخالفات لمبادئ وأداب مهنة الصحافة، فكثير من الصحفيين يعتمدون إلى لاتعمية على ما يتناوله الخبر للوصول إلى هدفين: الأول هو الإفلات من عقاب للقانون فيما إذا تضمن الخبر قنفا أو سبا أو انتهاكا للحق في الخصوصية، والثاني هو تفويت حق الرد والتصويب، فمادام من يتناوله الخبر غير معروف بشكل مؤكد فإن إلزام الجريدة باحترام حق الرد لا يكون بدوره ملزما، إضافة إلى أنه في كثير من الأحيان تعتمد للصحف إلى نشر وقائع مبتورة أو مبالغ فيها بهدف تحقيق الإثارة وزيادة التوزيع^(١). هذا مع إمكانية أن تكون هذه الأخبار كاذبة أو غير مؤكدة، الأمر الذي يمنح محرريها فرصة الإفلات من المسؤولية الجنائية والمدنية وعاء تقديم الأدلة والبراهين على صحة ما نشره من معلومات.

وبدراسة ظاهرة نشر الأخبار المجهلة نجد أنها تتعارض مع عدد من واجبات الصحفيين، أهمها ما جاء في المواد (١٨) و(١٩) و(٢١) من قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ السابق ذكرها، والتي تلزم الصحفي بضرورة التمسك فيما ينشره بمقتضيات الشرف والأمانة والصدق وأداب المهنة وتقاليدها وميثاق الشرف الصحفي، والحفاظ على المجتمع ومثله وقيمه وعدم انتهاك حقوق المواطنين وحرياتهم وتجنب التعرض لحياتهم الخاصة إلا إذا تعلق ذلك بعمل الشخص العام. أما قانون العقوبات فقام في مادته (١٨٨) بتجريم الخبر الكاذب باعتباره عدوانا على الحقيقة وتضليلا للرأي العام ذلك إذا ترتب على نشر هذا الخبر تكدير السلم العام أو الإضرار بالصالح العام، إلا أن ذلك لا ينسحب على الكثير من الأخبار المجهلة الكاذبة، والتي تركز في أغلبها على الحياة الخاصة للشخصيات العامة^(٢). كما تضمن قانون العقوبات أيضا في مواده الخاصة بجرائم النشر الصحفية، تجريم لبعض الأمور الخاصة بالعدوان على

(١) نجاد البرعي، "كيف تدافع عن نفسك أمام سلطات التحقيق في قضايا النشر: دليل مبسط وسريع لأهم أوجه الدفاع في قضايا النشر"، (مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، القاهرة، مارس ٢٠٠٣)، ص ٢٨.

(٢) تقرير المجلس الأعلى للصحافة: "الأخبار المجهلة في الصحافة المصرية"، (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص ١٢.

الشرف والاعتبار مثل القذف والسب والإهانة والعيب والتي تتراوح عقوبتها ما بين الحبس أو الغرامة أو كليهما^(١).

تعارض ظاهرة نشر الأخبار المجهلة أيضا مع حق الصحفي في الحصول على المعلومات الذي نص عليها قانون تنظيم الصحافة في المادتين (٨) و (٩) السابق ذكرهما إضافة إلى كفالة ميثاق الشرف الصحفي لهذا الحق، حيث توصلت الدراسة الحالية إلى أن أكثر من نصف عينة الصحفيين يوافقون على تعارض مبدأ الالتزام بتوثيق المعلومات مع حرية الحصول عليها، وأنها السبب الرئيسي في اللجوء لتجهيل الأخبار. ويرى الصحفيون أن القوانين تسمح حرية النشر وتداول المعلومات باليد اليمنى وتصلبها باليد اليسرى من خلال الاستثناءات والعبارات المطاطية مثل "دون الإخلال بالأمن القومي والدفاع عن الوطن والصالح العام، أو إذا كانت المعلومات سرية بمقتضى الصالح العام"، حيث تعني هذه الاستثناءات للتوسع من جانب المسؤولين في تفسير معنى ما يمس الصالح العام والأمن القومي وما يقتضي السرية مما يعني أن حجب المعلومات قد يتم وفقا للأهواء وليس بناءا على قواعد محددة ودقيقة، الأمر الذي يدفع الصحفي للجوء للأخبار المجهلة من أجل التحايل على ما يراه تعسفا في منع تداول المعلومات^(٢).

كما يمنح القانون - المادة (٧) - الصحفي الحق في حماية سرية مصادره بحيث لا يجوز إجبار الصحفي على إفشاء مصادر معلوماته بشكل مطلق ودون استثناءات خاصة بنوع القضية المنظورة، وهنا قد ينتفي ضمان استغلال الصحفيين لهذا الحق في فبركة الموضوعات والأخبار مثلما جاء في حادثة "جانيت كوك" التي حصلت على جائزة "بوليتزر" عام ١٩٨١ عن قصة نشرتها في جريدة واشنطن بوست "حول طفل يتم حرقه بمختبر الهيروين من أمه وصديقها، حيث رفضت "جانيت" الكشف عن اسم الطفل أو مصدر معلوماتها للشرطة الذي بدأ في البحث عن الطفل لإنقاذه، ليتضح بعد ذلك عدم

(١) إبراهيم عبد الله المسلمي، مرجع سابق، ص ٢٩٧.

(٢) تقرير المجلس الأعلى للصحافة: "الأخبار المجهلة في الصحافة المصرية"، (٢٠١٤).

مرجع سابق، ص ٢.

صحة قصتها الأمر الذي نتج عنه سحب جائزتها واعتذار "الواشنطن بوست" للجمهور^(١).

إن الصحفيين ينشرهم للأخبار المجهلة والتي لا ينكرون بها أسماء الأفراد المعنيين بما جاء بها من معلومات قد تمس سمعتهم أو حياتهم الخاصة، هم بذلك يحرمون هؤلاء الأفراد من حقهم في الرد على ما جاء عنهم من معلومات سواء كانت صحيحة أو خاطئة، وهو الحق الذي أقره قسانون تنظيم الصحافة في مواده (٢٤: ٢٩) بأنه يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن ينشر بناء على طلب ذي الشأن تصحيح ما ورد ذكره من الوقائع، أو سبق نشره من تصريحات في الصحف، كما حدد القانون عقوبة الامتناع عن نشر التصحيح بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين^(٢)، كما أقر قانون المطبوعات حق التصحيح للأفراد الذين قد ترد أسماؤهم في الصحف، على أنه لا يشترط أن يشير الصحفي إلى اسم الشخص صراحة، بل أنه يكفي حتى يلتزم الصحيفة بنشر التصحيح أن يكون قد ورد اسمه ضمناً على نحو يكفي لتعيين شخصيته، ويترك مسألة تحديد الشخص المقصود بالنشر لتقدير القاضي في حالة الموضوع للمحكمة، الأمر الذي يدفع للصحف حين تنشر الأخبار المجهلة إلى تجنب ذكر صفات أو عناصر تؤدي لمعرفة الشخص المقصود بالنشر، وفي الواقع فإن ذلك يزيد من ضرر الخبر المجهل لأنه يفتح مجالاً واسعاً للاستنتاج والتحديد، ويوسع بدوره دائرة الأضرار للمعنوية لتشمل كل من له صلة بما نشر^(٣).

إن تشويه سمعة الأفراد لا تفلح لإزالتها كل الوسائل القانونية الملزمة بنشر تصحيح الأخبار التي تطول أشخاصاً أو مؤسسات، فحتى بافتراض أن

(١) سليمان صالح، "حق الصحفي في حماية أسراره مصدره" من المهدى "دراسة مقارنة"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، العدد الأول، يناير/مارس ٢٠١٠)، ص ٦.

(٢) إبراهيم عبد الله المسلمي، مرجع سابق، ص ٢٢٥: ٢٢٦.

(٣) تقرير المجلس الأعلى للصحافة: "الأخبار المجهلة في الصحافة المصرية"، (٢٠١٤). مرجع سابق، ص ١٣.

الشخص الذي تعرضت سمعته للتشويه تمكن من الرد في الصحيفة نفسها وبالشروط التي ينص عليها القانون، فما للضمان لأن يكون كل من قرأ الاتهامات قد قرأ التكنيب الذي نشر في الصحيفة نفسها أو حتى في صحف أخرى، كما أن طول مدة إجراءات التقاضي وضعف الغرامات وتدني سقف التعويضات التي تحكم بها المحاكم في قضايا النشر، كل ذلك يفتح مجالا واسعا أمام أصحاب النفوس الضعيفة من الصحفيين الذين لا يتورعون عن مخالفة كل قواعد الأخلاق التي حددتها القوانين ومواثيق الشرف التي تحمي الأشخاص من التعرض لتشويه سمعتهم من أجل مصالح ذاتية أو فردية. فمثل هذه الأخبار والتي تتعامل مع أسرار شخصية وروايات عن فساد لا يتم فيها ذكر اسم المستهدف ولكن تذكر بعض صفاته التي تجعل الجمهور قادرا على تخمين الاسم المقصود، فهي تؤدي - مثل كرة الثلج - إلى النشر الشائعات حول هذا الشخص الذي لا يفضل فقط في الرد عليها وتنفيذها، بل يفضل أيضا في مقاضاة الصحيفة التي تسببت له في هذا التشويه، لأن القوانين لا تتعامل مع قضايا القذف والسب إلا لو كانت أركانها مكتملة، أي بمعرفة المدعي والمدعى عليه، كما يسهل على الصحيفة التوصل من أي تهمة إذا غامر هذا الشخص برفع قضية ينتم فيها الصحيفة بأنها تعدت ذكر صفات تنطبق عليه بحيث يمكن للصحيفة الادعاء بأنه تستهدف شخصا آخر، وبذلك يكون الشخص قد ساهم في زيادة تشويه سمعته بدلا من الحفاظ عليها^(١).

من هنا، فظاهرة الأخبار المجهلة تعد ظاهرة شائكة، فإن كانت لها مزاياها التي تتمثل في المساعدة في كشف الفساد وانتقاد سلبيات الحكومة ونقل الحقائق الغائبة عن القراء والمساهمة في حل مشاكل المجتمع، إلا أن عيوبها قد تسبب ضرر بالغ للمجتمع والمواطنين خاصة في حالة استغلالها لأغراض تتنافى مع الصالح العام من قبل صحفيين وجرائد تهدف للربح المادي أو لتشويه سمعة أفراد بعينهم لتحقيق مصالح خاصة أو لايتراهم مقابل التوقف عن المسامح بسمعته، نظرا لأن عددا كبيرا من هذه الأخبار غالبا ما يتم تأطيره في

(١) إبراهيم دافع. "معصلة حقوق الصحفيين وحقوق الناس"، (جريدة الأهرام، عدد بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠٠٦) ص ١٠.

إطار شخصي "Personal Frame"، بحيث يتعرض لسمات الشخصية المعنية بالخبر المجهول وحياتها الخاصة وعلاقاتها الاجتماعية بالآخرين. هذا بالإضافة إلى أن معظم الأخبار المجهلة يأتي في إطار للصراع "Conflict Frame" موزعا ما بين صراع متوسط والذي يركز على قضايا حساسة مثل الانتخابات السياسية والفساد الوظيفي والرشاوى والوساطة، وصراع محدود والذي يضم الأخبار الخاصة بتجوم الفن والرياضة والشخصيات البارزة في المجتمع والحوادث والفضائح. ذلك وفقا لنتائج للدراسة الحالية.

وعلى الرغم من أن تقرير الممارسة الصحفية الصادر عن المجلس الأعلى للصحافة لعام ٢٠٠٧ قد أشار لانخفاض واضح في نسبة الأخبار المجهلة في الصحف المختلفة مقارنة بالسنوات الماضية، حيث بلغ عددها ١٢٤٠ خبر مجهول في الصحف المختلفة لعام ٢٠٠٧، في حين كان عددها قد وصل وفقنا لتقرير المجلس لعام ٢٠٠٥ إلى ٤٤٩١ خبر مجهول^(١)، إلا أنه يصعب توقع اختفاء هذه الظاهرة تمامًا من الصحف المصرية، والتي تعتمد عليها بعض الصحف والمجلات لجذب القراء وزيادة التوزيع، لذا فقد توصلت بعض الدراسات والمؤسسات الإعلامية في العالم الغربي لوضع مجموعة من الأسس للتعامل مع المصادر المجهلة وهي الظاهرة الأكثر انتشارا في وسائل الإعلام الغربي، حيث ترى الباحثة إمكانية تطبيق بعضها لمحاولة الحد من أو تقنين ظاهرة نشر الأخبار المجهلة في عالمنا العربي ووضع ضمانات لعدم استغلال الصحفيين لها في فبركة القصص غير الحقيقية أو انتهاك خصوصية الأفراد بحجة حق القراء في المعرفة، ويمكن التعرف على بعض هذه الأسس كما يلي^(٢):

(١) تقرير الممارسة الصحفية في الصحافة المصرية خلال العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧. (المجلس الأعلى للصحافة، القاهرة، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧).

(2) Jayendra Srinivasan. " Anonymous Source Usage in Traditional and Public Journalism during 2004 Election Campaign: A Content Analysis Study", (West Virginia University, Perley Isaac Reed School of Journalism, Morgantown, 2006) pp. 12:16.

- وضعت جريدة "الواشنطن بوست" في عام ١٩٩٩ قائمة إرشادات خاصة بإسناد المعلومات لمصادر ها، وذكرت بها أنه على الصحفيين قبل موافقتهم على تلقي أي معلومات دون إسناد لمصدرها أن يبذلوا أقصى جهدهم لإسناد هذه المعلومات لمصادر ها، وإذا لم يكن من المتاح ذلك، فعليهم أن يبحثوا عن مصدر آخر لهذه المعلومات، وإذا لم يكن من المتاح ذلك أيضا فعليهم أن يذكروا السبب الذي دفع المصدر لإخفاء هويته بحيث يتم نشر هذا السبب مع المعلومات التي صرح بها.

- أما وكالة أنباء "الأسوشيتد برس Associated Press" فقد حددت مجموعة من القواعد الصارمة والتي تحدد حالات معينة يسمح فيها الاعتماد على المصادر المجهلة، أهمها:

- أن تكون المادة المجهلة عبارة عن معلومات وليس آراء أفكار خاصة بالمصدر.
- ألا تتوافر هذه المعلومات إلا عن طريق هذا المصدر المجهل.
- أن يتسم المصدر المجهل بالصدق والأمانة ولأن يكون ذو مركز يؤكد دقة المعلومات التي صرح بها.
- أن يحصل الصحفي على موافقة رؤسائه قبل اللجوء للتجهيل، والذين يعتمدون للتأكد من اتساق المادة المجهلة مع المبادئ الخاصة بوكالة "الأسوشيتد برس AP" والتعرف على هوية المصدر مع الالتزام بالحفاظ على سرية، إضافة إلى التأكد من موافقة رئيس التحرير قبل النشر.

- توصل كل من "اتحاد مديري الأخبار الإذاعية والتلفزيونية The Radio-Television News Directors Association (RTNDA)" (٢٠٠٠)، وصحيفة "نيويورك تايمز" (٢٠٠٤)، وصحيفة "لوس أنجلوس تايمز" (٢٠٠٥)، وغيرها من المؤسسات الصحفية والإذاعية إضافة إلى بعض الدراسات الإعلامية التي أجريت في هذا المجال، توصلوا إلى

مجموعة من الأسس للمتبعة في حالة التعامل مع المصادر المجهلة كسن أهمها:

- التعرف بهوية المصدر كلما أمكن ذلك.
- أن يتم اللجوء إلى التجهيل كحل أخير بعد استنفاد الحلول الأخرى، بحيث ألا تكون هذه المعلومات متوفرة لدى مصادر أخرى معلومة.
- أن يكون رئيس التحرير على علم بهوية المصدر.
- أن تكون القصة للمجهلة على درجة كبيرة من الأهمية وتبتعد عن الابتذال، وأن تفيد الصالح العام والمجتمع، أو أن يكون سبب التجهيل هو عدم تعرض المصدر لأي أذى في حالة نشر هويته.
- أن يتم شرح الأسباب التي دفعت للاعتماد على التجهيل في الخبر المنشور.
- أن يلتزم الصحفي بوعده لحماية سرية المصدر مادام اتفق معه على ذلك.

مما سبق، فيمكننا الاستفادة من التجارب الغربية من أجل الوصول إلى أهم المبادئ العامة التي يجب على الصحفيين اتباعها قبل اللجوء إلى التجهيل في موادهم الصحفية، بحيث يتم وضع هذه المبادئ من قبل المؤسسة الصحفية ذاتها، أو المؤسسات ذات الصلة مثل المجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين، كما لابد من تفعيل هذه المبادئ والتأكد من تطبيقها على أرض الواقع، فقد يساعد ذلك في الحد من انتشار الظاهرة والتي بدأت بالفعل بالانحسار وفقاً لتقارير المجلس الصادرة عن عام ٢٠٠٧.

الخلاصة

تضمن المبحث الأول من هذا الفصل مفهوم حرية الصحافة وكيفية قياسها، وضمنات هذه الحرية ومعوقاتها، بالإضافة إلى وصف للوضع الراهن في بعض الدول العربية من خلال استعراض لتقرير عن حرية الصحافة في هذه الدول. وذلك مع الإشارة لأهمية أن تصاحب هذه الحرية مسئولية بحيث لا تكون حرية الصحافة حرية مطلقة.

أما في المبحث الثاني من الفصل فاستعرضت الباحثة من خلاله أخلاقيات مهنة الصحافة التي تتضمنها مبادئ الشرف الصحفية المختلفة باعتبارها أهم الأسس التي يجب أن يقوم عليها نظام الحرية المسئولة، كما تضمن استعراض لأهداف مبادئ الشرف الصحفي وأهم المواد المتعلقة بحقوق الصحفيين وواجباتهم والمرتبطة بموضوع الدراسة والتي حددها، ذلك بالإضافة إلى مجموعة من المقترحات التي وضعها الصحفيين من أجل محاولة تطوير التشريعات الصحفية في العالم العربي.

وبالنسبة للمبحث الثالث، فتناولت من خلاله مفهوم الأخبار المجهلة والتطور التاريخي لنشأتها في كل من الصحافة الغربية والصحافة المصرية، إضافة إلى استعراض إشكالية الأخبار المجهلة باعتبارها إحدى المخالفات الصحفية للعديد من الصحف وفقاً للتقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للصحافة. كما تم الإشارة إلى مجموعة من الأسس التي توصلت إليها بعض الدراسات والمؤسسات الإعلامية في العالم الغربي للتعامل مع المصادر المجهلة وهي الظاهرة الأكثر انتشاراً في وسائل الإعلام الغربي، حيث ترى الباحثة إمكانية تطبيق بعضها لمحاولة الحد من أو تقنين ظاهرة نشر الأخبار المجهلة في عالمنا العربي.

* * *

الفصل الثالث
نتائج الدراسة التحليلية
للمضمون الإخباري

أولاً: توصيف عينة الدراسة التحليلية:

استعانت الباحثة بأسلوب العينة العمدية لاختيار عينة من الصحف المصرية، وهي كالتالي:

- جريدة للجمهورية عينة ممثلة للصحف القومية.
 - جريدة الوفد عينة ممثلة للصحف الحزبية.
 - جريدة المصري اليوم عينة ممثلة للصحف الخاصة.
- وتمثلت العينة الزمنية في أعداد صحف للدراسة الصادرة خلال عام ٢٠٠٥، أي بدءاً من ٢٠٠٥/١/١ وحتى ٢٠٠٥/١٢/٣١.

مبررات اختيار العينة:

استندت الباحثة في اختيارها لعينة صحف الدراسة إلى تقارير الممارسة الصحفية للصحافة المصرية الصادرة عام ٢٠٠٤ باعتبارها آخر التقارير الصادرة خلال فترة إجراء البحث، وهو تقرير يصدره المجلس الأعلى للصحافة بصفة دورية، ويعتمد على تحليل مضمون جميع الصحف التي تصدر في مصر للوقوف على الأنواع المختلفة للمخالفات الصحفية التي تأتي بها تلك الصحف، وقد توصل التقرير إلى أن فئة عدم توثيق المعلومات ونشر الأخبار المجهلة تحتل النسبة الأكبر من إجمالي مخالفات الممارسة الصحفية لمختلف أنواع الصحف^(١).

إلا أنه تبين من نتائج التحليل عدم احتواء جريدة "المصري اليوم" على أي عدد من الأخبار المجهلة خلال فترة التحليل، وهو ما يتفق مع تقارير الممارسة التي أصدرها المجلس الأعلى للصحافة لعام ٢٠٠٥، لذا تقتصر نتائج الدراسة التحليلية هنا على تحليل جريدتي الوفد والجمهورية، حيث ورد في جريدة الوفد ٦٤٩ خبر مجهول، بينما كان عددها ١٤١ خبر مجهول في جريدة الجمهورية.

(١) تقرير الممارسة الصحفية في الصحافة المصرية خلال عام ٢٠٠٢. القاهرة، المجلس الأعلى للصحافة، ٢٠٠٢.

ثانيا: نتائج الدراسة التحليلية:

أولا: من حيث شكل الخبر:

١. أشكال المادة الإخبارية للمجهلة:

يوضح للجدول التالي أشكال للمادة الإخبارية للمجهلة في جريدتي الوفد والجمهورية.

جدول رقم (١)

أشكال المادة الإخبارية للمجهلة

شكل المادة الإخبارية المجهلة	الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
خبر قصير	٦٤٣	٩٩,٠٨	١٣٢	٩٣,٦٢	٧٧٥	٩٨,١٠
قصة إخبارية	٤	٠,٦٢	٥	٣,٥٥	٩	١,١٤
تقرير إخباري	١	٠,١٥	٣	٢,١٣	٤	٠,٥١
أخرى	١	٠,١٥	١	٠,٧٠	٢	٠,٢٥
الإجمالي	٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ارتفاع نسبة الأخبار المجهلة في جريدة الوفد أكثر من الجمهورية، فقد بلغ عدد الأخبار للمجهلة الواردة في جريدة الوفد خلال فترة التحليل ٦٤٩ خبراً، في حين بلغ عددها في جريدة الجمهورية ١٤١ خبراً.
- كان قالب الخبر القصير أكثر الأشكال الإخبارية استخداماً في عرض الخبر المجهل سواء في جريدة الوفد أو في جريد الجمهورية مقارنة بالأشكال الأخرى (قصة إخبارية، تقرير إخباري، وغيرها من الأشكال الأخرى) ويتفق ذلك مع كون الوظيفة الإخبارية هي الوظيفة الرئيسية لوسائل الإعلام.
- تضمنت فئة الأشكال الإخبارية الأخرى شكل التحقيق الصحفي في كلتا الجريدتين، حيث نشرت جريدة الوفد تحقيق صحفي عن

الانتهاكات الموجهة للمنتج للتلفزيوني لإيهاب طلعت، ذلك في ص ٣ من عدد يوم الاثنين الموافق ١٢ ديسمبر. بينما نشرت جريدة الجمهورية تحقيق صحفي عن وقائع غش في الامتحانات وتورط ابن عضو مجلس شعب في إحدى وقائع الغش تلك، ورد التحقيق في ص ١١ بعدد يوم الأربعاء الموافق ٣ أغسطس.

- هذه الفروق في أشكال المادة الإخبارية المجهلة في كلتا الجريدتين هي فروق جوهرية، حيث بلغت قيمة كا ٢١،٤٠ وهي قيمة دلالة عند مستوى دلالة ٠،٠١ ودرجات حرية ٣.

٢. زمن الخبر:

يوضح الجدول التالي زمن المادة الإخبارية المجهلة في جريدتي الوفد والجمهورية.

جدول رقم (٢)
زمن لخبر المجهل

زمن الخبر المجهل		الجمهورية		الوفد		الأجمالي	
نك	%	نك	%	نك	%	نك	%
١	٠,١٣	-	-	١	٠,١٥	١	٠,١٣
٦٣٩	٩٨,٤٦	١٣٧	٩٧,١٦	٧٧٦	٩٨,٢٣	١٣٧	٩٨,٢٣
٥	٠,٧٧	٢	١,٤٢	٧	٠,٨٨	٧	٠,٨٨
٤	٠,٦٢	٢	١,٤٢	٦	٠,٧٦	٦	٠,٧٦
٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠	١٤١	١٠٠

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ارتفاع نسبة الأخبار المجهلة المرتبطة بالحاضر في الجريدتين مقارنة بالأزمة الأخرى، فقد بلغ عدد الأخبار المجهلة المرتبطة بالحاضر الواردة في جريدة الوفد خلال فترة التحليل ٦٣٩ خبراً، أما في جريدة الجمهورية فبلغ عددها في ١٣٧ خبراً، في حين تزيد نسبة الأخبار التي تعرض أحداث متوقعة أو التي تحمل أكثر من زمن في جريدة الجمهورية مقارنة بجريدة الوفد. وعموماً يمكن القول إن

انخفاض نسبة الأخبار للمجھلة المرتبطة بأحداث متوقعة يمكن أن تنفي إمكانية اعتماد الأخبار المجهلة على التوقعات أو التنبؤات. هذه الفروق في زمن المادة الإخبارية المجهلة في كلتا الجريدتين هي غير جوهرية، حيث بلغت قيمة كا ١,٧٧ وهي قيمة غير دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ٣.

٣. وسائل إبراز الخبر المجهل:

أ- موقع المادة في الصحيفة:

يوضح الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية لموقع المادة في الصحيفة بالنسبة لجريدتي الجمهورية والوفد.

جدول رقم (٣)

موقع الخبر المجهل في الصحيفة

موقع المادة في الصحيفة	الوفد	الجمهورية		الإجمالي	
		عدد	%	عدد	%
صفحة يمين	٥٩٧	٩٢,٢٧	١٩	١٥,٧	٦١٦
داخلية	٥٠	٧,٧٣	١٠٢	٨٤,٣	١٥٢
الإجمالي	٦٤٧	١٠٠	١٢١	١٠٠	٧٦٨
صفحة أخيرة	٢	١٠٠	٤	١٠٠	٦
صفحة متخصصة	٦١٤	١٠٠	٩٦	١٠٠	٧١٠
ملحق	-	-	١٦	١٠٠	١٦

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- لا يوجد أخبار مجهلة يتم عرضها في الصفحة الأولى في أي من الجريدتين.
- عندما يتم عرض الأخبار المجهلة في صفحة داخلية فإن معظمها يتم عرضه في يمين الصفحة في جريدة الوفد بينما يتم في يسار الصفحة في جريدة الجمهورية. وقد يرجع ذلك لتركز الأخبار المجهلة في صفحات متخصصة، ففي جريدة الوفد نجد صفحة "العصفورة" وهي في اليمين من الجريدة وكذلك بالنسبة لركن

"صراع الدوائر" والذي تضمن عدد كبير من الأخبار المجهلة، وفي جريدة الجمهورية نجد ركن "ألق الأسرار" وهو في اليسار من الحريدة. وهذه الفروق في مكان عرض الخبر للمجهل في الصفحة الداخلية فروق جوهريّة حيث بلغت قيمة كا ٢ ٣٨٧,٤٧ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ١.

- ارتفاع عدد الأخبار المجهلة التي وردت في صفحة مخصصة في كلتا الجريدتين، حيث بلغ عددها في جريدة الوفد ٦١٤ خبراً، وفي جريدة الجمهورية ٩٦ خبراً، وقد يدل ذلك على اهتمام كل من الجريدتين بتخصيص صفحة خاصة أو ركن محدد لنشر الأخبار المجهلة، مثل "صفحة العصفورة" وركن "صراع الدوائر" بالنسبة للوفد، وركن "ألق الأسرار" وركن "سهران السكران" في ملحق دموع للنديم بالنسبة لجريدة الجمهورية.

ب- موقع للمادة بالصفحة:

يوضح الجدول التالي أن معظم الأخبار المجهلة يتم نشرها في قلب الصفحة سواء بالنسبة لجريدة الوفد أو للجمهورية، وهو من الأمكنة التي تتمتع بميزة استقرائية من حيث الإخراج الصحفي. تلاء أعلى يمين الصفحة للجريدتين، ثم أعلى يسار الصفحة للوفد. أما عن فئة أخرى فتشير إلى أن النشر كان على صفحة كاملة، حيث نشرت جريدة الوفد تحقيق صحفي عن حبس المنتج التليفزيوني إيهاب طلعت (ص ٣ عدد الاثنين ١٢ ديسمبر)، كما نشرت جريدة الجمهورية أيضاً تحقيق صحفي عن مهرجان للرقص الشرقي أقيم بأحد الفنادق، ونشر التحقيق على صفحة كاملة بالصور في ملحق دموع النديم (ص ١٠ عدد السبت ٩ يوليو)، وهذه الفروق جوهريّة حيث بلغت قيمة كا ٢ ٦٠,٣٢ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ٧.

جدول رقم (٤)

موقع الخبر المجهل في الصفحة

موقع المادة في الصفحة		الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أعلى يمين	١٠٩	١٦,٧٩	٤٣	٣٠,٥٩	١٥٢	١٩,٢٤	
أعلى يسار	١٠٠	١٥,٤١	٥	٣,٥٥	١٠٥	١٣,٢٩	
أسفل يمين	٤	٠,٦٢	١٠	٧,٠٩	١٤	١,٧٧	
أسفل يسار	١٨	٢,٧٧	٥	٢,٥٥	٢٣	٢,٩١	
قلب	٣٩٦	٦١,٠٢	٧٧	٥٤,٦	٤٧٣	٥٩,٨٨	
الأذين الأيمن	٢١	٣,٢٤	-	-	٢١	٢,٦٦	
أخرى	١	٠,١٥	١	٠,٧١	٢	٠,٢٥	
الإجمالي	٤٩٩	١٠٠	٤٩١	١٠٠	٧٨٦	١٠٠	

ج- مساحة المادة:

يوضح الجدول التالي إجمالي مساحة الموضوعات المجهلة التي وردت في كل من جريدتي الوفد والجمهورية، ويتضح تفوق نسبة مساحة الأخبار التي وردت في الوفد والتي بلغت ٨٠,٢٤%، على نسبة مساحة الأخبار التي وردت في الجمهورية والتي بلغت ١٩,٧٦% فقط من إجمالي مساحة الأخبار المجهلة في كلتا الجريدتين، مما يؤكد زيادة اهتمام الوفد باعتبارها جريدة حزبية معارضة بلشر مثل هذه الأخبار المجهلة وعلى مساحات كبيرة.

جدول رقم (٥)

مساحة الخبر المجهل

النسبة المئوية	مساحة المادة المجهلة بسم	الجريدة
٨٠,٢٤ %	١٩٥٥٩,٥٢ سم ٢	الوفد
١٩,٧٦ %	٤٨١٧,١٢ سم ٢	الجمهورية
١٠٠ %	٢٤٣٦٠,٦٤ سم ٢	المجموع

د- العناوين:

يوضح الجدول التالي لل تكرارات والنسب المئوية لعناوين المادة في الصحيفة بالنسبة لجريدتي الجمهورية والوفد.

جدول رقم (٦)

عناوين الخبر المجهول

العناوين		الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
ن	%	ن	%	ن	%	ن	%
عريض	١	٠,١٥	١	٠,٧١	٢	٠,٢٥	
ممتد	٥٥	٨,٤٨	٨	٥,٦٧	٦٣	٧,٩٨	
عمودي	٥٥٣	٨٥,٢١	١٠٠	٧٠,٩٢	٦٥٣	٨٢,٦٦	
بدون	٤٠	٦,١٦	٣٢	٢٢,٧٠	٧٢	٩,١١	
الإجمالي	٦٤٩		١٤٠		٧٤٠		

يتضح من الجدول أن معظم الأخبار المجهلة يتم عرضها بعناوين عمودية بالنسبة لجريدتي الوفد والجمهورية، ويرجع ذلك إلى أن معظم الأخبار المجهلة وردت في صفحات أو أركان متخصصة والتي أحيانا يكون لها عنوانها الخاص، مثل "عمود أكشن" في الجمهورية وركن "صراع الدوائر" في الوفد. وهذه الفروق جوهريّة حيث بلغت قيمة كا ٢ ٤٠,١٤ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ٣.

هـ- الألوان المستخدمة:

يوضح الجدول التالي لل تكرارات والنسب المئوية لمدى استخدام الألوان في المادة الصحفية بالنسبة لجريدتي الجمهورية والوفد.

جدول رقم (٧)

الألوان المستخدمة في الخبر المجهل

الألوان	الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
لون واحد	٥٨٦	٩٠,٢٩	١١١	٧٨,٧٢	٦٩٧	٨٨,٢٣
أكثر من لون	٦٣	٩,٧١	٣٠	٢١,٢٨	٩٣	١١,٧٧
الإجمالي	٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن معظم الأخبار المجهلة يتم عرضها في لون واحد بالنسبة لجريدتي الوفد وللجمهورية، وهذه الفروق جوهريّة حيث بلغت قيمة ك ٢ ١٤,٩٣ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ١، و- الإطارات؛

يوضح الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية لمدى استخدام الإطارات للمادة الصحفية بالنسبة لجريدتي الجمهورية والوفد.

جدول رقم (٨)

إطارات الخبر المجهل

الإطارات	الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
بإطار	٣٥	٥,٣٩	١١٠	٧٨,٠١	١٤٥	١٨,٣٥
بدون إطار	٦١٤	٩٤,٦	٣١	٢١,٩٩	٦٤٥	٨١,٦٥
الإجمالي	٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠

يتضح من الجدول أن معظم الأخبار المجهلة يتم عرضها في إطار بالنسبة لجريدة الجمهورية، وبدون إطار بالنسبة لجريدة الوفد، وقد يرجع ذلك لاعتماد جريدة الوفد في نشر معظم أخبارها المجهلة في صفحة متخصصة وهي "صفحة

العصفورة"، وهذه الفروق جوهريّة حيث بلغت قيمة χ^2 ١٤,٩٣ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ١.

ز - اللغة المستخدمة:

يوضح الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية للغة المستخدمة في المادة الصحفية بالنسبة لجريدتي الجمهورية والوفد.

جدول رقم (٩)

اللغة المستخدمة في الخبر المحول

اللغة المستخدمة	الوفد	الجمهورية	الإجمالي	الوفد	الجمهورية	الإجمالي
الفصحى البسيطة	٥٥	٨,٤٧	٩٠	٦٣,٨٣	١٤٥	١٨,٣
الفصحى البسيطة والعامية	٥٩٤	٩١,٥٣	٥١	٣٦,١٧	٦٤٥	٨١,٦
الإجمالي	٦٤٩	١٠٠	٢٠١	١٠٠	٦٤٩	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن معظم الأخبار المجهلة في جريدة الجمهورية يتم عرضها بلغة الفصحى البسيطة، وهي اللغة الغالب استخدامها في الصحافة عموماً، وبلغت الفصحى البسيطة والعامية معاً بالنسبة لجريدة الوفد، نتيجة لما تضيفه اللغة العامية من طابع السخرية على الخبر، والذي يتماشى مع طبيعة جريدة الوفد باعتبارها جريدة معارضة. وهذه الفروق جوهريّة حيث بلغت قيمة χ^2 ٢٣٦,٨٥ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ١.

ح - استخدام إحصائيات:

يوضح الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية لمدى استخدام الإحصائيات في المادة الصحفية بالنسبة لجريدتي الجمهورية والوفد.

جدول رقم (١٠)

الإحصائيات الواردة في الخبر المجهول

استخدام إحصائيات		الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
ن	%	ن	%	ن	%	ن	%
يوجد	١١٨	١٨,١٨	١٣	٩,٢٢	١٣١	١٦,٥٨	
لا يوجد	٥٣١	٨١,٨٢	١٢٨	٩٠,٧٨	٦٥٩	٨٣,٤٢	
الإجمالي		٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠

يتضح من الجدول أن معظم الأخبار المجهلة يتم عرضها بدون إحصائيات بالنسبة لجريدتي الجمهورية والوفد، في حين اهتمت الوفد بنشر إحصائيات بنسبة أكبر من الجمهورية. والجدير بالذكر أن نشر إحصائيات دالة مرتبطة بموضوع الخبر من شأنه أن يزيد من مصداقيته وتأكيد ما ورد به من معلومات. وهذه الفروق الجوهرية حيث بلغت قيمة كا ٢١ ٦,٧٣ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ١.

ط- الصور المصاحبة:

يوضح الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية لمدى استخدام لصور في المادة الصحفية بالنسبة لجريدتي الجمهورية والوفد، والذي من شأنه أن يلفت الانتباه للخبر ويبرزه.

جدول رقم (١١)

الصور المصاحبة للخبر المجهول

استخدام صور		الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
ن	%	ن	%	ن	%	ن	%
بصور	٢٣	٣,٥٦	٥	٣,٥٥	٢٨	٣,٥٤	
بدون صور	٦٢٦	٩٦,٤٥	١٣٦	٩٦,٤٥	٧٦٢	٩٦,٤٦	
الإجمالي		٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠

ثانيا: من حيث الألوان:

جدول رقم (١٣)

استخدام الألوان في الصور المصاحبة للخبر المجهل

الصور المصاحبة	الوفد	%	ك	الجمهورية	%	ك	الإجمالي	%
ملونة	٣	١٣,٠٤	٣	٦٠	٦	٢١,٤٣		
غير ملونة	٢٠	٨٦,٩٦	٢	٤٠	٢٢	٧٨,٥٧		
الإجمالي	٢٣	١٠٠	٥	١٠٠	٢٨	١٠٠		

يشير الجدول السابق إلى أن معظم الصور المصاحبة في جريدة الوفد كانت غير ملونة، بعكس جريدة الجمهورية التي جاءت معظم الصور المصاحبة فيها ملونة، وقد يعود ذلك لكثرة عدد للصفحات الملونة في الجمهورية مقارنة بالوفد، إضافة لإصدارها لملاحق متخصصة.

ثالثا: من حيث المساحة:

جدول رقم (١٤)

مساحة الصور المصاحبة للخبر المجهل

الجريدة	مساحة الصور المصاحبة للخبر المجهل	النسبة المئوية
الوفد	٧٦١,٥ سم ^٢	٤٦,٨٠ %
الجمهورية	٨٦٥,٧٥ سم ^٢	٥٣,٢٠ %
المجموع	١٦٢٧,٢٥ سم ^٢	١٠٠ %

يوضح الجدول السابق إجمالي مساحة الصور المصاحبة للأخبار المجهلة التي وردت في كل من جريدتي الوفد والجمهورية، ويتضح تقارب نسبة مساحة الصور التي وردت في كلتا الجريدتين بزيادة طفيفة في جريدة الجمهورية، حيث بلغت في الوفد ٤٦,٨٠ %، في حين بلغت في الجمهورية ٥٣,٢٠ %، وقد يرجع ذلك إلى كثرة عدد للصفحات الملونة في جريدة الجمهورية إضافة إلى الملاحق

الخاصة بها والتي تعتمد بشكل كبير في صفحاتها على عنصرى الألوان والصور .

ثانياً: من حيث مضمون الخبر:

١. موضوع الخبر:

يوضح الجدول التالي تكرارات ونسب أنواع الموضوعات الواردة بالأخبار المجهلة في صحف التحليل:

جدول رقم (١٥)

موضوع الخبر المجهل

موضوع الخبر	الوفد		الجمهوريات		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
سياسي	٢٨٠	٤٣,١٤	٧١	٥٠,٣٥	٣٥١	٤٤,٤٣
اجتماعي	٢٢٤	٣٤,٥٢	١٨	١٢,٧٧	٢٤٢	٣٠,٦٣
اقتصادي	١٧	٢,٦١	٢	١,٤١	١٩	٢,٤١
علمي	١	٠,١٥	—	—	١	٠,١٣
فني	١٥	٢,٣١	٢٩	٢٠,٥٧	٤٤	٥,٥٦
ثقافي	١٢	١,٨٤	٢	١,٤٢	١٤	١,٧٧
عسكري	١	٠,١٥	—	—	١	٠,١٣
ديني	١	٠,١٥	—	—	١	٠,١٣
إنساني	٤٥	٦,٩٣	١٨	١٢,٧٧	٦٣	٧,٩٧
رياضي	٣٧	٥,٧١	—	—	٣٧	٤,٦٨
أخرى	١٦	٢,٤٦	١	٠,٧١	١٧	٢,١٥
الإجمالي	٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن الموضوعات السياسية كانت أكثر الموضوعات التي ركزت عليها الأخبار المجهلة في كلتا الجريدتين، وقد يرجع ذلك لموكة فترة التحليل مع انتخابات الرئاسة في عام ٢٠٠٥. تلاها الموضوعات الاجتماعية بالنسبة لجريدة الوفد، والفنية بالنسبة لجريدة

الجمهورية. وهذه الفروق جوهريّة حيث بلغت قيمة كا ٢ ١٠٤,٦٦ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ١٠.

ركزت الأخبار السياسيّة على تناول موضوعات مثل الانتخابات وأخبار خاصّة بالمرشحين ونواب البرلمان والمسؤولين السياسيين بالدولة. بينما تناولت الأخبار لاجتماعية الأخبار الخاصّة بالإداريين التابعيين للدولة وصفوة المجتمع ونشاطاتهم وعلاقتهم الاجتماعيّة، والجدير بالذكر أن معظم الموضوعات الاجتماعيّة في كلتا الجريدتين كان لها جانب سياسي، بحيث ركزت في جزء كبير منها على تناول الحياة الاجتماعيّة للوزراء والمسؤولين السياسيين خاصّة الحكوميين، وفسادهم والمخالفات التي يقومون بها كالوساطة والإهمال وإهدار الأموال العامة والرشاوى. تضمنت فئة (أخرى) موضوعات متنوعة حيث شملت الموضوعات الصحيّة والتعليمية والبيئية وغيرها من الموضوعات الأخرى.

٢. الموقع الجغرافي للخبر:

يوضح الجدول التالي تكرارات ونسب الأخبار المجهلة وفقاً لموقعها الجغرافي:

جدول رقم (١٦)

الموقع الجغرافي للخبر المجهل

موقع الخبر الجغرافي		الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
٦٤٤	٩٩,٢٣	١٣٨	٩٧,٨٧	٧٨٢	٩٨,٩٩		
٢	٠,٣٠	١	٠,٧١	٣	٠,٣٨		
٢	٠,٣١	-	-	٢	٠,٢٥		
١	٠,١٦	٢	١,٤٢	٣	٠,٣٨		
٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠		

يتضح من الجدول أن معظم الأخبار المجهلة محلية سواء كانت في جريدة الجمهورية أو جريدة الوفد، بحيث جاءت الأخبار للعربية والدولية بنسبة ضئيلة في كلتا الجريدتين، وكذلك بالنسبة للأخبار التي لم يتحدد موقعها. وهذه الفروق

غير جوهريّة حيث بلغت قيمة كا ٢ ٥,٨٢ وهي غير دالة عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٣.

٣. مصدر الخبر:

يشير الجدول التالي إلى تكرارات ونسب الأخبار المجهلة وفقاً لمصادرها:

جدول رقم (١٧)

مصدر للخبر المجهل

مصدر الخبر	الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
مصدر معلوم	١٥	٢,٣١	٩	٦,٣٨	٢٤	٣,٠٤
مصدر مجهول	٥	٠,٧٧	٩	٦,٣٨	١٤	١,٧٧
غير محدد	٦٢٩	٩٦,٩٢	١٢٣	٨٧,٢٣	٧٥٢	٩٥,١٩
الإجمالي	٦٤٩	١٠٠	١٣١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن أكثر من نصف عينة الأخبار المجهلة غير محددة المصدر في كلتا الجريدتين (أي لم يذكر في الخبر أي مصدر)، بحيث مثلت الأخبار المجهلة غير محددة المصدر ٩٥,١٩% من العينة الكلية، إلا أن النسبة في جريدة الوفد جاءت أكبر منها في جريدة الجمهورية. في حين بلغت نسبة الأخبار التي أسندت لمصادر مجهولة ٣,٠٤% من إجمالي الأخبار المجهلة، والتي أشارت لها جريدة الوفد بعبارات مثل: "مصدر زى الفل"، "مصدر سري"، "مصادر سياسية"، وبالمثل جريدة الجمهورية والتي استخدمت عبارات مثل: "الخبثاء"، "أبناء الوادي". وهذه للفروق جوهريّة حيث بلغت قيمة كا ٢ ٢٩,٠٥ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ٣.

٤. نوع الشخصية المعنية بالخبر:

يشير الجدول التالي إلى تكرارات ونسب أنواع الشخصيات المعنية بالخبر

المجهل، والجدير بالذكر إمكانية أن يتناول الخبر أكثر من شخصية واحدة:

جدول رقم (١٨)

نوع الشخصية المعنية بالخبر المجهول

نوع الشخصية المعنية		العدد		النسبة المئوية		الإجمالي	
مستول	عامة	عدد	%	عدد	%	عدد	%
سياسية	مستول	٧٢	٢٣,١٥	٧٠	٨٤,٣٤	١٤٢	٣٦,٠٤
شخصية عامة		٢٣٩	٧٦,٨٥	١٣	١٥,٦٦	٢٥٢	٦٣,٩٦
الإجمالي		٣١١		٨٣		٣٩٤	
اقتصادية	مستول	٢٠	٤٠,٨٢	٢	٢٠	٢٢	٣٧,٢٩
عامة		٢٩	٥٩,١٨	٨	٨٠	٣٧	٦٢,٧١
الإجمالي		٤٩		١٠		٥٩	
عسكرية أو أمنية	مستول	٢	٦٦,٦٧	١	١٠٠	٣	٧٥
عامة		١	٣٣,٣٣	-	-	١	٢٥
الإجمالي		٣		١		٤	
إدارية	مستول	٨٣	١٠٠	٦	١٠٠	٨٩	١٠٠
الإجمالي		٨٣		٦		٨٩	
ملكية	مستول	١١	٣١,٤٣	٧	١٧,٩٥	١٨	٢٤,٣٢
عامة		٢٤	٦٨,٥٧	٣٢	٨٢,٠٥	٥٦	٧٥,٦٨
الإجمالي		٣٥		٣٩		٧٤	
دينية	عامة	١	١٠٠	-	-	١	١٠٠
الإجمالي		١		١		١	
رياضية	مستول	٢٥	٨٠,٦٥	١	١٠٠	٢٦	٨١,٢٥
عامة		٦	١٩,٣٥	-	-	٦	١٨,٧٥
الإجمالي		٣١		١		٣٢	
شخصية اعتبارية		٤٨	١٠٠	٤	١٠٠	٥٢	١٠٠
غير محددة		٣١	١٠٠	١	١٠٠	٣٢	١٠٠
أخرى		٦٦	١٠٠	٢	١٠٠	٦٨	١٠٠

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ارتفاع عدد الشخصيات السياسية للمعنية بالخبر المجهل في كلتا الجريدتين، بحيث جاءت في المرتبة الأولى من بين الشخصيات الأخرى، تلاها في المرتبة الشخصيات الإدارية بالنسبة لجريدة الوفد، والشخصيات الفنية بالنسبة لجريدة الجمهورية.
 - كانت معظم الشخصيات السياسية التي تناولتها الأخبار المجهلة في الوفد شخصيات عامة، مثل نواب المجالس والمرشحين السياسيين وأعضاء الأحزاب السياسية، بعكس جريدة الجمهورية التي تناولت أخبارها شخصيات سياسية مسئولة بشكل أكبر مثل الوزراء والمحافظين ومسؤولي الدولة.
 - ارتفاع عدد الشخصيات التي لم يتحدد نوعها في الوفد أكثر من الجمهورية، واستخدمت الوفد العديد من التعبيرات مثل: (وحيد عصره، أحد المحاسيب، مسئول كبير... إلخ)، بينما جاءت في الجمهورية شخصية واحدة فقط لم يحدد نوعها حيث تشير لها ب (صاحب مركز مرموق).
 - تنوعت الشخصيات التي تنتمي لفئة أخرى، وجاء عددها في جريدة الوفد ٦٦ شخصية تضمنت مدرسين ومحامين ومستشارين وأطباء ومهندسين وغيرهم من الشخصيات الأخرى، في حين تضمنت فئة أخرى شخصيتين فقط في جريدة الجمهورية، أحدها طبيب والأخرى أستاذ جامعي.
 - لم تتضمن الأخبار المجهلة عينة الدراسة أي شخصيات إدارية عامة، كما لم تتضمن أيضا أي شخصيات دينية مسئولة.
٥. جنسية الشخصية المعنية بالخبر:

يتضح من الجدول التالي أن معظم للشخصيات في الخبر المجهل بجريدة الوفد هي شخصيات مصرية وكذلك في جريدة الجمهورية، بحيث مثلت ٩٥,٦% من العينة الكلية. والجدير بالذكر أن جميع الأخبار المجهلة التي تناولت أكثر من شخصية واحدة، كانت جميعها تحمل نفس الجنسية. وهذه الفروق

جوهريه حيث بلغت قيمة كا ٢٦,١٠ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ٣.

جدول رقم (١٩)

جنسية الشخصية المعنية بالخبر المجهول

الجنسية	الوقت		الجمهورية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
مصري	٦٣٤	٩٧,٦٩	١١٩	٨٤,٤٠	٧٥٣	٩٥,٦٢
عربي	٤	٠,٦٢	٢	١,٤٢	٦	٠,٧٦
أجنبي	٥	٠,٧٧	-	-	٥	٠,٦٣
غير محدد	٦	٠,٩٢	٢٠	١٤,١٨	٢٦	٣,٢٩
الإجمالي	٦٤٩		١٤١		٧٩٠	

٦. أطر الشخصية:

يشير لجدول التالي إلى تكرارات ونسب أطر الشخصية المستخدمة في الخبر المجهول:

جدول رقم (٢٠)

أطر الشخصية للمعنية بالخبر المجهول

أطر الشخصية	الوقت		الجمهورية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
إطار شخصي	٥٧	٨,٧٨	٣٦	٢٥,٥٣	٩٣	١١,٧٧
إطار اجتماعي	٥٥٧	٨٥,٨٣	١٠٣	٧٣,٠٥	٦٦٠	٨٣,٥٤
إطار العلاقات الاجتماعية والأسرية	٣٥	٥,٣٩	٢	١,٤٢	٣٧	٤,٦٨
الإجمالي	٦٤٩		١٤١		٧٩٠	

يتضح من الجدول السابق تركيز الأخبار المجهلة على تقديم الشخصية المعنية بالخبر في إطار اجتماعي بالنسبة لكلا الجريدتين، يليه الإطار الشخصي ثم إطار العلاقات الاجتماعية والأسرية. وهذه الفروق جوهريه حيث بلغت قيمة كا ٣٣,٧٧ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ٢.

التحليل الكيفي لأطر الشخصية:

• ركزت الأخبار المجهلة على الإطار الاجتماعي للشخصية المعنية بالخبر المجهل وتناول الجوانب الاجتماعية للشخصية والأدوار التي تقوم بها ضمن الأسرة والمجتمع، وجاءت في الوفد بنسبة أكبر من الجمهورية، ومثال على ذلك خبر في الوفد في عدد الخميس (٩ يونيو) بالصفحة الثانية (العصفورة) عن عزل مدرّس بسبب إعطائه دروساً خصوصية بالإجبار لتلاميذ المدرسة التي يعمل بها، وخبر آخر في الجمهورية بصفحة ٢٣ من عدد الخميس (١ سبتمبر) عن وزير يشغل منصبه منذ ١٨ سنة.

• جاءت الأخبار المجهلة التي تركز على الإطار الشخصي للشخصية المعنية في المرتبة الثانية في كلتا الجريدتين ولكن بنسبة أكبر في الجمهورية، وركزت هذه الأخبار على معلومات وصفات خاصة بالشخصية، ومنها خبر ورد في الجمهورية في صفحة ١٠ من ملحق دموع الندم لعدد السبت (٦ أغسطس) في ركن "سهران السكران"، جاء الخبر عن راقصة تخالف قواعد أحد الفنادق وترفض لفتيشها، وصفها الخبر بأنها راقصة درجة ثالثة وجاهلة ولسانها طويل وعلدية. وخبر آخر ورد في الوفد (الأربعاء ٢٦ أكتوبر ص ٤ "ركن صراع الدوائر") عن "مرشح مريض نفسياً".

• جاء إطار العلاقات الأسرية والاجتماعية في المرتبة الأخيرة في كلتا الجريدتين ولكن بنسبة أكبر في الوفد، بحيث ركزت الأخبار هنا على علاقات الشخصية المعنية بالآخرين من الأسرة والمجتمع. فعلى سبيل المثال خبر ورد في الوفد في صفحة للعصفورة من عدد الخميس (١٥ ديسمبر) عن رئيس اتحاد رياضي يستغل علاقته بعضو مجلس إدارة مشهور بالإمبراطور ليدعم مركزه، وخبر آخر في الجمهورية (الأربعاء ٣ أغسطس ص ١١) عن ابن أحد أعضاء مجلس الشعب وتورطه في واقعة غش بالامتحانات.

٧. السمات البارزة للشخصية:

يشير الجدول التالي إلى تكرارات ونسب السمات البارزة للشخصية
لمعنية بالخبر للمجهول:

جدول رقم (٢١)

السمات البارزة للشخصية المعنية بالخبر المجهول

السمات البارزة للشخصية		الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٦٤٩	١٠٠	١٤١	١٠٠	٧٩٠	١٠٠		
٢٢٩	٣٥,٢٨	٣٨	٢٦,٩٥	٢٦٧	٣٣,٧٩		

يتضح من الجدول السابق أن جميع الأخبار المجهلة قد ورد بها سمات
تقريرية للشخصية المعنية بالخبر، والتي تصف الشخصية أو تلمح لها بذكر
سمات واضحة فيها ليسهل التعرف عليها، في حين أن نسب قليلة منها ورد بها
سمات تقييمية، جاءت بنسبة أكبر في الوفد التي استخدمت تعبيرات مثل
(مرشح خائب- قراقوش- موكروس- سيد قراره- البية المفترى- مفلوت
اللسان- موظف غيور- نائب آخر زمانه...إلخ) وهي في معظمها تعبيرات
ساخرة، أيضا استخدمت الجمهورية تعبيرات مثل: (ممثلة فاشلة- راقصة نصف
معروفة- نواب الفضائيات...إلخ). ولاشك أن السمات التقييمية للشخصية من
شأنها وضع الشخصية في إطار محدد يسعى كاتب الخبر من خلاله لعرض
صورة معينة للشخصية (كما يراها هو) والتأثير بها على رؤية المتلقي ورأيه
واتجاهه نحو هذه الشخصية.

٨. أطر الأفعال المعندة للشخصية:

يشير الجدول التالي إلى تكرارات ونسب أطر الأفعال المعندة للشخصية
لمعنية بالخبر للمجهول:

جدول رقم (٢٢)

الأفعال المسندة للشخصية المعنية بالخبر المجهول

الأفعال المسندة للشخصية		الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أفعال قامت بها	إيجابية	١١	١,٨٢	-	-	١١	١,٥٠
الشخصية	سلبية	٥٨٣	٩٦,٢٠	١٠٢	٧٩,٠٧	٦٨٥	٩٣,٢٠
	محايدة	١٢	١,٩٨	٢٧	٢٠,٩٣	٣٩	٥,٣٠
الإجمالي		٦١٤	١٠٠	١٢٩	١٠٠	٧٢٥	١٠٠
أفعال تعرضت	إيجابية	١	٢,١٣	١	٥,٥٦	٢	٣,٠٨
لها الشخصية	سلبية	٤٦	٩٧,٨٧	١٧	٩٤,٤٤	٦٣	٩٦,٩٢
الإجمالي		٤٧	١٠٠	١٨	١٠٠	٦٥	١٠٠

يتضح من الجدول السابق ارتفاع نسبة الأخبار المجهلة التي ركزت على ذكر أفعال قامت بها للشخصية المعنية بشكل عام أكثر من الأخبار التي ركزت على ذكر أفعال تعرضت لها الشخصية في كلتا الجريدتين، وذلك في إطار سلبي.

التحليل الكيفي لأطر الأفعال المسندة للشخصية:

- جاءت الأخبار المجهلة التي تتناول أفعال سلبية قامت بها الشخصية المعنية في المرتبة الأولى بكلتا الجريدتين، بحيث استخدمت هذه الأخبار عبارات وكلمات توحي بسلبية الفعل التي أُنْتُ به الشخصية، فعلى سبيل المثال نجد أحد الأخبار التي وردت في الجمهورية (الخميس ٢٢ ديسمبر ص ٢٦) عن غضب مطربة لصفر حجم الصورة المنشورة لها بإحدى الصحف، يصف للخبر هنا سلبية هذا الفعل من خلال السخرية من المطربة وللتقليل من قيمتها الفنية وعدم شهرتها. وخير آخر في الوفد (الخميس ٢١ إبريل ص ٢ "العصفورة") عن مشاجرة بين بعض النواب يصفها بأنها "وصلة رديح".

- تلا ذلك في المرتبة الأخبار المجهلة التي تتناول أفعال إيجابية قامت بها الشخصية المعنية، وذلك في جريدة الوفد فقط، مثل خبر ورد في صفحة العصفرة من عدد الخميس ٢٦ مايو استُخدم كلمات إيجابية مثل "رئيس نادي يقوم بثورة لوقف أعمال السلب والنهب، ثم نُسألي بعدها الأخبار المجهلة التي تعرض الأفعال التي قامت بها الشخصية المعنية في إطار محايد في كلتا الجريدتين، والتي تضمنت أخبار مثل: - شخصية سياسية كبيرة ستخوض الانتخابات (الوفد، الجمعة ٧ أكتوبر ص ١٠ "ركن صراع الدوائر") - محافظ يثمنى العودة للتدريس في الجامعة (الجمهورية، الخميس ١٥ ديسمبر ص ٢٣ "صفحة أدق الأسرار") وغيرها من الأخبار الأخرى.

- جاءت الأخبار المجهلة التي تتناول أفعال تعرضت لها الشخصية المعنية بأعداد ضئيلة في كلتا الجريدتين مقارنة بالعدد الكلي للأخبار عينة الدراسة، وكان معظمها في إطار سلبي في كلتا الجريدتين أيضاً، ومنها خبر ورد في الجمهورية (الخميس ١٥ ديسمبر ص ٢٦) عن أسرة صحفي كبير تتعرض للهولاء والطرد بعد وفاته، تلاها لأخبار المجهلة التي تناولت أفعال تعرضت لها الشخصية المعنية في إطار إيجابي وهما خبران، جاء أحدهما في الوفد (الأربعاء ٧ ديسمبر ص ١٠) عن حركة تغييرات في التلفزيون وتعيين رئيس جديد له، والآخر في الجمهورية (الجمعة ٢٥ نوفمبر بملحق "ستديو") عن حصول مماعدة مخرج على عقد عمل دائم بعد تعرضها لحادث.

٩. أسلوب عرض المعلومة في الخبر:

أ- من حيث مرجعية الخبر:

جدول رقم (٢٣)

مرجعية الخبر المجهل

المرجعية الخبر		الوقت		الجمهورية		الإجمالي	
ن	%	ن	%	ن	%	ن	%
٢٤٧	٣٨,٠٦	٦	٤,٢٦	٢٥٣	٣٢,٠٢		
٤١	٦,٣٢	٤	٢,٨٤	٤٥	٥,٧٠		
٣٦١	٥٥,٦٢	١٣١	٩٢,٩١	٤٩٢	٦٢,٢٨		
٤٩	١٤,٠٦	١٠٤	٧٠,٤٣	٢٩٠	٣٧,٠٠		

يشير الجدول السابق إلى أن نسبة كبيرة من الأخبار المجهلة كان غير محدد المرجعية، بحيث لم يتم نسب الخبر سواء للصحيفة أو للمحرر واستخدام عبارات مثل: "ترددت معلومات.. الخبثاء أكدوا.." مما يقلل من مصداقية الخبر، بعكس الأخبار التي نسبت على لسان الصحيفة واستخدمت جمل مثل "العصفورة تؤكد.. العصفورة تهمس.. علمت الجمهورية.. دموع الندم كانت هناك.." أو التي نسبت على لسان المحرر واستخدمت كلمات مثل "شاهدت.. سمعت.. تلقينا.. كنت هناك.. أنقل لكم.." وهذه الفروق غير جوهريّة حيث بلغت قيمة كا ٢٩,٦٥ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ٢.

ب- من حيث درجة التأكد من الخبر:

جدول رقم (٢٤)

صبغة التأكد في الخبر المجهل

درجة التأكد من الخبر		الوقت		الجمهورية		الإجمالي	
ن	%	ن	%	ن	%	ن	%
٦٤٣	٩٩,٠٨	١٤٠	٩٩,٢٩	٧٨٣	٩٩,١١		
٦	٠,٩٢	١	٠,٧١	٧	٠,٨٩		
٦٤٩	٩٩,٠٠	١٤١	٩٩,٠٠	٧٩٠	٩٩,٠٠		

يشير الجدول السابق إلى أن معظم الأخبار المجهلة في كلتا الحريدين جاء في إطار مؤكد (٩٩,١١% من العينة الكلية للأخبار)، بحيث استخدم الخبر جمل وكلمات تؤكد مصداقية الخبر مثل: (علمت العصفورة.. اتصل

بالجريدة.. العصفورة تؤكد.. رصنفا بالكلمة والصورة.. مسجلة ومذاعة..
 (إلخ) وهناك أخبار تضمنت صور لمستندات وإحصائيات تتعلق بموضوع
 الخبر (كصورة لوصل غرامة تأخير، أو صورة لقائورة تليفون أحد
 المسئولين)، وبعض الأخبار تكررت أرقام تؤكد صحة الخبر (كأرقام لوحة
 سيارة، أو مبالغ الرشاوى المدفوعة.. إلخ). بعكس الأخبار التي جاءت في
 إطار غير مؤكد والتي كانت نسبتها ضئيلة، بحيث استخدمت كلمات مثل
 (يشاع.. يتردد.. يقال.. إلخ). وهذه الفروق غير جوهرية حيث بلغت قيمة
 كا ٢١,٠٦١ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ١.

١٠. أطر اتجاه الخبر:

يوضح الجدول التالي تكرارات ونسب الأطر التي تحدد اتجاه الخبر
 المجهل في صحف التحليل:

جدول رقم (٢٥)

أطر اتجاه الخبر المجهل

أطر اتجاه الخبر		الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار
١٥,٠	١	-	-	-	-	١٣,٠	١
٩٩,٠٨	٦٤٣	٩١,٤٩	١٢٩	٩٧,٧٢	٧٧٢	٩٩,٠٨	٦٤٣
٧٧,٠	٥	٨,٥١	١٢	٢,١٥	١٧	٧٧,٠	٥
١٠٠,٠	٦٤٩	١٠٠,٠	١٤١	١٠٠,٠	٧٩٠	١٠٠,٠	٦٤٩

يشير الجدول إلى ارتفاع نسبة الأخبار المجهلة التي جاءت في إطار سلبي
 في كلا الجريدتين، يليها الإطار للمحايد في كلتا الجريدتين أيضا. وهذه الفروق
 جوهرية حيث بلغت قيمة كا ٣٣,١٥ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١
 ودرجات حرية ٢.

التحليل الكيفي لأطر اتجاه الخبر:

جاءت معظم الأخبار المجهلة في إطار سلبي، ومنها خبر إيجابي ورد
 في إطار سلبي في الوفد في عدد الخميس ٦ أكتوبر بصفحة
 العصفورة، والخبر عن أحد رؤساء الأحياء الذي يدعو أحد أقاربه

على افتتاح مخبره في نفس الحي، إلا أن رئيس الحي لم يحضر الافتتاح وأرسل عوضا عنه مسئولين في إدارة إشفالات الحي والترخيص والذين حرروا محضر لصاحب المخبر واتهموه بتشغيله بدون ترخيص وأغلقوه بالشمع الأحمر، يستخدم الخبر عبارات سلبية مثل "الأعجوبة الثامنة.. الدنيا لسة بخير!!..تم تشطيب الحفل... وخبر آخر ورد في الجمهورية (الخميس ٢٢ ديسمبر ص ٢٦) عن وزير يأخذ مشروعات وأفكار غيره ويعرضها على أنها نتاج عقله، حيث استخدم الخبر عبارات سلبية مثل: "هذه الدرجة تهون الكرامة من أجل المناصب؟!.. سعي وراء الاستمرار والبقاء.. ماذا نسمي هذا الوزير؟!.. سبحان الله العظيم!!..".

- جاءت الأخبار المجهلة التي عرضت في إطار محايد بنسب ضئيلة في كلتا الجريئتين كان أكبرها في الجمهورية، في حين جاء خبر واحد في إطار إيجابي ورد في جريدة الوفد (الثلاثاء ٢٩ مارس ص ١٠) وكان عن أحد الأمراء السعوديين الذي أرسل ماء زمزم لغسيل جثمان الفنان أحمد زكي.

١١. أنواع أطر المادة الإخبارية المجهلة:

يوضح الجدول التالي تكرارات ونسب أنواع الأطر الشائعة أو المهيمنة التي استخدمت في عرض الأخبار المجهلة في صحف التحليل:

جدول رقم (٢٦)

أنواع الأطر الخيرية للخبر المجهل

أنواع أطر المادة الإخبارية		الوفد		الجمهورية		الإجمالي	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
إطار الصراع المتوسط	٤٥٨	٧٠,٥٧	٨٢	٥٨,١٦	٥١٠	٦٨,٣٥	
إطار الصراع محدود	٦٤	٩,٨٦	٣٦	٢٥,٥٣	١٠٠	١٢,٦٦	

الإجمالي	٥٢٢	٥٨٦	٥	٢٠٨٩	٤٣	٨١٠,٤٤
إطار الاهتمامات الإنسانية	٢٨	٥,٨٦	٥	٢,٥٥	٤٣	٥,٤٤
إطار المسؤولية	١٦	٢,٤٧	٤	٢,٨٤	٢٠	٢,٥٣
إطار المبادئ الأخلاقية	٣٥	٥,٣٩	١٠	٧,٠٩	٤٥	٥,٧٠
إطار النتائج الاقتصادية	٣٨	٥,٨٥	٤	٢,٨٤	٤٢	٣,٣٢
الإجمالي	١١٧	٢٠,٥٧	٢٩	١٢,٣٢	١٤٠	١٨٠,٥٦

يشير الجدول السابق إلى النتائج التالية:

- جاء إطار الصراع في المرتبة الأولى من بين الأطر التي استخدمتها الأخبار المجهلة في كلتا الجريدتين، بحيث تمثلت نسبتها في جريدة الوفد بـ ٨٠,٤٣% من إجمالي الأخبار المجهلة التي وردت في جريدة خلال فترة التحليل، وفي الجمهورية بنسبة ٨٣,٦٩% من إجمالي الأخبار المجهلة التي وردت في الجريدة خلال فترة التحليل. وهذه الفروق جوهرية حيث بلغت قيمة كا ٢٨,٢٥ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ٥.
- لم ترد أي أخبار مجهلة في إطار الصراع العنيف، أي التي تشتمل على قدر كبير من الصراع، كأحداث القتل والعنف والاضطرابات والإرهاب.
- كان الصراع المتوسط أكثر أنواع أطر الصراع التي استخدمت في الأخبار المجهلة في كلتا الجريدتين والذي استخدم في تأطير أخبار تتعلق بالانتخابات وموضوعات مثل الفساد والرشاوى ومخالفات المسؤولين الحكوميين والوساطة والتزوير. ركز معظم هذه الأخبار على متابعة الانتخابات السياسية ونتائجها في جريدة الجمهورية، بينما ركزت جريدة الوفد في أخبارها على تناول حالات الفساد الحكومي والوظيفي وقد يرجع ذلك لطبيعتها باعتبارها جريدة معارضة.
- ارتفاع نسبة الأخبار المجهلة ذات الصراع المحدود في الجمهورية أكثر من الوفد والتي ركزت معظمها على أخبار الفنانين والحوادث

ذات الاهتمامات الإنسانية وعرض الخبر من الناحية الوجدانية أو العاطفية.

- جاء ترتيب أنواع الأطر بعد إطار الصراع الذي جاء في المرتبة الأولى وفقا لتكرارات الجدول و بالنسبة للهيئة الكلية كالتالي: إطار المبادئ الأخلاقية في المرتبة الثانية، ثم إطار الاهتمامات الإنسانية في المرتبة الثالثة، ثم إطار للنتائج الاقتصادية في المرتبة الرابعة، وإطار للمسئولية في المرتبة الأخيرة.

التحليل الكيفي لأطر للمادة الإخبارية المجهلة:

• إطار الصراع:

- غلب على الأخبار المجهلة استخدام إطار الصراع المتوسط، والذي يركز على صراعات مثل الانتخابات السياسية وقضايا الفساد الوظيفي والرشاوى والوساطة، واستخدمت هذه الأخبار عبارات وكلمات توحى بالصراع، مثل: - استغلال مرشح لنقابته في أعماله الانتخابية (الوفد، الخميس ٢٤ ديسمبر ص ٢ "العصفورة") - وزير يحاول التخلص من منافسيه (الجمهورية، ١٥ سبتمبر ص ٢٣ "أدق الأسرار") - ضبط مدير إدارة بالحصول على رشوة بالصوت والصورة (الجمهورية، الجمعة ٨ يوليو ص ١٤).

- جاء استخدام إطار الصراع للمحدود بنسبة ضئيلة في الأخبار عينه الدراسة، وهي الأخبار التي تحتوي على قدر محدود من الصراع مثل أخبار الفن والرياضة والبيئة والحوادث، ومن هذه الأخبار ما نشرته الجمهورية في ص ١٠ من ملحقها "دموع الندم" الصادر مع عددها ليوم السبت ٩ يوليو، حيث كان تحقيق صحفي عن مهرجان للرقص الشرقي وصراع بين راقصات معتزلات، وتضمن عبارات مثل "منافسة شديدة.. سحب البساط من تحت أقدامها.. تتسحب في هدوء.. تصاقتت دموعها لاستبعادها.. إلخ".

• إطار المبادئ الأخلاقية:

ركزت الأخبار المجهلة التي جاءت في إطار المبادئ على النواحي الأخلاقية للخبر أو للشخصية المعنية بالخبر المجهل، وعلى سبيل المثال جدد خبر ورد في الجمهورية عن مؤلف سينمائي مشهور أوقعته نزواته النسائية في موقف لا يحسد عليه عندما دعا وجه جديد لمتزله تحت ستار قراءة دورها في العمل الذي يكتبه، تضمن الخبر عبارات مثل "محض ادعاءات.. وعود من أجل الوصول إليها.. إلخ"

• إطار الاهتمامات الإنسانية:

تدولت الأخبار المجهلة التي جاءت في إطار الاهتمامات الإنسانية النواحي الوجدانية والعاطفية للخبر والتي تمس مشاعر القراء، واستخدمت عبارات مثل: " أين الكرلة؟.. أسرة معرضة للهول بسبب الدين.."، وعلى سبيل المثال لذكر خبر بعنوان "هكذا تعامل الفنانين؟! "الذي ورد في الوفد (الخميس ١٧ فبراير ص ٢ "العصفورة")، الخبر عن: أحد فناني اللحت الذي كان يعمل حوالي ٣٠ ساعة في أسبوع مهرجان شباب الجامعات بالمنصورة، وانتظر لساعات حتى يحضر له زملاؤه وجبة الغذاء، ثم قرر الذهاب للمطعم بملابس العمل المتسخة بالتراب، وكان الجوع قد قرصه بشدة، إلا أن رئيس المطعم عندما رآه صاح فيه باسمزاز "إيه اللي جابك هنا.. انتفضل لطلع بره!!" وخرج الفنان كسير!!1.

• إطار النتائج الاقتصادية:

ركزت الأخبار المجهلة التي جاءت في هذا إطار على النتائج المترتبة على الخبر وتأثيرها على الشخصيات المعنية، ومنها أحد الأخبار الذي ورد في الوفد (الخميس ٣١ مارس ص ٢ "العصفورة") والذي ينتقد "شخرة" رئيس شركة الجملة وتحركه في موكب فخيم وأنه يحقق "خسائر بالجملة" للشركة، ويتعجب الحبر من تدهور مبيعات الشركة التي وصلت ل ٤٠,٢١% مقارنة بالرئيس السابق الذي حقق ١١٠% كنسبة مبيعات كبيرة.

• إطار المسؤولية:

تناولت الأخبار للمجتهة التي جاءت في إطار للمسئولية المسئول عن الحدث، واقترح بعضها الطول أو للفعاليات المطلوبة لمواجهة هذا الحدث، وعلى سبيل المثال فنكر خبر ورد في الجمهورية (الخميس ١٤ يوليو ص ٢٥) عن بعض النواب الذي لقبهم بتوالب للفضائيات، وألقى عليهم مسؤولية الإضرار بسلامة الوطن والأمن القومي ومصالح الشعب، ذلك من خلال إساءة استخدامهم لحرية الرأي والتعبير بتصريحاتهم في الفضائيات والتي وصفها الخير بأنها تصريحات ناقدة نقد هادم من شأنه الإضرار بالمصلحة العامة، وطالب الخير المجلس برفع الحصانة عنهم ومحاكمتهم ومنعهم من الحديث باسم شعب مصر كحل مقترح لهذه المشكلة.

الخلاصة

عرضت الباحثة في الفصل السابق لنتائج الدراسة التحليلية والتي تناولت جميع الأخبار المجهلة المنشورة في جريحتي الوفد والجمهورية خلال عام ٢٠٠٥. وحلست الباحثة إلى أهم النتائج التالية:

- ❖ كان قالب الخبر القصير أكثر الأشكال الإخبارية استخداما في نشر الأخبار المجهلة.
- ❖ كانت الموضوعات السياسية أكثر الموضوعات التي ركزت عليها الأخبار المجهلة.
- ❖ ٩٥,١٩% من إجمالي الأخبار المجهلة كانت غير محددة المصدر.
- ❖ كان معظم الشخصيات المعنية بالخبر المجهل سياسية، بحيث كانت أكثرها شخصيات سياسية عامة في الوفد، وشخصيات سياسية مسئولة في الجمهورية.
- ❖ غلب استخدام الإطار الاجتماعي في الأخبار المجهلة بنسبة ٨٣,٥٤% من بين أطر للشخصية المعنية بالخبر المجهل.
- ❖ ارتفاع نسبة الأخبار المجهلة التي ركزت على نكر الأعمال التي قامت بها الشخصية المعنية بالخبر في إطار سلبي.
- ❖ ٩٧,٧٢% من إجمالي الأخبار المجهلة تستخدم الإطار السلبي من بين أطر اتجاه الخبر.
- ❖ ٦٨,٣٥% من إجمالي الأخبار المجهلة جاء في إطار صراع متوسط نظرا لتركيز الأخبار على الصراعات السياسية مثل الانتخابات وقضايا الفساد.

وستعرض الباحثة في الفصل التالي لنتائج الدراسة الميدانية التي أجريت على القائم بالاتصال.

* _ * _ *

الفصل الرابع
نتائج الدراسة
الميدانية للمقام بالاتصال

أولاً: توصيف عينة الدراسة الميدانية:

استعانت الباحثة بأسلوب العينة المتاحة لاختيار عينة من المحررين والصحفيين العاملين بصحف للدراسة ليتم تطبيق استبيان الدراسة عليهم، بحيث تكونت العينة من ٦٢ مفردة موزعة على صحف الدراسة الثلاثة وذلك بواقع ٢٣ صحفياً من جريدة الجمهورية ٢٠ صحفياً من جريدة الوفد و ١٩ صحفياً من جريدة المصري اليوم،

، وتم توصيفها كالآتي:

جدول رقم (٢٧)

توزيع عينة الصحفيين وفقاً للنوع

النوع	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكر	١٧	٧٢,٣	١٥	٧٥	١٢	٦٣,٢	٤٤	٧٢,١
أنثى	٥	٢٢,٧	٥	٢٥	٧	٣٦,٨	١٧	٢٧,٩
المجموع	٢٢	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٩	١٠٠	٦١	١٠٠

يشير الجدول السابق إلى أن معظم عينة الدراسة جاءت من الذكور بحيث مثلوا ٧٢,١% من العينة الكلية، في حين ٢٧,٩% فقط من العينة كان من الإناث.

جدول رقم (٢٨)

توزيع عينة الصحفيين وفقاً للمؤهل الدراسي

المؤهل الدراسي	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ليسانس أو بكالوريوس إعلام	١٢	٥٢,٢	٨	٤٠	١٦	٨٤,٢	٣٦	٥٨,١
ليسانس أو بكالوريوس آخر	٩	٣٩,١	٩	٤٥	٢	١٠,٥	٢٠	٣٢,٣
دراسات عليا	٢	٨,٧	٣	١٥	١	٤,٤	٦	٩,٧
المجموع	٢٣	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٩	١٠٠	٦٢	١٠٠

يشير الجدول السابق إلى أن أكثر من نصف العينة من خريجي كليات الإعلام والصحافة، في حين وجد أن ٣٢,٣% من العينة من خريجي كليات أو أقسام ليس لها علاقة بالصحافة والإعلام، مثل أقسام الفلسفة واللغة العربية واللغة الإنجليزية وعلم النفس وكليات التجارة والتربية والحقوق والعلوم السياسية والخدمة الاجتماعية.

جدول رقم (٢٩)

توزيع عينة الصحفيين وفقاً للموقع الوظيفي

الموقع الوظيفي	المجموع		الوقت		المصريين اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
محرر	٢	٨,٧	٥	٢٥	١٩	١٠٠	٢٦	٤١,٩
مساعد رئيس تحرير	٧	٣٠,٤	٤	٢٠	-	-	١١	١٧,٧
نائب رئيس قسم	١	٤,٤	-	-	-	-	١	١,٦
نائب رئيس تحرير	٦	٢٦,١	٤	٢٠	-	-	١٠	١٦,١
رئيس قسم	٤	١٧,٤	٤	٢٠	-	-	٨	١٢,٩
مدير تحرير	-	-	١	٥	-	-	١	١,٦
منصب آخر	٣	١٣	٢	١٠	-	-	٥	٨,١
المجموع	٢٣	١٠٠	٢٠	١٠	١٩	١٠٠	٦٢	١٠٠

يشير الجدول السابق إلى أن نسبة كبيرة من العينة وهي ٤١,٩% يمثلها المحررون. تضمنت فئة منصب آخر مناصب مثل نائب مدير التحرير ومساعد مدير التحرير.

جدول رقم (٣٠)

توزيع عينة الصحفيين وفقاً لمجال التخصص

المجموع	المصري: اليوم		الوفد		لجمهورية		مجال التخصص
	ك	%	ك	%	ك	%	
١٦	٧	٤٣,٨	٤	٢٥	٥	٣١,٣	سياسي
٤	-	-	٢	٥٠	٢	٥٠	اجتماعي
١٤	٥	٣٥,٧	٢	١٤,٣	٧	٥٠	اقتصادي
١	-	-	-	-	١	-	علمي
١١	٣	٢٧,٣	٤	٣٦,٤	٤	٣٦,٤	فني
٦	٤	٦٦,٧	١	١٦,٧	١	١٦,٧	ثقافي
٥	٣	٦٠	١	٢٠	١	٢٠	عسكري وأمني
١	-	-	-	-	١	١٠٠	حوادث وموضوعات إنسانية
٤	-	-	٢	٥٠	٢	٥٠	دولي
٦	٢	٣٣,٣	١	١٦,٧	٣	٥٠	رياضي
١٥	-	-	٥	٣٣,٣	١٠	٦٦,٧	مجال آخر

يشير الجدول السابق إلى أن أكثر المجالات التي تخصص فيها أفراد العينة كان المجال السياسي يليه مجالات أخرى، وأقلها كان المجال العلمي والحوادث والموضوعات الإنسانية. تضمنت فئة مجال آخر مجالات متنوعة مثل الشؤون الخارجية والتحقيقات الصحفية والمرجعة الصحفية والإخراج الصحفي إضافة للمجالات الصحية والغذية والقانونية.

جدول رقم (٣١)

توزيع عينة الصحفيين وفقا لمدة العضوية في النقابة

المجموع		المصري اليوم		الوفد		الجمهورية		مدة العضوية في نقابة الصحفيين
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٢٣,٣	١٤	٦٨,٤	١٣	٥	١	—	—	تحت التمرين
٣,٣	٢	١٠,٥	٢	—	—	—	—	غير عضو
٨,٣	٥	٢١,١	٤	٥	١	—	—	أقل من ٥ سنوات
١١,٧	٧	—	—	٢٠	٤	١٤,٣	٣	من ٥ - ١٠ سنوات
٣٠	١٨	—	—	٥٥	١١	٢٣,٣	٧	من ١٠ - ٢٠ سنة
٢٣,٣	١٤	—	—	١٥	٣	٥٢,٤	١١	أكثر من ٢٠ سنة
١٠٠	٦٠	١٠٠	١٩	١٠٠	٢٠	١٠٠	٢١	المجموع

يشير الجدول السابق إلى أن أكثر من نصف أفراد العينة العاملين في جريدة الجمهورية تزيد مدة عضويتهم في نقابة الصحفيين عن ٢٠ سنة، وبالنسبة للوفد نجد أن أكثر من نصف أفراد العينة العاملين بها تتراوح مدة عضويتهم في نقابة الصحفيين ما بين ١٠ إلى ٢٠ سنة، في حين نجد أن جميع أفراد العينة من العاملين في المصري اليوم لا تزيد مدة عضويتهم عن ٥ سنوات، حيث تتراوح مدة عضويتهم في النقابة ما بين فئات تحت التمرين وغير عضو وأقل من ٥ سنوات. وقد يرجع ذلك لحدثة صدور الجريدة نفسها مقارنة بجريدين مخضرمين كالجمهورية والوفد.

جدول رقم (٣٢)

توزيع عينة الصحفيين وفقا لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة		الجمهورية		نوف		المصري اليوم		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من ٥ سنوات	-	-	-			١٠	٥٢,٦	١٠	١٦,١
من ٥ - ١٠ سنوات	١	٤,٤	٣	١٥	٩	٤٧,٤	١٣	٢١	
من ١٠ - ٢٠ سنة	٦	٢٦,١	١٠	٥٠	-	-	١٦	٢٥,٨	
أكثر من ٢٠ سنة	١٦	٦٩,٦	٧	٣٥	-	-	٢٣	٣٧,١	
المجموع	٢٣	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٩	١٠٠	٦٢	١٠٠	

تتشابه نتائج هذا الجدول مع الجدول السابق له إلا أن هناك اختلاف بالنسبة لجريدة المصري اليوم، حيث تزيد سنوات خبرة نسبة من الأفراد العاملين بها ٤٧,٤% عن خمس السنوات.

ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية:

أسفر الاستبيان عن النتائج التالية:

١. الحصول على دورات تدريبية في المجال الصحفي:

جدول رقم (٣٣)

الدورات التدريبية التي حصل عليها الصحفيين

الجمهورية		نوف		المصري اليوم		المجموع		
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
١٠	٤٣,٥	١١	٥٥	٦	٣١,٦	٢٧	٤٣,٥	نعم
١٣	٥٦,٥	٩	٤٥	١٣	٦٨,٤	٣٥	٥٦,٥	لا
٢٣	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٩	١٠٠	٦٢	١٠٠	المجموع

على الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أن هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا² ٢,١٩ وهي غير ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٢.

وبلاحظ من الجدول السابق أن ٤٣,٥% من إجمالي العينة قد حصلوا على دورات تدريبية، وأن ٥٦,٥% لم يحصلوا على دورات تدريبية.

وبالنسبة للصحفيين العاملين في الجمهورية فقد تنوعت موضوعات هذه الدورات التدريبية بناءً على إجابة أفراد العينة، بحيث شملت مجال الصحافة كدورات عن التحرير الصحفي والصحافة والانترنت ودورات محوري الحوارات والقضايا والمحربين العسكريين والصحافة الاقتصادية والصحافة الإقليمية والصحافة الإفريقية، كما تضمنت دورات في مجالات أخرى كالبرلمان المصري والمرأة وتنظيم الأسرة ودورات في الحاسب الآلي، وقد حصلوا على معظم هذه الدورات في الثمانينيات والتسعينيات.

تنوعت أيضاً مجالات الدورات التدريبية التي حصل عليها صحفيو الوفد، لتشمل دورات في ودورات عن البيئة والإعلام والإعلام والاقتصاد والصحافة الدولية والترجمة الصحفية ودور المرأة في الصحافة ودورات لمحوري الحوارات، والتي حصلوا على معظمها في التسعينيات.

كذلك بالنسبة للدورات التي حصل عليها الصحفيين العاملين في المصري اليوم، والتي تضمنت دورات عن كيفية تغطية الانتخابات البرلمانية ودور الإعلام في تنمية وعي المرأة والصحافة وحقوق الإنسان وأخلاقيات العمل الصحفي، والتي تراوحت تواريخها ما بين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٦.

وعن مدى الاستفادة من هذه الدورات وجد أن معظم العاملين بالصحف الثلاثة من الذين حصلوا على دورات تدريبية قد استفادوا منها، عدا واحد فقط في جريدة الوفد وأرجع ذلك لضيق الوقت المخصص للدورة وعدم الاهتمام بدقة الموضوعات المطروحة. يتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم (٣٤)

مدى استفادة الصحفيين من الدورات التدريبية التي حصلوا عليها

	الجمهورية		الوقت		مصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٩	٩٠	١٠	٩٠,٩	٤	٦٦,٧	٢٣	٩٥,٨
لا	-	-	١	٩,١			١	٤,٢
المجموع	٩	٩٠	١١	١٠٠	٤	٦٦,٧	٢٤	١٠٠

وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كاي ١,٢٣ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٢.

تنوعت مجالات الاستفادة التي حققها أفراد العينة من الدورات التي حصلوا عليها كمعرفة مبادئ العمل الصحفي وأساسياته وكيفية التعامل معه والتعرف على أخلاقيات العمل الصحفي وكيفية تغطية الأحداث خاصة أحداث الانتخابات.

٢. درجة الرضا عن العمل بالصحافة:

جدول رقم (٣٥)

مدى رضا الصحفيين عن عملهم الصحفي

	الجمهورية		الوقت		مصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	١٥	٦٥,٢	١٣	٦٥	١٥	٧٩	٤٣	٦٩,٤
لا	٨	٣٤,٨	٧	٣٥	٤	٢١	١٩	٣٠,٦
المجموع	٢٣	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٩	١٠٠	٦٢	١٠٠

وعن مستوى الرضا عن العمل بالصحافة وجد أن ٦٩,٤% من إجمالي العينة راضون عن عملهم بمهنة الصحافة، وأن ٣٠,٦% غير راضين.

وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أن هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كاي ٢,٩٩٩، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٢.

وعن أسباب عدم الرضا عن العمل بمهنة الصحافة فقد اختارها أفراد العينة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٣٦)

أسباب عدم رضا الصحفيين عن عملهم الصحفي

أسباب عدم الرضا عن العمل	الجمهورية العربية السورية		الوفاء		المصري		المجموع
	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
أسباب اقتصادية.	٣٣,٣	٥	٤١,٧	٣	٢٥	١٢	
أسباب إدارية خاصة بالصحيفة التي تعمل بها.	٢٨,٥٧	٤	٥٧,١٤	١	١٤,٢٩	٧	
أسباب خاصة بظروف العمل الصحفي.	٤١,٧	٥	٤١,٧	٢	١٦,٦	١٢	
أسباب شخصية.	-	٢	١٠٠	-	-	٢	
أسباب أخرى.	-	١	١٠٠	-	-	١	

من الجدول السابق يمكننا ترتيب أسباب عدم الرضا عن العمل بمهنة الصحافة على النحو التالي: الأسباب الاقتصادية - الأسباب الخاصة بظروف العمل الصحفي - الأسباب الإدارية الخاصة بالجريدة التي يتم العمل بها ثم لأسباب الشخصية. وأضاف أحد الصحفيين من جريدة الوفاء سبباً آخر وهو سياسات التحرير.

٣. درجة الشعور بالأمان في العمل الصحفي:

جدول رقم (٣٧)

مدى شعور الصحفيين بالأمان في عملهم الصحفي

الجمهورية	ن	%	الوفد	ن	%	المصري اليوم	ن	%	المجموع
نعم	١٧	٧٧,٣	٨	٤٤,٤	١٢	٦٦,٧	٣٧	٦٣,٨	
لا	٥	٢٢,٧	١٠	٥٥,٦	٦	٣٣,٣	٢١	٣٦,٢	
المجموع	٢٢	١٠٠	١٨	١٠٠	١٨	١٠٠	٥٨	١٠٠	

يتضح من الجدول السابق أن ٦٣,٨% يشعرون بالأمان وأن ٣٦,٢% لا يشعرون بالأمان في العمل الصحفي، كما يلاحظ أن أعلى نسبة لعدم الشعور بالأمان كانت في جريدة الوفد حيث بلغت نسبة الذين لا يشعرون بالأمان فيها ٥٥,٦%.

وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كاي ٢ ٤,٧١ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٢.

أرجع الصحفيين أسباب عدم الشعور بالأمان في عملهم الصحفي إلى عدة نقاط، كان أهمها كالاتي:

أولاً: بالنسبة للعاملين في جريدة الجمهورية:

- قانون الحبس في قضايا النشر.
- عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- إمكانية طرح المؤسسات الصحفية للبيع أو إعادة الهيكلة.
- اضطهاد الصحفيين من قبل الحكومة وعدم توفير المعلومات والتفاوت في مساحة الحرية المعطاة لصحفي دون آخر
- أسباب اقتصادية.

ثانياً: بالنسبة للعاملين في جريدة الوفد:

- قانون للطوارئ وقانون للحبس بسبب النشر والقيود القانونية الخاصة بحرية التعبير والحصول على المعلومات.
- قرأتين للصحافة وعشوائية الإدارة في المؤسسات الصحفية.
- الأوضاع السياسية والأمنية في الدولة.
- تكدي سقف المرتبات.

ثالثاً: بالنسبة للعاملين في جريدة المصري اليوم:

- قانون حبس الصحفيين الذي يضع خطوط حمراء لا يجب تخطيها.
 - تكدي سقف حرية تداول المعلومات في مصر.
 - أن معيار العمل لا يكون بالجهد المبذول وإنما وفقاً للمصالح الشخصية والمعارف والعلاقات.
 - عدم كفاية الدخل الاقتصادي.
- وبوجه عام تتلقى معظم هذه الأسباب، ولكن يأتي على رأسها الخوف من قانون حبس الصحفيين.

٤. الحرص على مراجعة ميثاق الشرف الصحفي:

جدول رقم (٢٨)

مدى حرص الصحفيين على مراجعة ميثاق الشرف الصحفي

	الجمهورية		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد
أبد	٩,١	١	٥,٣	٢	١٠,٥	٥	٨,٣	٥
نادرًا	-	-	١٥,٨	٣	٢٦,٣	٨	١٣,٣	٨
أحيانًا	٥٠	١١	٣٦,٨	٧	٤٢,١	٨	٤٣,٤	٢٦
غالبًا	٢٧,٣	٦	٢٦,٣	٥	٥,٣	١	٢٠	١٢
دائمًا	١٣,٦	٣	١٥,٨	٣	١٥,٨	٣	١٥	٩
المجموع	١٠٠	٢٢	١٠٠	١٩	١٠٠	١٨	١٠٠	٥٠

يتضح من الجدول السابق أن معظم أفراد العينة أحيانا ما يراجعون ميثاق الشرف الصحفي حيث بلغت نسبتهم ٤٣,٣%، بينما بلغت نسبة الذين دائما ما يراجعون ميثاق الشرف الصحفي ١٥% فقط. كما أن نسبة الذين نادرا ما يطلعون على الميثاق كانت ١٣,٣% من إجمالي العينة.

وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا^٢ ٩,٢٥ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

٥. الحرص على متابعة تقارير الممارسة الصحفية:

جدول رقم (٢٩)

مدى حرص الصحفيين على متابعة تقارير الممارسة الصحفية

الجمهورية		أبوظبي		المصري اليوم		المجموع	
نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد
٩,١	٢	٥,٣	١	١٥,٨	٣	١٠	٦
٤,٦	١	١٥,٨	٣	١٠,٥	٢	١٠	٦
٥٩,١	١٣	٥٧,٩	١١	٢١,١	٤	٤٦,٧	٢٨
١٨,٢	٤	٥,٣	١	٢٦,٣	٥	١٦,٧	١٠
٩,١	٢	١٥,٨	٣	٢٦,٣	٥	١٦,٧	١٠
٤٣		١٠٩		٢٦٤		١٠٠	

يتضح من الجدول السابق أن معظم أفراد العينة أحيانا ما يتابعون تقارير الممارسة الصحفية حيث بلغت نسبتهم ٤٦,٧%، بينما بلغت نسبة الذين دائما ما يتابعون تقارير الممارسة الصحفية ١٦,٧% فقط.

وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا^٢ ١٠,٦٩ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

٦. الحرص على مراجعة التشريعات الصحفية:

جدول رقم (٤٠)

مدى حرص الصحفيين على مراجعة التشريعات الصحفية

الجمهورية		الوفد		المصري الترم		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	٤,٦	-	-	١	٥,٣	٢	٣,٣
-	-	-	-	٤	٢١,١	٤	٦,٧
١٢	٥٤,٦	١٠	٥٢,٦	٨	٤٢,١	٣٠	٥٠
٦	٢٧,٣	٢	١٠,٥	٤	٢١,١	١٢	٢٠
٣	١٣,٦	٧	٣٦,٨	٢	١٠,٥	١٢	٢٠
٢٢	١٠٠	٩	١٠٠	١٣	١٠٠	٦٤	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن معظم أفراد العينة أحيانا ما يحرصون على مراجعة التشريعات الصحفية حيث بلغت نسبتهم ٥٠%، بينما بلغت نسبة الذين دائما ما يحرصون على مراجعة التشريعات الصحفية ٢٠% فقط.

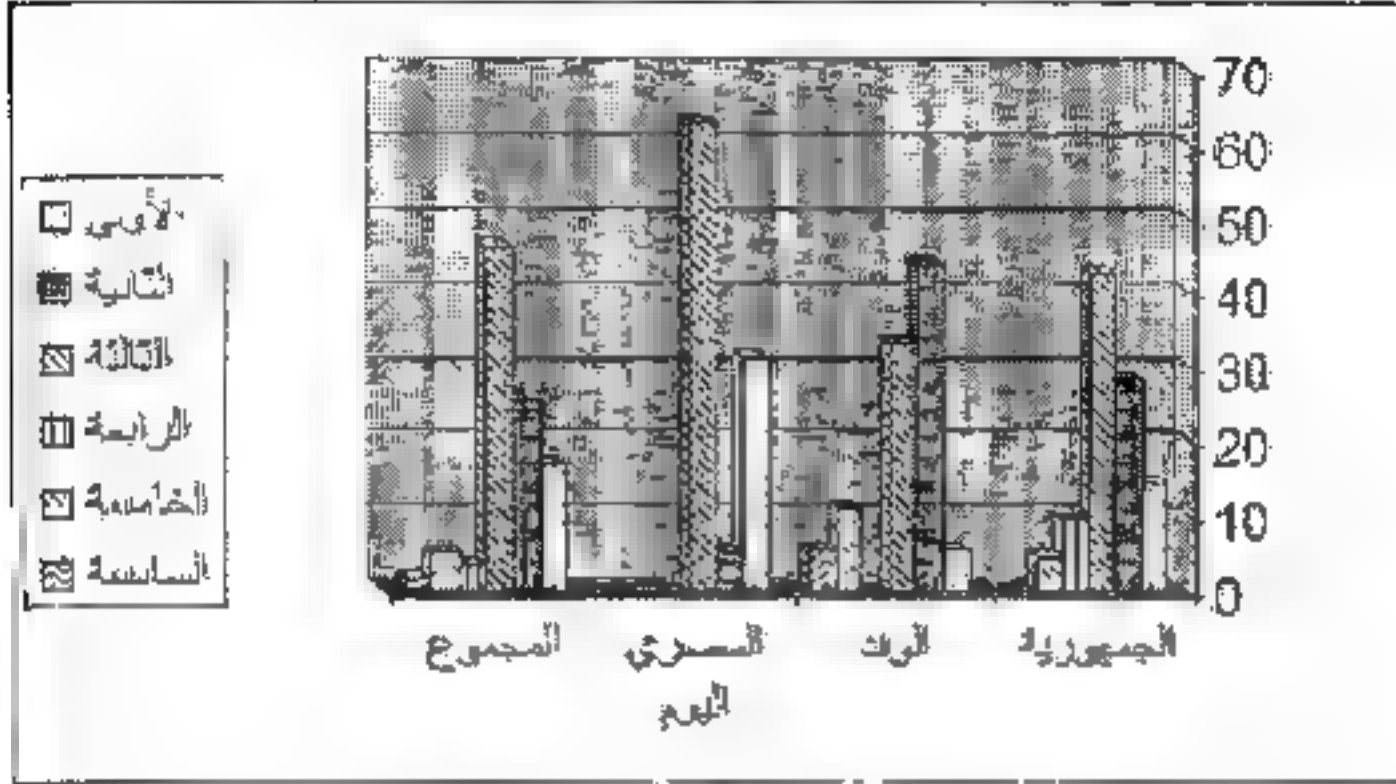
وهذا التفاوت -في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة- ذو دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كاي ٢ ١٥,٣٧ وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

٧. ترتيب أخلاقيات مهنة الصحافة وفقا لأهمية الالتزام بها من قبل العاملين بالصحافة:

تشير الرسوم البيانية التالية إلى ترتيب عينة الصحفيين لأخلاقيات مهنة الصحافة وفقا لأهمية الالتزام بها من قبل العاملين بالصحافة:

الشكل (٧)

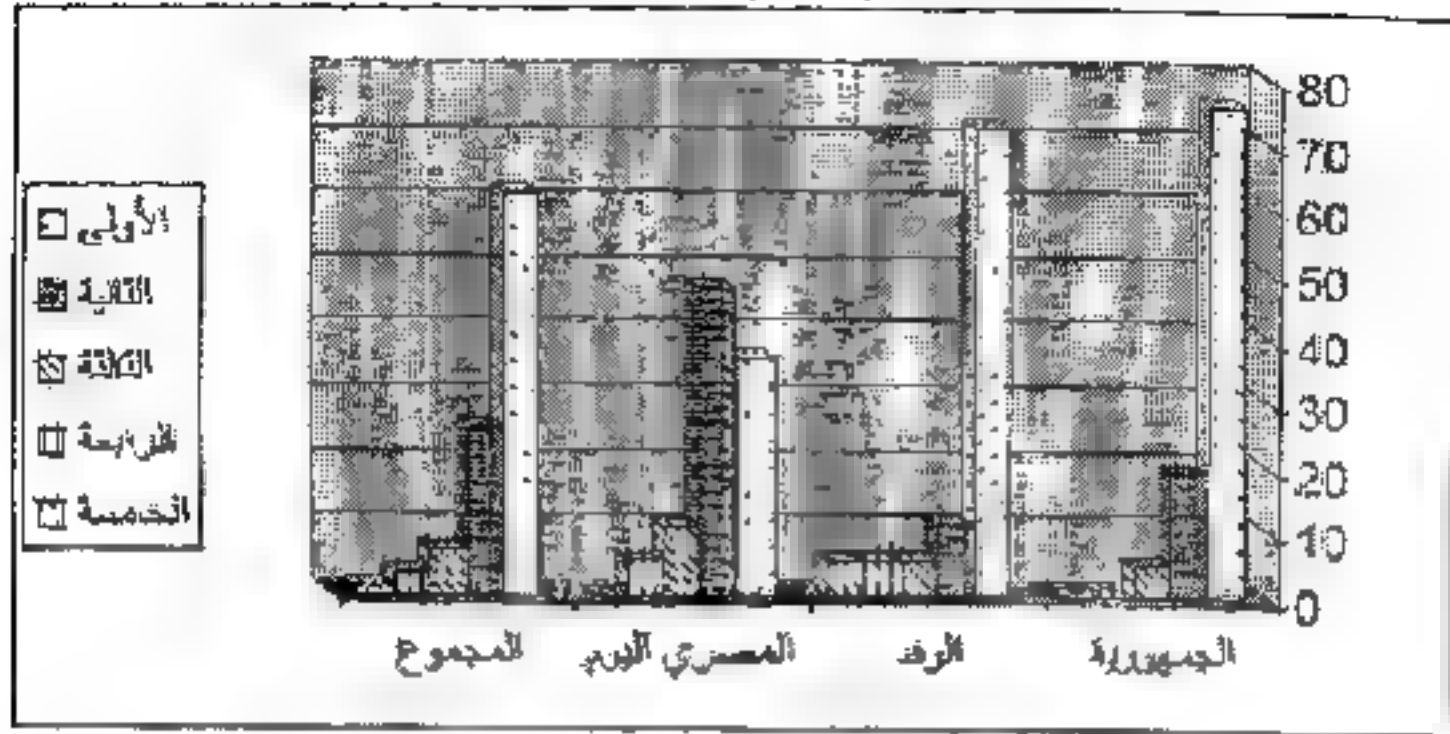
يوضح للمرتبة التي احتلها احترام خصوصية الأفراد وحياتهم الخاصة ضمن ترتيب أخلاقيات مهنة الصحافة.



١- بالنسبة لاحترام خصوصية الأفراد وحياتهم الخاصة: يشير الرسم السابق إلى أن احترام خصوصية الأفراد وحياتهم الخاصة تأتي تقريبا في المرتبة الثالثة. وهذا التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة - ذو دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كاي 19.20 وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 ودرجات حرية 10 .

الشكل (٣)

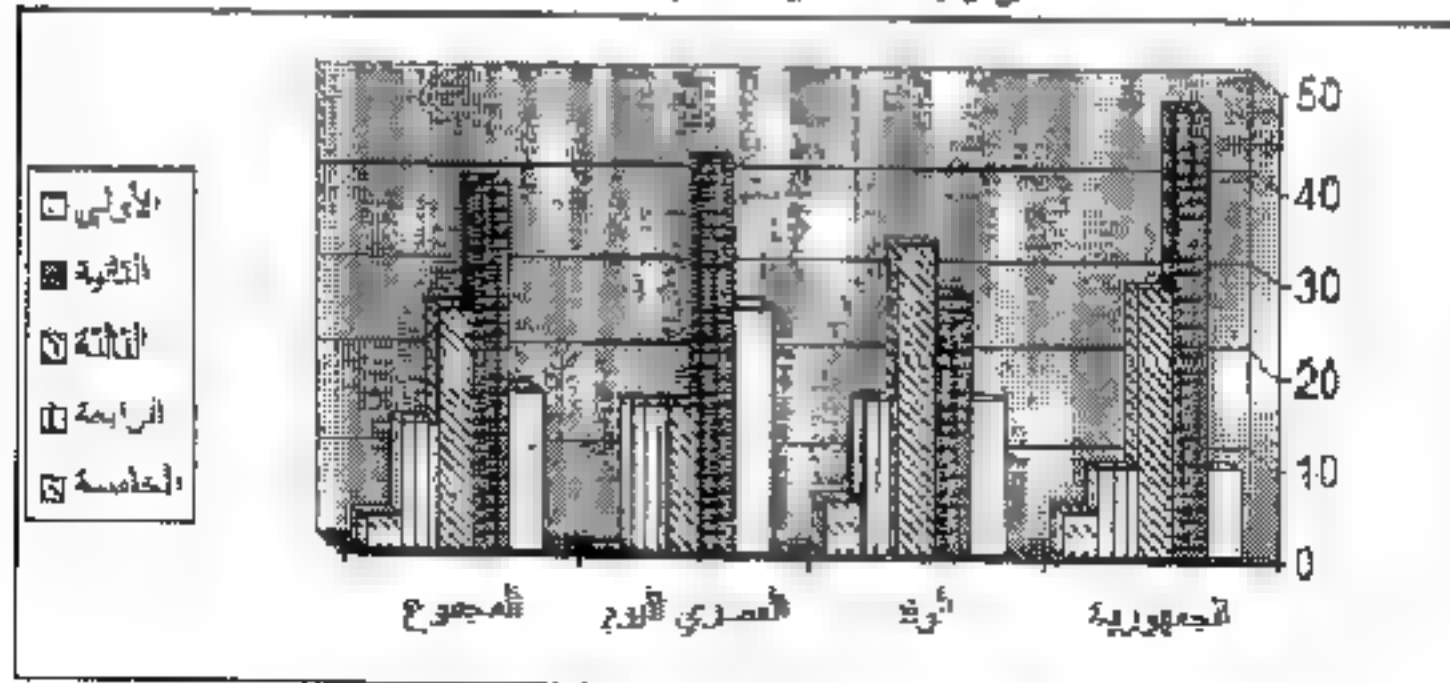
يوضح المرتبة التي احتلتها مراعاة الدقة والموضوعية ضمن ترتيب أخلاقيات مهنة الصحافة



٢- بالنسبة لمراعاة الدقة والموضوعية: يشير الرسم السابق إلى أن مراعاة الدقة والموضوعية تأتي في المرتبة الأولى. وعلى الرغم من التباين في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كاي ٢,١٢, ١٢ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

الشكل (٤)

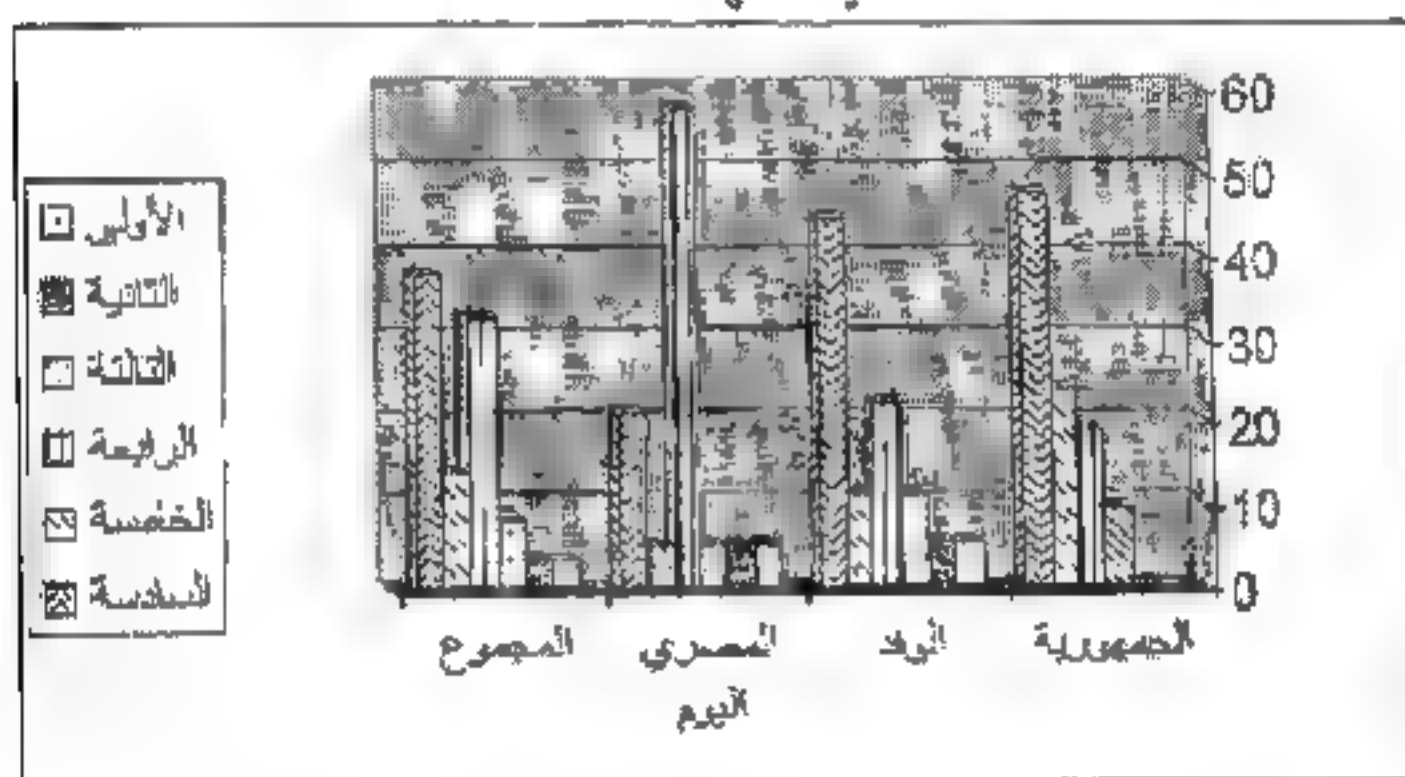
يوضح المرتبة التي احتلتها توثيق المعلومات وعدم تجهيل الأخبار ضمن ترتيب أخلاقيات مهنة الصحافة



٣- بالنسبة لتوثيق المعلومات وعدم تجهيل الأخبار : يتضح من الرسم السابق أن توثيق المعلومات وعدم تجهيل الأخبار تأتي في المرتبة الثانية. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة χ^2 ٥,٢٧ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

الشكل (٥)

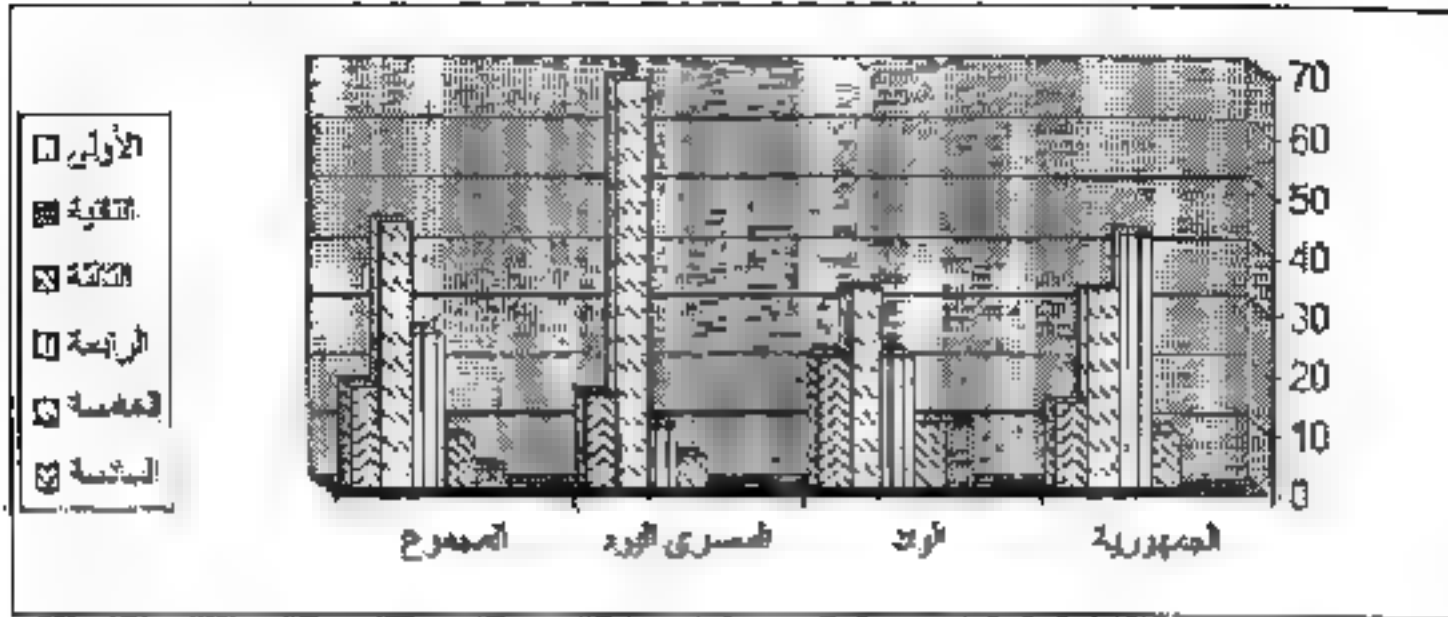
يوضح المرتبة التي احتلها مراعاة آداب نشر الإعلان ضمن ترتيب أخلاقيات مهنة الصحافة



٤- بالنسبة لمراعاة آداب نشر الإعلان: يشير الرسم السابق إلى أن آداب نشر الإعلان تأتي في المرتبة الأخيرة (السادسة). وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة χ^2 ١٢,٩٢ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ١٠.

الشكل (٦)

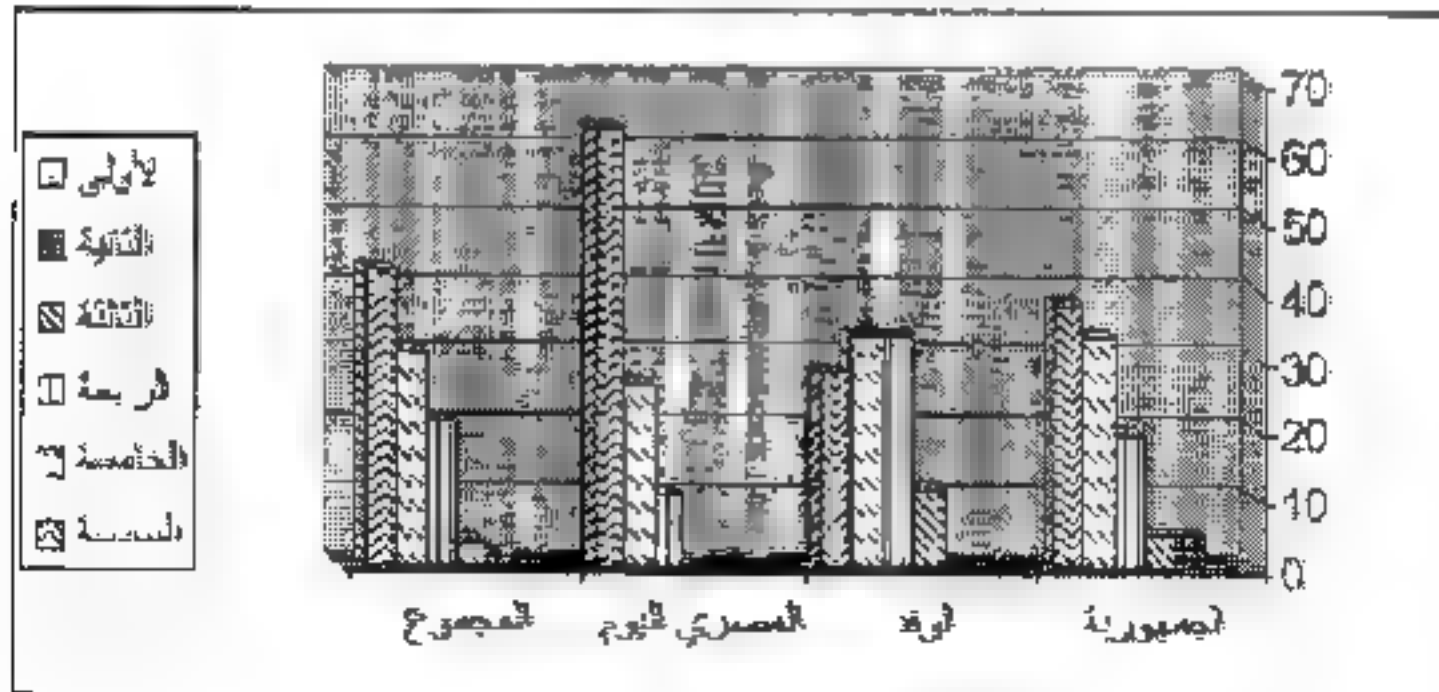
يوضح المرتبة التي احتلها مراعاة أدب نشر أخبار الجريمة ضمن ترتيب أخلاقيات مهنة الصحافة



٥- بالنسبة لمراعاة أدب نشر أخبار الجريمة: يتضح من الرسم السابق أن مراعاة أدب نشر أخبار الجريمة تأتي في المرتبة الخامسة. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة χ^2 ١٢,٩١ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

الشكل (٧)

يوضح المرتبة التي احتلها عدم الترويج للدجل والخرافة ضمن ترتيب أخلاقيات مهنة الصحافة



٦- بالنسبة لعدم الترويج للسجل والخرافة: يشير الرسم السابق إلى أن عدم ترويج الدخل والخرافة تأتي أيضاً في المرتبة السادسة. وعلى الرغم من انتفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا^٢ ٨,٢٠ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

والجدير بالذكر أن أحد الصحفيين العاملين بجريدة الوفد قد رفض الإجابة عن هذا السؤال مشيراً إلى أن حق المعرفة للقارئ يأتي فوق كل هذه المعايير السابقة.

٨. العوامل التي تدفع الصحفيين لتجاوز أخلاقيات المهنة:

جدول رقم (٤١)

العوامل التي تدفع الصحفيين لتجاوز أخلاقيات المهنة

العوامل	الجمهور		الوفد		المصري		المجموع
	ن	%	ن	%	ن	%	
تحقيق سبق صحفي.	١٤	٤٢,٤	١٠	٣٠,٣	٩	٢٧,٣	٣٣
الترقى في العمل.	٨	٤٤,٤	٦	٣٣,٣	٤	٢٢,٢	١٨
الالتزام بسياسة الصحيفة.	٨	٤٤,٤	٨	٤٤,٤	٢	١١,١	١٨
جذب لجمهور وزيادة توزيع الصحيفة.	١٣	٤١,٩	٦	١٩,٤	١٢	٣٨,٧	٣١
عدم المعرفة بأخلاقيات مهنة الصحافة.	١١	٤٠,٧	٩	٣٣,٣	٧	٢٥,٩	٢٧
عوامل أخرى.	-	-	١	٣,٣	٢	٣٣,٧	٣

يتضح من الجدول السابق أنه يمكن ترتيب عوامل تجاوز أخلاقيات المهنة على النحو التالي:

- بالنسبة لجريدة الجمهورية:

تحقيق السبق الصحفي ثم جذب الجمهور وزيادة توزيع الصحيفة ثم عدم المعرفة بأخلاقيات مهنة الصحافة ثم الترقى في العمل والالتزام بسياسة الصحيفة.

- بالنسبة لجريدة الأوفد:

تحقيق السبق الصحفي ثم عدم المعرفة بأخلاقيات مهنة الصحافة ثم الالتزام بسياسة الصحيفة ثم جذب الجمهور وزيادة توزيع الصحيفة والترقى في العمل.

وبالرجوع للعوامل الأخرى وجد أنها: ضعف المراقبة وعدم توفير المعلومات اللازمة من الجهات المختصة.

- بالنسبة لجريدة المصري:

جذب الجمهور وزيادة توزيع الصحيفة ثم تحقيق السبق الصحفي ثم عدم المعرفة بأخلاقيات مهنة الصحافة ثم الترقى في العمل ثم الالتزام بسياسة الصحيفة.

وبالرجوع للعوامل الأخرى فتركزت حول: عدم إتاحة المعلومات والتعلق للرؤساء.

- بالنسبة للبيئة الكلية:

تحقيق السبق الصحفي ثم جذب الجمهور وزيادة توزيع الصحيفة ثم عدم المعرفة بأخلاقيات مهنة الصحافة ثم الترقى في العمل والالتزام بسياسة الصحيفة.

٩. الأسباب التي تدفع بعض الصحفيين لعدم نشر أسماء الشخصيات التي يشير لها الخبر:

جدول رقم (٤٢)

الأسباب التي تنفع بعض الصحفيين

لعدم نشر أسماء الشخصيات التي يشير لها الخبر

العوامل	الجمهورية		الوقت		المصري في اليوم		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك
لأنها أخبار غير حقيقية.	١	٥٠	١	٥٠	-	-	٢
لعدم التأكد من صحتها.	٧	٥٠	٦	٤٢,٩	١	٧,١	١٤
لأنها تجذب قطاع كبير من الجمهور.	٢	٢٥	٦	٧٥	-	-	٨
للحفظ على سرية المصادر.	١٥	٣٤,٩	١٢	٢٧,٩	١٦	٣٧,٢	٤٣
لتفادي التعرض إلى المساءلة.	١٦	٤٢,١	١٣	٣٤,٢	٩	٢٣,٧	٣٨
لتحقيق إثارة والتشويق للقارئ	٣	٣٣,٣	٦	٦٦,٧	-	-	٩
أسباب أخرى.	٢	٢٣,٣	٤	٦٦,٧	-	-	٦

يتضح من الجدول السابق أنه يمكن ترتيب عوامل عدم نشر أسماء الشخصيات التي يشير لها بالخبر المنشور على النحو التالي:

- بالنسبة لجريدة الجمهورية:

تفادي التعرض إلى المساءلة ثم الحفاظ على سرية المصادر ثم عدم التأكد من صحتها ثم تحقيق الإثارة والتشويق للقارئ ثم لأنها تجذب قطاع كبير من الجمهور وأخيرا لأنها أخبار غير حقيقية.

وبالرجوع للعوامل الأخرى وجد أنها تركزت حول: الخوف من فقدان إعلان، وبناءا على رغبة المصدر.

- بالنسبة لجريدة الوفد:

تفادي التعرض إلى المساءلة ثم الحفاظ على سرية المصادر ثم عدم التأكد من صحتها وتحقيق الإثارة والتشويق للقارئ ولأنها تجذب قطاع كبير من الجمهور وأخيرا لأنها أخبار غير حقيقية.

وبالرجوع للعوامل الأخرى فأرجعها الصحفيون إلى: أسباب سياسية، وعدم المعرفة بأخلاقيات العمل الصحفي، ورغبة المصادر في عدم ذكر أسماءها خوفا من التهديد، وقلة المعلومات الرسمية.

- بالنسبة لجريدة المصري:

للحفاظ على سرية المصادر ثم تفادي التعرض إلى المساءلة ثم عدم التأكد من صحتها.

- بالنسبة للهيئة الكلية:

للحفاظ على سرية المصادر ثم تفادي التعرض إلى المساءلة ثم عدم التأكد من صحتها ثم تحقيق الإثارة والتشويق للقارئ ثم لأنها تجذب قطاع كبير من الجمهور ثم لأنها أخبار غير حقيقية.

١٠. مدى وجود محظورات خاصة بالأخبار المجهلة يلتزم بها العاملون في مجال صناعة الأخبار:

جدول رقم (٤٣)

مدى وجود محظورات خاصة بالأخبار المجهلة يلتزم بها العاملون في مجال صناعة الأخبار

الجمهوريه		الوفد		المصري		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١٢	٥٧,١	٧	٣٥	١٠	٥٨,٨	٢٩	٥٠
٩	٤٢,٩	١٣	٦٥	٧	٤١,٢	٢٩	٥٠
٢١	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٧	١٠٠	٥٨	١٠٠
المجموع							

يتضح من الجدول السابق أن ٥٠% من عينة الدراسة ترى وجود محظورات خاصة بالأخبار المجهلة و ٥٠% لا يرون ذلك، ولم تكن قيمة كادت دلالة إحصائية حيث بلغت ٢,٧٦ وهي غير دالة عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٢.

وبالرجوع إلى المحظورات كما يراها للصحفيون وجد أنها:

أو لا: بالنسبة لجريدة الجمهورية:

- عدم نشر أخبار مجهلة.
- عدم نشر الأخبار التي تمس بالسمعة أو الشرف أو الحياة الشخصية أو الخاصة أو تحمل إساءة للغير.
- عدم نشر الأخبار المتعلقة بالدين أو بأمن للوطن أو سبه أو أخبار ملفقة لرئيس الدولة.
- عدم نشر أخبار تتعلق بقضايا لم يتم الفصل فيها نهائياً.
- أن تكون الأخبار المنشورة مؤكدة من أكثر من مصدر.

ثانياً: بالنسبة لجريدة الوفد:

- عدم تضمن الأخبار المنشورة على عبارات سب أو قذف وعدم التعرض للحياة الشخصية للمسؤولين.
- عدم نشر أخبار تتعلق بالسياسة العليا للدولة والأمن العام، أو أخبار يؤدي نشرها إلى الوقوع تحت طائلة القانون.
- ضرورة أن يكون الصحفي على علم جيد بمصدر الخبر، وضرورة نسبه إلى جهة ما حتى لو لم يذكر اسم المصدر.
- الحرص على دعم الأخبار بأرقام وأحداث حقيقية تؤكدتها.

ثالثاً: بالنسبة لجريدة المصري اليوم:

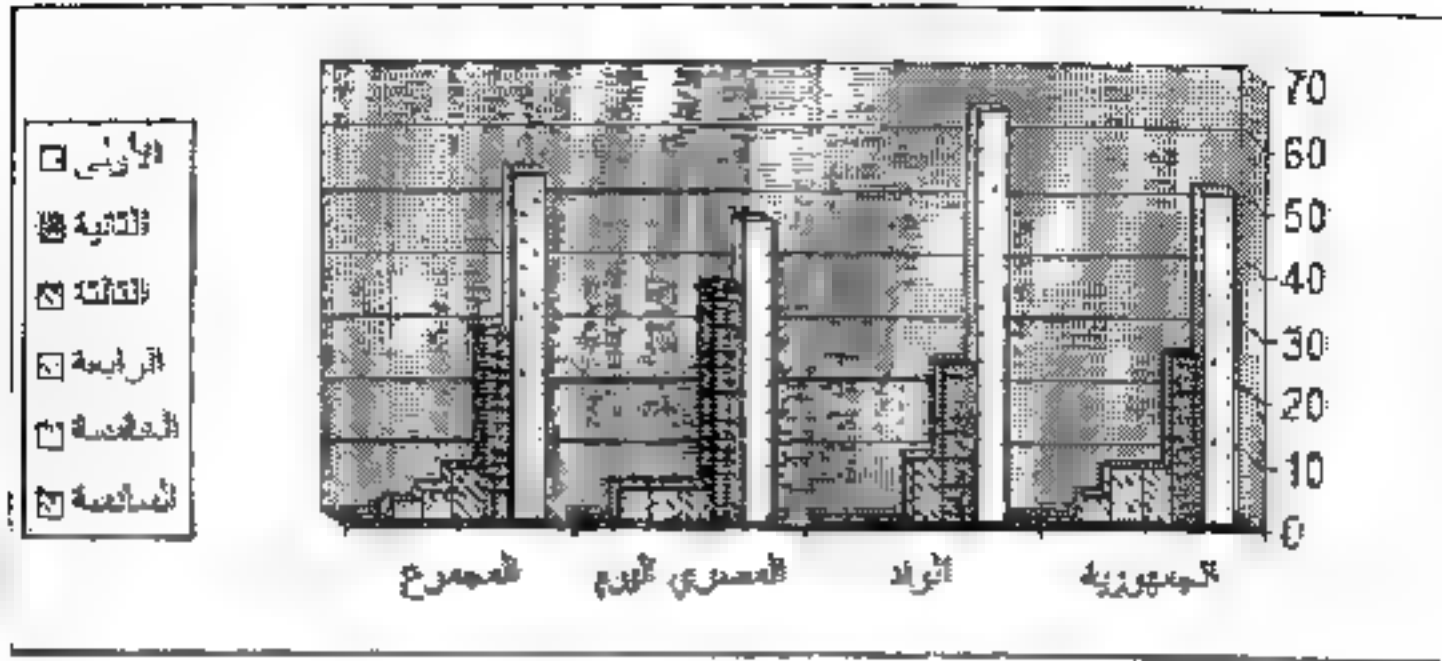
- التأكد من صحة المعلومات وضرورة إطلاع المسؤولين عليها.
- الحفاظ على سرية المصادر وعدم الإشارة إليها لحمايتها.
- عدم نشر أخبار تؤدي للتعرض للمساءلة القانونية أو رفع دعاوى قضائية ضد الجريدة أو للصحفي.
- أن يكون الخبر المنشور صحيحاً، وألا يكون للتجهيل إلا للمصدر فقط حفاظاً على سرية وعدم الإضرار به.

١١. ترتيب القيم المهنية وفقاً لأهمية إتباعها من قبل العاملين بالصحافة:

توضح الرسومات البيانية التالية ترتيب عينة الصحفيين للقيم المهنية وفقاً لأهمية إتباعها من قبل العاملين بالصحافة:

الشكل (٨)

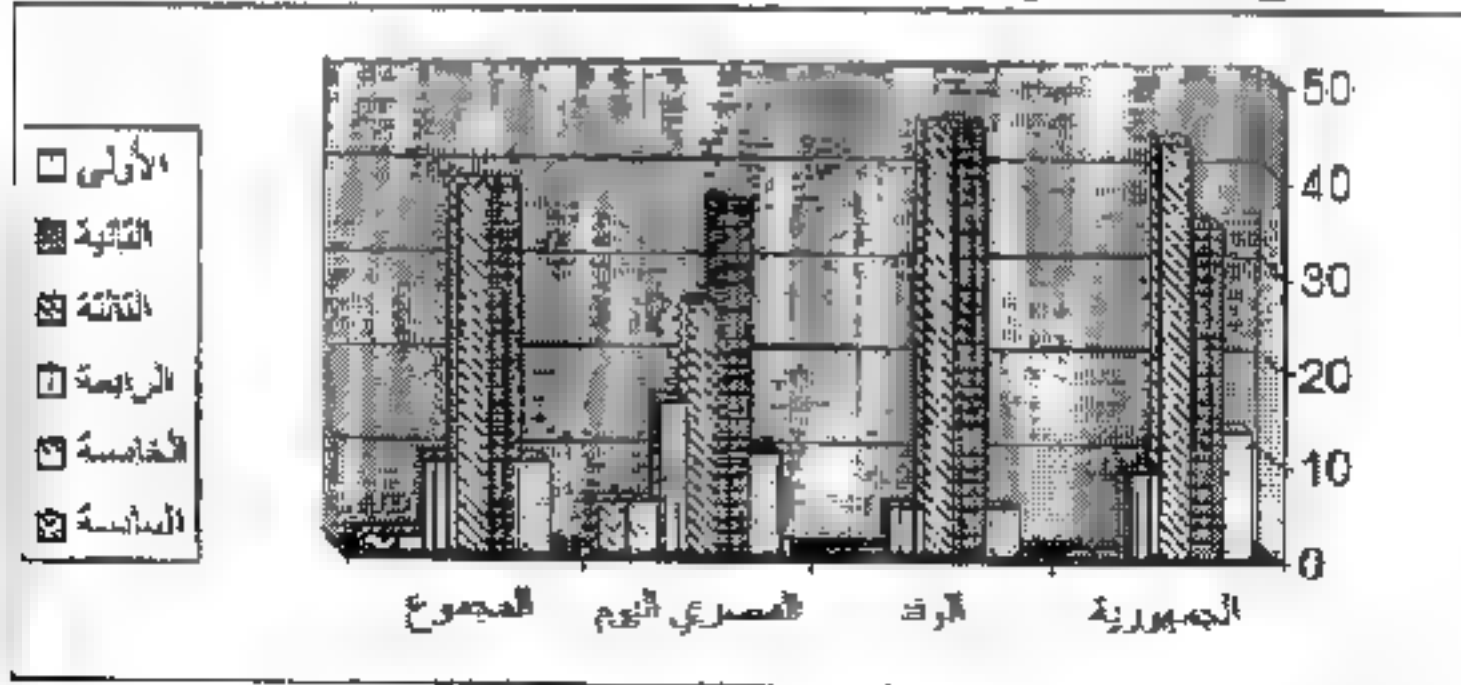
يوضح المرتبة التي احتلتها الدقة ضمن ترتيب القيم المهنية



تأتي الدقة في المرتبة الأولى، بالنسبة للجنة الكلية والعاملين بالجرائد الثلاثة على حد سواء أيضا. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة χ^2 ٤,١٣ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

الشكل (٩)

يوضح المرتبة التي احتلتها الموضوعية ضمن ترتيب القيم المهنية

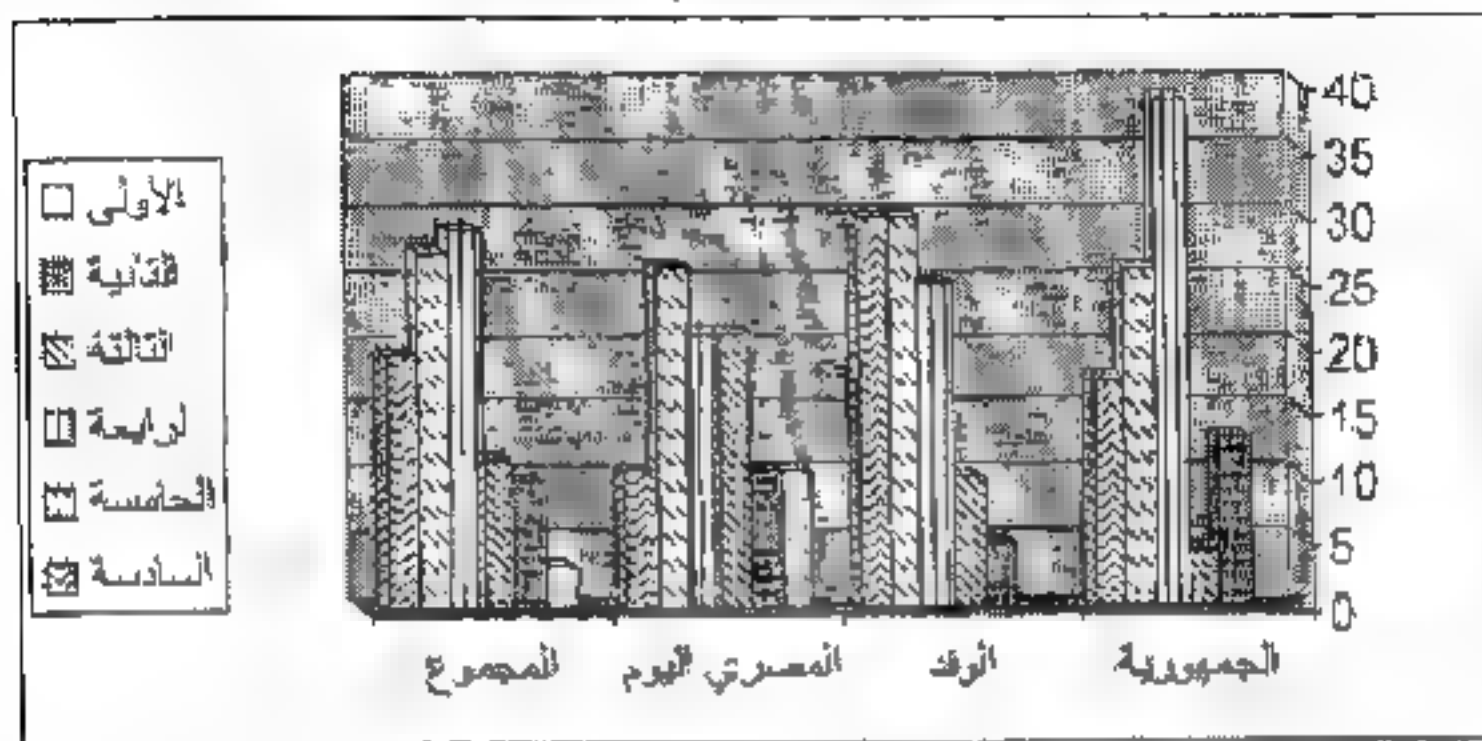


تأتي الموضوعية في المرتبة الثانية بالنسبة لجريديتي الوفد والمصري اليوم وفي المرتبة الثالثة بالنسبة لجريدة الجمهورية، والمرتبة الثانية بالنسبة للجنة الكلية. وبالرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه

هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة χ^2 ٧,٨٨ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ١٠.

الشكل (١٠)

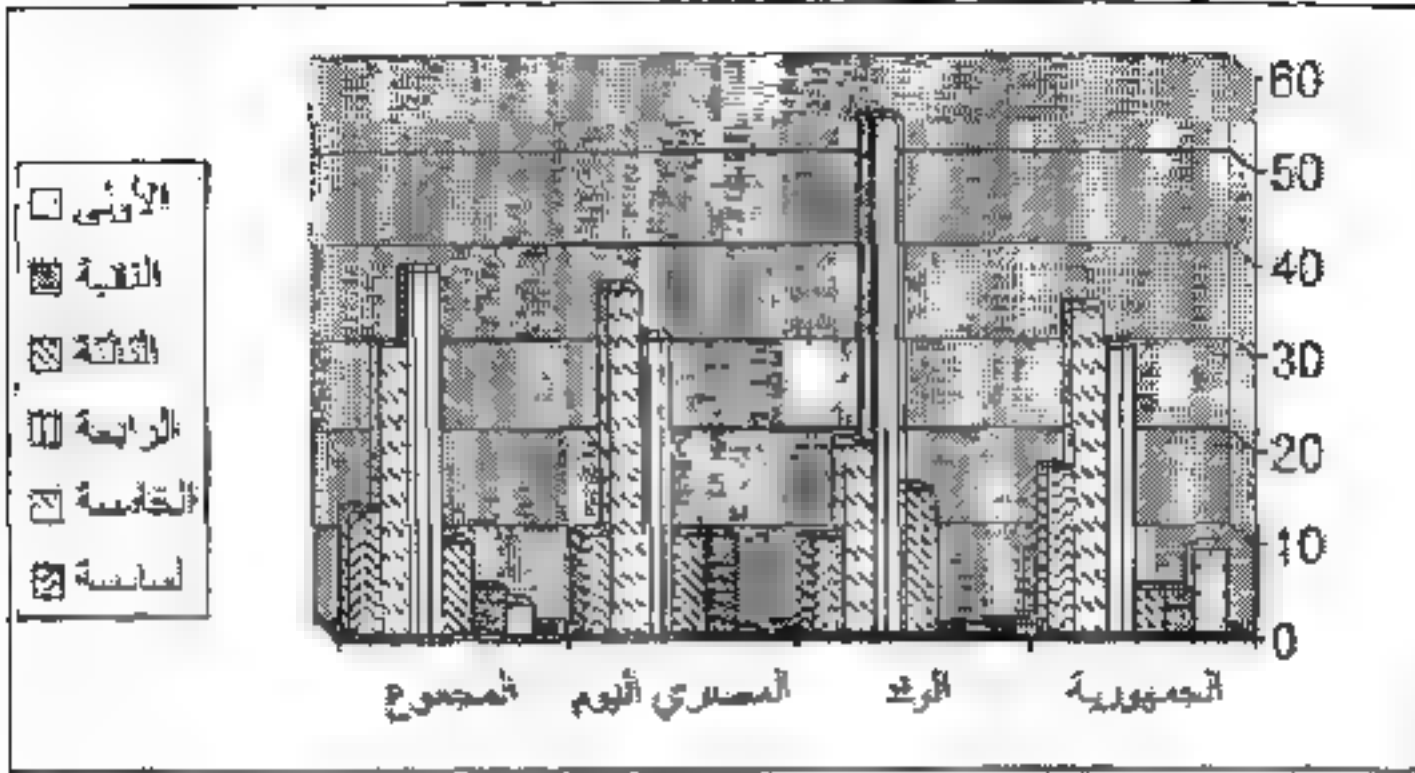
يوضح المرتبة التي احتلتها المسئولية الاجتماعية ومراعاة الصالح العام ضمن ترتيب القيم المهنية



- جاءت المسئولية الاجتماعية ومراعاة الصالح العام في المرتبة الرابعة بالنسبة لجريدة الجمهورية والمرتبتين الخامسة والسادسة بالنسبة لجريدة الوفد، والمرتبة الخامسة بالنسبة لجريدة المصري اليوم، والمرتبة الرابعة بالنسبة للهيئة الكلية. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة χ^2 ١١,٢٧ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ١٠.

الشكل (١١)

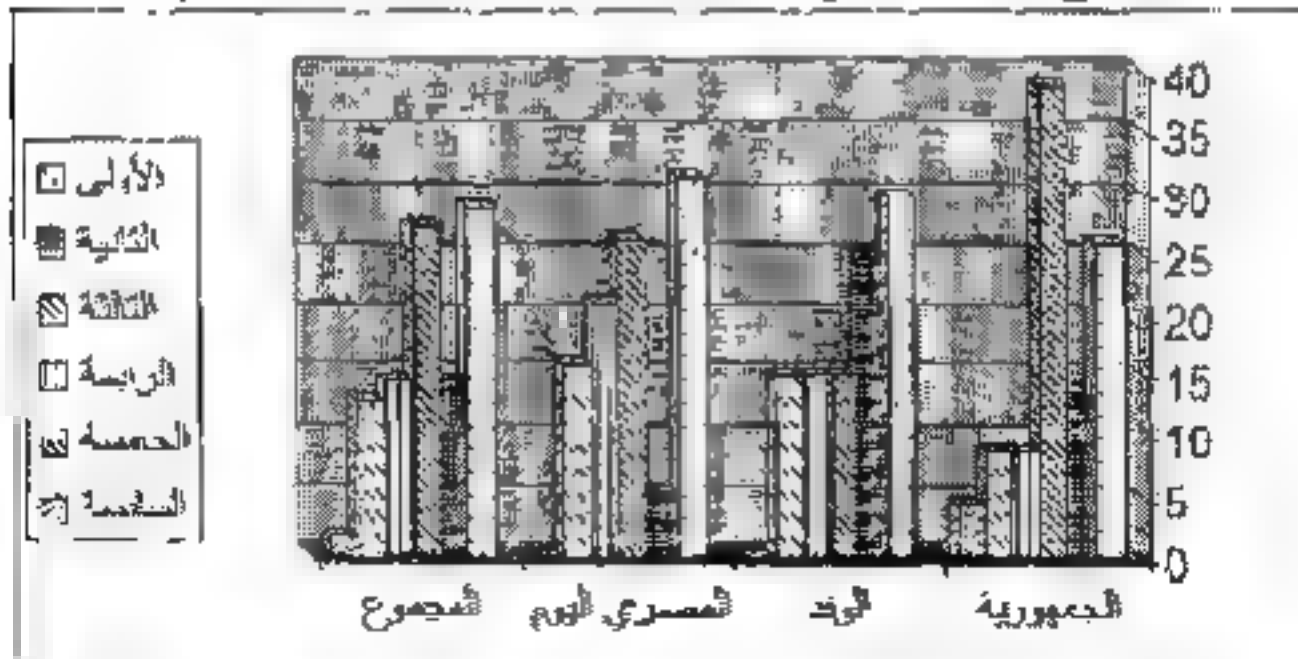
يوضح المرتبة التي احتلها التوازن والحياد ضمن ترتيب القيم المهنية



- يأتي للتوازن والحياد في المرتبة الخامسة بالنسبة لجريدتي الجمهورية والمصري اليوم والمرتبة الرابعة بالنسبة لجريدة الوفد، والمرتبة الرابعة بالنسبة لعينة الدراسة الكلية. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة ك-٢ ١٠,٦٢ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ١٠.

الشكل (١٢)

يوضح المرتبة التي احتلها الصدق ضمن ترتيب القيم المهنية

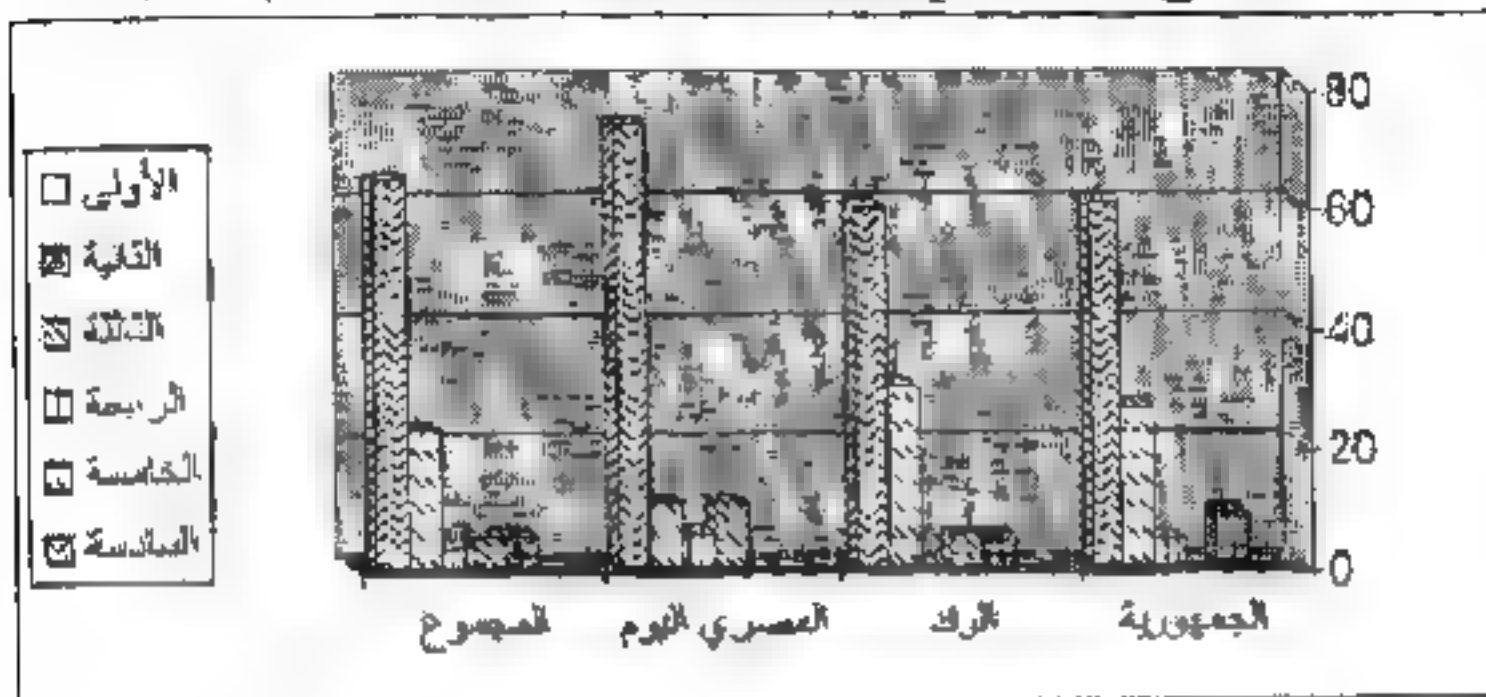


جاء الصدق في المرتبة الأولى أيضا بالنسبة لجريدتي الوفد والمصري اليوم، والمرتبة الثالثة بالنسبة لجريدة الجمهورية، والمرتبة الأولى بالنسبة للعينة

الكلية. وبالرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا 8.37 وهي غير ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجات حرية 10 .

الشكل (١٣)

يوضح للمرتبة التي احتلها الاكتمال ضمن ترتيب القيم المهنية



- يأتي الاكتمال في المرتبة السادسة أو الأخيرة بالنسبة للعاملين بالجرائد الثلاثة على حد سواء وأيضاً بالنسبة للمعينة للكلية. وعلى الرغم من تفاوت إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا 7.19 وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ودرجات حرية 8 .

١٢. وضع الجريدة لضوابط لنشر الأخبار المجهلة:

جدول رقم (٤٤)

مدى وضع الجريدة لضوابط لنشر الأخبار المجهلة

	الجمهورية		نرك		المصري اليوم		المجموع	
	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%
نعم	٢٢	٩٥,٦	١٧	٨٥	١٨	٩٤,٧	٥٧	٩١,٩
لا	١	٤,٤	٣	١٥	١	٥,٣	٥	٨,١
المجموع	٢٣		٢٠		١٩		٦٢	

يتضح أن معظم عينة الدراسة ونسبتهم ٩١,٩% يؤكدون وجود ضوابط تضعها الجريدة لنشر الأخبار المجهلة، في حين يجد ٨,١% من العينة فقط عدم وجود ضوابط.

وبالحديث عن هذه الضوابط، فقد جاءت اختيارات أفراد للعينة من بين مجموعة الضوابط كما هو موضح في الجدول التالي:
جدول رقم (٤٥)

مجموعة الضوابط التي تضعها الجريدة والخاصة بنشر الأخبار المجهلة

الضوابط	الجمهوريّة		الأفراد		المصدرين		المجموع
	ن	%	ن	%	ن	%	
موافقة رئيس التحرير على الخبر المجهل.	١٠	٣٧	١٠	٣٧	٧	٢٥,٩	٢٧
أن يطلب مصدر الخبر تجهيل اسمه.	١١	٣٤,٩	٧	٢٤,١	١١	٣٧,٩	٢٩
إطلاع رئيس التحرير على اسم المصدر أو الشخصية المجهلة.	١٦	٣٥,٦	١٥	٣٣,٣	١٤	٣١,١	٤٥
ضوابط أخرى.	١	٥,٠	١	٥,٠	-	-	٢

يتضح من الجدول السابق بشكل عام أن إطلاع رئيس التحرير على اسم المصدر أو الشخصية المجهلة يأتي في مقدمة الضوابط التي تضعها الجريدة والخاصة بنشر الأخبار المجهلة، في حين أشار أفراد العينة لضوابط أخرى تتعلق بطبيعة الخبر نفسه أو أهمية نشره مجهلاً نقادياً لضغوط المصادر.

١٣. للعوامل التي تؤثر في تشكيل أخلاقيات المهنة لدى الصحفي:

جدول رقم (٤٦)

العوامل التي تؤثر في تشكيل أخلاقيات المهنة لدى الصحفي

المجموع	الجمهورية		الوقت		المصري		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
السياسة التحريرية للجريدة.	١١	٣٢,٤	١٣	٣٨,٢	١٠	٢٩,٤	٣٤
القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الصحفي.	١١	٣٦,٧	١٠	٣٣,٣	٩	٣٠	٣٠
أخلاقيات المجتمع والقيم المقبولة اجتماعيا.	١٦	٤٢,١	١١	٢٩	١١	٢٩	٣٨
الدراسة الأكاديمية للصحافة.	٤	٣٦,٤	٤	٣٦,٤	٣	٢٧,٣	١١
المعلومات المكتسبة.	٤	٤٤,٤	٣	٣٣,٣	٢	٢٢,٢	٩
عوامل شخصية.	١٢	٣٥,١	١٤	٣٧,٨	١٠	٢٧	٣٧
عوامل أخرى.	١	١٠	-	-	-	-	١

يتضح من الجدول السابق نجد أن أخلاقيات المجتمع والقيم المقبولة اجتماعيا كان أكثر العوامل التي تؤثر في تشكيل أخلاقيات المهنة بالنسبة للعينة الكلية، في حين أشارت العينة لعوامل أخرى تركزت حول: حب الصحفي لمهنته ومراعاة الدقة في الخبر والمعلومة والبحث عن العميق للصحفي.

١٤. الدوافع وراء تخصيص بعض الصحف أبواب أو صفحات لنشر الأخبار المجهلة:

جدول رقم (٤٧)

دوافع تخصيص بعض للصحف أبواب أو صفحات لنشر الأخبار المجهلة

دوافع لنشر الأخبار المجهلة	الجمهور		الوقت		المصري اليوم		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
مواكبة الصحف الأخرى ومناصتها.	١٠	٤٠	٨	٣٢	٧	٢٨	٢٥
جذب الجمهور في ظل تزايد وسائل الإعلام المختلفة.	١٨	٣٨,٣	١٢	٢٥,٥	١٧	٣٦,٢	٤٧
زيادة أرقام التوزيع وتحقيق الربح.	١٢	٤٢,٩	٨	٢٨,٦	٨	٢٨,٦	٢٨
جذب العاملين باعتبار أن الصحيفة مقروءة وواسعة الانتشار.	٦	٣٧,٥	٥	٣١,٣	٥	٣١,٣	١٦
ضعف دور نقابة الصحفيين وراء الممارسات غير الأخلاقية لبعض الصحف.	٥	٣٣,٣	٧	٤٦,٧	٣	٢٠	١٥
انحرية الزائدة التي يوفرها قانون الصحافة للصحفيين.	٦	٦٠	٣	٢٠	١	١٠	١٠

يتضح من الجدول السابق احتلال جذب الجمهور في ظل تزايد وسائل الإعلام المختلفة مقدمة دوافع تخصيص بعض للصحف أبواب أو صفحات لنشر الأخبار المجهلة بوجه عام، في حين احتلت الحرية الزائدة التي يوفرها قانون الصحافة للصحفيين المرتبة الأخيرة من هذه الدوافع.

ولجدير بالذكر أن أحد الصحفيين العاملين بجريدة الوفد ممن أجابوا عن الاستبيان قد استبدل جميع هذه الدوافع بدافع آخر وهو التحايل على قلة المعلومات والقيود المفروضة على الصحف.

١٥. مقترحات للقضاء على ظاهرة تجهيل الأخبار في الصحف:

جدول رقم (٤٨)

مقترحات عينة الصحفيين للقضاء على ظاهرة تجهيل الأخبار في

الصحف

مقترحات القضاء على ظاهرة الأخبار المجهلة		الجمهورية		الوفد		المصري		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٦	٦٠	٢	٢٠	٢	٢٠	٢	٢٠	١٠	٢٠
فرض عقوبات على الصحفيين والصحف.									
١٥	٣٨,٥	١١	٢٨,٢	١٣	٣٣,٣	٣٩	٣٣,٣	٣٩	٣٣,٣
تفعيل دور كل من نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة باعتبارها مؤسسات تعني بتحقيق الرقابة الذاتية للصحافة.									
٨	٣٤,٨	٩	٣٩,١	٦	٢٦,١	٢٣	٢٦,١	٢٣	٢٦,١
مراجعة قوانين الصحافة وإجراء التعديلات اللازمة للقضاء على الظاهرة.									
١	١٠	٦	٦٠	٣	٣٠	١٠	٣٠	١٠	٣٠
مقترحات أخرى.									

يتضح من الجدول السابق أن تفعيل دور كل من نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة باعتبارها مؤسسات تعني بتحقيق الرقابة الذاتية للصحافة كان في مقدمة مقترحات القضاء على ظاهرة تجهيل الأخبار بالنسبة للعينة ككل. وعن المقترحات الأخرى التي أشار لها أفراد العينة فقد دارت حول النقاط التالية:

- بالنسبة للعاملين بجريدة الجمهورية:

- ترك المسألة لضمير الصحفي ولا معالجة بعقوبة.

- بالنسبة للعاملين بجريدة الوفد:

- إلزام الدولة بمد الصحفي بالمعلومات فور طلبها وعقاب الممتنع عن تقديمها، وتحريم منع المعلومات الصحيحة عن الصحفيين أو

المعاطلة في إطلاعهم عليها.

- لا يمكن القضاء على تجهيل الأخبار في ظل تعتيم الحكومة على المعلومات اللازمة للصحفي، وصعوبة الحصول على الخبر خاصة أن هناك حجب متعمد للمعلومات عن الصحف الحريية تحديداً.

- بالنسبة للعاملين بجريدة المصري:

- حرية إتاحة المعلومات.
- هناك بعض الأخبار التي يجب أن تكون مجهلة حماية للمصدر، لذا فيقترح أن توثق هذه الأخبار المجهلة بأدلة تؤكد صحتها.
- لا حاجة لمنع الأخبار المجهلة لأن الخبر المجهل من شأنه تفادي الوقوع تحت طائلة القانون أو للحفاظ على سرية المصدر.

١٦. اتجاهات العاملين في الصحف الثلاثة نحو نشر الأخبار المجهلة:

تقيس العبارات التالية اتجاه الصحفيين عينة الدراسة نحو نشر الأخبار المجهلة، حيث تشير النتائج إلى درجة تأييد أو رفض لهذه العبارات:

(١) صعوبة الالتزام بمبدأ توثيق المعلومات وعدم تجهيل الأخبار:

جدول رقم (٤٩)

اتجاه الصحفيين نحو صعوبة الالتزام

بمبدأ توثيق المعلومات وعدم تجهيل الأخبار

الدرجة الموافقة	الجمهوريّة		القوّدة		المصريّ اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أرفض بشدة	٢	٩,١	١	٥	٢	١٠,٥	٥	٨,٢
أرفض	٣	١٣,٦	٦	٣٠	٣	١٥,٨	١٢	١٩,٧
محايد	٢	٩,١	-	-	٤	٢١,١	٦	٩,٨
أوافق	١١	٥٠	٩	٤٥	٦	٣١,٦	٢٦	٤٢,٦
أوافق بشدة	٤	١٨,٢	٤	٢٠	٤	٢١,١	١٢	١٩,٧
المجموع	٢٢	١٠٠	٢٢	١٠٠	١٨	١٠٠	٢٢	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن ٦٢,٣% من عينة الدراسة بالصحف الثلاثة

يوافقون على صعوبة الالتزام بمبدأ توثيق المعلومات وعدم تجهيل الأخبار.

و على الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة χ^2 ٧,٣٤ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

(٢) يتعارض مبدأ الالتزام بتوثيق المعلومات مع حرية الحصول على المعلومات:

جدول رقم (٥٠)

اتجاه الصحفيين نحو تعارض مبدأ الالتزام بتوثيق المعلومات مع حرية الحصول على المعلومات

درجة الموافقة	الجمهوريه		الوفد		المصري اليوم		المجموع	
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
أرفض بشدة	١٩,١	٤	١٠	٢	١٠,٥	٨	١٣,٣	
أرفض	١٤,٣	٣	٤٠	٨	١٥,٨	١٤	٢٣,٣	
محايد	١٤,٣	٣	-	-	٥,٣	٤	٦,٧	
أوافق	٤٢,٩	٩	٣٥	٧	٤٢,١	٢٤	٤١	
أوافق بشدة	٩,٥	٢	١٥	٣	٢٦,٣	١٠	١٦,٧	
المجموع	١٠٠	٢١	١٠٠	١٠	١٠٠	٩٦	١٠٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة بالصحف الثلاثة ٥٦,٧% يوافقون على تعارض مبدأ الالتزام بتوثيق المعلومات مع حرية الحصول على المعلومات، في حين يرفض ذلك نسبة لا بأس بها من العينة ٣٦,٧% يمثل صحفيو جريدة الوفد معظمها. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة χ^2 ٩,٥٢ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

(٣) نشر الأخبار المجهلة ظاهرة سلبية في الصحافة:
جدول رقم (٥١)

لتجاه للصحفيين نحو اعتبار أن

نشر الأخبار المجهلة ظاهرة سلبية في الصحافة

درجة الموافقة		الجمهورية		الوقت		المصري اليوم		المجموع	
ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%
١	٤,٥	٢	١٠	١	٥,٣	٤	٦,٦		
٢	٩,١	١	٥	١	٥,٣	٤	٦,٦		
٥	٢٢,٨	٥	٢٥	٦	٣١,٦	١٦	٢٦,٢		
٨	٣٦,٤	٧	٣٥	٧	٣٦,٩	٢٢	٣٦,١		
٦	٢٧,٣	٥	٢٥	٤	٢١,١	١٥	٢٤,٦		
المجموع		٢٢		٢٠		٢٢		٢٢	

يتضح من الجدول السابق أن أكثر من نصف عينة الدراسة بالصحف الثلاثة يوافقون أو يوافقون بشدة على أن نشر الأخبار المجهلة ظاهرة سلبية في الصحافة، بينما كان ٢٦,٣% منهم محايداً . وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كاي ٢ ١,٣٨ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

٤) نشر الأخبار المجهلة يقلل من مصداقية كل من الصحيفة ومحرريها:

جدول رقم (٥٢)

لتجاه الصحفيين نحو اعتبار أن نشر الأخبار المجهلة يقلل من مصداقية كل من الصحيفة ومحرريها

درجة الموافقة	الجمهور		الوقت		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أرفض بشدة	-	-	-	-	-	-	-	-
أرفض	٦	٢٦,١	٨	٤٠	٣	١٥,٨	١٧	٢٧,٤
محايد	٢	٨,٧	٢	١٠	٢	١٠,٥	٦	٩,٧
أوافق	٩	٣٩,١	٨	٤٠	١٠	٥٢,٦	٢٧	٤٣,٧
أوافق بشدة	٦	٢٦,١	٢	١٠	٤	٢١,١	١٢	١٩,٤
المجموع	٢٣	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٩	١٠٠	٦٢	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة بالصحف الثلاثة وهي ٦٢,٩% يؤيدون أن نشر الأخبار المجهلة يقلل من مصداقية كل من الصحيفة ومحرريها، في حين أن ٢٧,٤% يرفضون ذلك. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كاي ٢,١٤ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٦.

(٥) نشر الأخبار المجهلة من شأنه انتهاك خصوصية الأفراد التي تتعرض لها:

جدول رقم (٥٣)

اتجاه الصحفيين نحو اعتبار أن نشر الأخبار المجهلة من شأنه انتهاك خصوصية الأفراد

درجته الموافقة	الجمهورية		تونس		العصري اليوم		المجموع	
	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد
أرفض بشدة	٤,٤	١	٢٠	٤	٥,٣	٢	٩,٧	
أرفض	١٣	٣	٢٥	٥	٢٦,٣	١٣	٢١	
محايد	٨,٧	٢	٢٥	٥	٢١,١	١١	١٧,٧	
أوافق	٤٧,٨	١١	٣٠	٦	٣٦,٨	٢٤	٣٨,٧	
أوافق بشدة	٢٦,١	٦	-	-	١٠,٥	٨	١٢,٩	
المجموع	١٠٠	٢١	١٠٠	١٦	١٠٠	٤٠	١٠٠	

يتضح من الجدول السابق أن ٥١,٦% من عينة للدراسة بالصحف الثلاثة يؤيدون أن نشر الأخبار المجهلة من شأنه انتهاك خصوصية الأفراد التي تتعرض لها تلك الأخبار، في حين يرفض ذلك ٣٠,٧% من العينة الكلية. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كاي ٢ ١٢,٨٠ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

(٦) تجهيل الشخصيات الواردة في الخبر يضر بسمعة أشخاص تتشابه صفاتهم معها:

جدول رقم (٥٤)

اتجاه الصحفيين نحو اعتبار أن تجهيل الشخصيات الواردة في الخبر يضر بسمعة أشخاص تتشابه صفاتهم معها

الجمهورية		الوقت		المصري اليوم		المجموع	
ن	%	ن	%	ن	%	ن	%
١	٤,٤	٣	١٥	١	٥,٣	٥	٨,١
-	-	٣	١٥	١	٥,٣	٤	٦,٥
٥	٢١,٧	-	-	٣	١٥,٨	٨	١٢,٩
١١	٤٧,٨	٨	٤٠	٧	٣٦,٨	٢٦	٤١,٩
٦	٢٦,١	٦	٣٠	٧	٣٦,٨	١٩	٣٠,٧
١٩	٨٠,٣	١٩	٩٠	١٩	٩٠	٦٢	٩٠

يتضح من الجدول السابق أن ٤١,٩% من عينة الدراسة بالصحف الثلاثة يوافقون على أن تجهيل الشخصيات الواردة في الخبر يضر بسمعة أشخاص تتشابه صفاتهم معها. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كاي ١٠,٣٨ وهي غير دلالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

(٧) الأخبار المجهلة غالبا ما تكون أخبار غير صحيحة:

جدول رقم (٥٥)

اتجاه الصحفيين نحو اعتبار أن الأخبار المجهلة غالبا ما تكون أخبار غير

صحيحة

درجة الموافقة	الجمهورية		الوفاء		المعير في اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أرفض بشدة	٤	١٧,٤	٣	١٥	٢	١٠,٥	٩	١٤,٥
أرفض	٥	٢١,٧	٦	٣٠	١٠	٥٢,٦	٢١	٣٣,٩
محايد	٤	١٧,٤	٧	٣٥	٣	١٥,٨	١٤	٢٢,٦
أوافق	٦	٢٦,١	٤	٢٠	٤	٢١,١	١٤	٢٢,٦
أوافق بشدة	٤	١٧,٤	—	—	—	—	٤	٦,٥
المجموع	٢٢	١٠٠	٢٧	١٠٠	٢٩	١٠٠	٦٢	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن ٤٨,٤% من عينة الدراسة بالصحف الثلاثة يرفضون أن الأخبار المجهلة غالبا ما تكون أخبار غير صحيحة، و ٢٩,٣% يؤيدون هذه العبارة، في حين أن ٢٢,٦% من العينة كان رأيهم محايد. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كا ٢ ١٢,٤٢ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

(٨) يجب وضع موانئ شرف تمنع الصحف من استخدام الأخبار المجهلة:

جدول رقم (٥٦)

اتجاه الصحفيين نحو وجوب وضع موانئ شرف تمنع الصحف من استخدام الأخبار المجهلة

درجته الموافقة	الجمهورية		الوقت		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أرفض بشدة	١	٤,٤	١	٥	٢	١٠,٦	٤	٦,٥
أرفض	٥	٢١,٨	٥	٢٥	٤	٢١,١	١٤	٢٢,٦
محايد	٤	١٧,٤	٥	٢٥	٣	١٥,٨	١٢	١٩,٤
أوافق	٥	٢١,٨	٦	٣٠	٨	٤٢,١	١٩	٣٠,٧
أوافق بشدة	٨	٣٤,٨	٣	١٥	٢	١٠,٥	١٣	٢١
المجموع	٢٣		٢٠		١٩		٤٨	

يتضح من الجدول السابق أن ٥١,٦% من عينة الدراسة بالصحف الثلاثة

يؤيدون ضرورة وضع موانئ شرف تمنع الصحف من استخدام الأخبار المجهلة. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كاي ٢,١٢ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

٩) يتعارض مبدأ المسؤولية الاجتماعية مع نشر الأخبار المجهلة:

جدول رقم (٥٧)

اتجاه الصحفيين نحو تعارض مبدأ المسؤولية الاجتماعية مع نشر الأخبار المجهلة

درجة الموافقة	الجمهورية		الوحد		المصري اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أرفض بشدة	٣	١٣,٦	٢	١٠	٢	١٠,٥	٧	١١,٥
أرفض	٦	٢٧,٣	٥	٢٥	٥	٢٦,٣	١٦	٢٦,٢
محايد	٢	٩,١	٣	١٥	٦	٣١,٦	١١	١٨,٠٣
أوافق	٨	٣٦,٤	٩	٤٥	٥	٢٦,٣	٢٢	٣٦,١
أوافق بشدة	٣	١٣,٦	١	٥	١	٥,٣	٥	٨,٢
المجموع	٢٢	١٠٠	٢٠	١٠٠	٢٩	١٠٠	٦١	١٠٠

يتضح من الجدول السابق تقارب نسب المؤيدين والرافضين لهذه العبارة، فلقد أن ٤٤,٣% من عينة الدراسة بالصحف الثلاثة يؤيدون تعارض مبدأ المسؤولية الاجتماعية مع نشر الأخبار المجهلة، في حين لا يؤيد ذلك ٣٧,٧% من العينة الكلية. وبالرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كاسكا ٥,٣٦ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

١٠) عدم حرية الحصول على المعلومات هو السبب الرئيسي في اللجوء لتجهيل الأخبار:

جدول رقم (٥٨)

اتجاه الصحفيين نحو اعتبار أن عدم حرية الحصول على المعلومات هو السبب الرئيسي في اللجوء لتجهيل الأخبار

درجات الموافقة	الجمهورية العربية السورية		اليوم		المصري		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أرفض بشدة	-	-	١	٥	٢	١٠,٥	٣	٤,٩
أرفض	١	٤,٦	-	-	١	٥,٣	٢	٣,٣
محايد	٥	٢٢,٧	٥	٢٥	١	٥,٣	١١	١٨,٠٣
أوافق	٤	١٨,٢	٣	١٥	٥	٢٦,٣	١٢	١٩,٨
أوافق بشدة	١٢	٥٤,٦	١١	٥٥	١٠	٥٢,٦	٣٣	٥٤,١
المجموع	٢٢	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٩	١٠٠	٦٢	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن أكثر من نصف عينة الدراسة بالصحف الثلاثة يؤيدون أن عدم حرية الحصول على المعلومات هو السبب الرئيسي في اللجوء لتجهيل الأخبار، حيث كانت نسبة الموافقين والموافقين بشدة ٧٣,٨% من عينة الدراسة. في حين رفض ذلك نسبة ضئيلة من العينة الكلية كان معظمها من جريدة المصري اليوم. وعلى الرغم من التفاوت في إجابات العاملين بالصحف الثلاثة، إلا أنه هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة كاي ٢,٥٠ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجات حرية ٨.

الخلاصة

عرضت الباحثة في الفصل السابق لنتائج الدراسة الميدانية والتي أجريت على عينة من المحررين والصحفيين العاملين بصحف الدراسة الثلاثة. وقد خلصت الباحثة إلى أهم النتائج التالية:

- نسبة كبيرة من الصحفيين عينة الدراسة يحرصون بدرجات متفاوتة على مراجعة كل من ميثاق الشرف الصحفي والتشريعات الصحفية وتقارير الممارسة الصحفية.
 - ٦٩,٤% من الصحفيين يشعرون بالرضا والأمان في العمل بمهنة الصحافة.
 - احتل مبدأ مراعاة الدقة والموضوعية المرتبة الأولى من بين أخلاقيات مهنة الصحافة التي يجب الالتزام بها.
 - إن تحقيق السبق الصحفي وجذب الجمهور وزيادة توزيع الصحيفة هي أكثر العوامل التي تدفع الصحفيين لتجاوز أخلاقيات المهنة.
 - كانت أكثر الأسباب التي تدفع الصحفيين لتجهيل الأخبار هي الحفاظ على سرية المصادر أو لتفادي التعرض إلى المساءلة القانونية.
 - كان أكثر الضوابط الخاصة بنشر الأخبار المجهلة والتي تضعها الصحف هو إطلاع رئيس التحرير على اسم المصدر أو الشخصية المجهلة.
 - يمكن الحد من ظاهرة تجهيل الأخبار في الصحف من خلال تفعيل دور كل من نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة باعتبارها مؤسسات تعني بتحقيق الرقابة الذاتية.
 - كان الاتجاه العام للصحفيين عينة الدراسة هو رفض ظاهرة تجهيل الأخبار، إلا أنهم أكدوا في نفس الوقت صعوبة الالتزام بمبدأ توثيق المعلومات وعدم تجهيل الأخبار في ظل القيود المفروضة عليهم وأهمها حجب المعلومات.
- وستعرض الباحثة في الفصل التالي لنتائج اختبار فروض الدراسة.

الفصل الخامس

نتائج اختبار فروض الدراسة

الفرض الأول: هناك علاقة بين نمط ملكية الصحيفة، وزيادة نسبة ما تنشره من أخبار مجهلة.

للتحقق من صحة الفرض استخدمت الباحثة التكرارات والنسب المئوية واختبار كا^٢ ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٥٩)

العلاقة بين نمط ملكية الصحيفة وزيادة نسبة ما تنشره من أخبار مجهلة

النوع	الجمهوريّة	المجموع	كا ^٢	مستوى الدلالة
٦٤٩	١٤١	٧٩٠	٣٢٦,٦٦	٠,٠٠٠

يتضح من الجدول السابق ارتفاع نسبة الأخبار المجهلة بجريدة الوفد (٨٢,١٥%) عن نسبة الأخبار المجهلة بجريدة الجمهورية (١٧,٨٥%) بصورة دالة حيث بلغت قيمة كا^٢ ٣٢٦,٦٦ وهي دالة عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠٠١ مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نمط ملكية الصحيفة وزيادة نسبة نشر الأخبار المجهلة، وبالتالي ثبوت صحة الفرض.

الفرض الثاني: هناك علاقة بين نمط ملكية الصحيفة، وأطر اتجاه الخبر للمجهل.

للتحقق من صحة الفرض استخدمت الباحثة اختبار كا^٢ ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٦٠)

العلاقة بين نمط ملكية الصحيفة وأطر اتجاه الخبر المجهل

أطر الاتجاه للخبر	الوفد	الجمهوريّة	المجموع
إيجابي	١	-	١
سلبي	٦٤٣	١٢٩	٧٧٢
محايد	٥	١٢	١٧
المجموع	٦٤٩	١٤١	٧٩٠

يتضح من الجدول التالي أن أسلوب عرض الخبر المجهل بجريدة الوفد يتم في إطار سلبي وكذلك في جريدة الجمهورية. وهذه للفروق جوهرية حيث

بلغت قيمة كا ٢٣,١٥ وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية ٢. مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نمط ملكية الصحيفة، وأطر اتجاه الخبر المجهول، وبالتالي ثبوت صحة الفرض.

الفرض الثالث: هناك علاقة بين موضوع الخبر المجهول والإطار الخبري للخبر.

للتحقق من صحة الفرض استخدمت الباحثة اختبار كا ٢ ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٦١)

العلاقة بين موضوع الخبر المجهول والإطار الخبري للخبر

موضوع الخبر	أنواع أطر نمط الإخبارية						المجموع
	صراع متوسط	صراع مجنون	اهتمامات إقليمية	المسؤولية	الحياد الأخلاقي	النتائج الاقتصادية	
سياسي	٣٢٢	٣	٦	٣	١١	٦	٣٥١
اجتماعي	١٦٠	٢٧	٩	١٠	١٦	٢٠	٢٤٢
اقتصادي	١١	١	١	١	-	٥	١٩
علمي	-	١	-	-	-	-	١
فني	٥	٢٩	٢	-	٦	٢	٤٤
ثقافي	٣	٦	٣	١	١	-	١٤
عسكري	-	-	-	-	-	١	١
ديني	-	١	-	-	-	-	١
إنساني	١٧	١٧	١٤	٣	٩	٣	٦٣
رياضي	١٨	١٢	٣	١	١	٢	٣٧
أخرى	٤	٣	٥	١	١	٣	١٧
المجموع	٥٤٠	١٠٠	٤٣	٢٠	٤٥	٤٢	٧٠٩

وقد بلغت قيمة كا ٢١١,٢٧٨ وهي قيمة دالة عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠٠١ ودرجات حرية ٥٠؛ وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين موضوع الخبر المجهول والإطار الخبري للخبر؛ بحيث جاءت معظم

الموضوعات السياسية في إطار صراع متوسط، وكذلك الموضوعات الاجتماعية.

الفرض الرابع: هناك علاقة بين نوع الشخصية المجهلة وأطر الشخصية.

يوضح الجدول التالي تكرارات أطر للشخصية لأنواع الشخصيات المعنية بالخبر المجهل. والدلالة الفروق بين التكرارات الموضحة في الجدول التالي تتم استخدام كا² والتي بلغت قيمتها ٣٨,٨٨ وهي قيمة مرتفعة ودالة عند مستوى دلالة ٠,٠١، وهذا يعني فروق ذات دلالة إحصائية علاقة بين نوع الشخصية المجهلة وأطر الشخصية التي تقدم من خلالها.

جدول رقم (٦٢)

العلاقة بين نوع الشخصية المجهلة وأطر الشخصية

نوع الشخصية المعنية بالخبر المجهل	أطر شخصية المعنية بالخبر المجهل			المجموع
	إطار شخصي	إطار اجتماعي	إطار العلاقات الاجتماعية والأسرية	
شخصية سياسية	٢٩	٢٥٧	٢٠	٣٠٦
شخصية اقتصادية	٤	٤٠	١	٤٥
شخصية عسكرية أو أمنية	١	٨	١	١٠
شخصية إدارية	٢	٧١	٧	٨٠
شخصية فنية	٦	٢٨	١	٣٥
شخصية دينية	٣	٤	-	٧
شخصية رياضية	١٩	٩١	١	١١١
شخصية اعتبارية	١	٥٠	١	٥٢
غير محددة	٥	٢٦	١	٣٢
أخرى	٧	٦٢	٣	٧٢
أكثر من شخصية في الخبر الواحد	١٦	٢٣	١	٤٠
المجموع	٩٢	٤٨٨	٣٧	٦١٧

بقراءة الجدول السابق يتضح أن الشخصيات السياسية والتي احتلت النسبة الأكبر من إجمالي أنواع الشخصيات المعنية بالخبر المجهل، قد جاءت في إطار

اجتماعي ضمن الخبر المجهول، يليها للشخصيات الرياضية وتقدم أيضا في إطار اجتماعي، وكذلك يتضح من الجدول التالي أن الإطار الاجتماعي هو الإطار الذي تم تناوله في عرض الشخصيات المختلفة والمعنية بالخبر المجهول. وبذلك فقد تم إثبات صحة الفرض الذي ينص على وجود علاقة بين نوع الشخصية المجهلة والأطر التي تقدم من خلالها.

الفرض الخامس: هناك علاقة بين سنوات خبرة الصحفي وبين تأييده لنشر الأخبار المجهلة.

للتحقق من صحة الفرض استخدمت الباحثة تحليل التباين أحادي الاتجاه ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل التباين لاختلاف الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة باختلاف مدة عضوية الصحفي بالنقابة.

جدول رقم (٦٣)

العلاقة بين سنوات خبرة الصحفي وبين تأييده لنشر الأخبار المجهلة

مجموع المتغيرات	مجموع المتغيرات	مجموع المتغيرات	مجموع المتغيرات	مجموع المتغيرات	مجموع المتغيرات
٨٢,٩٧١	٣	٢٧,٦٥٧	٠,٦٤٥	٠,٥٩٠	بين المجموعات
٢٣٥٩,٩٧٨	٥٥	٤٢,٩٠٩	-	-	داخل المجموعات
٢٤٤٢,٩٤٨	٥٨	-	-	-	المجموع

يتضح من الجدول السابق عدم اختلاف مستوى اتجاه الصحفيين نحو نشر الأخبار المجهلة باختلاف سنوات الخبرة، وبهذا فإنه يمكن رفض الفرض الذي نصه: هناك علاقة بين الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة وبين سنوات الخبرة للصحفي.

الفرض السادس: هناك علاقة بين مستوى التأهيل الأكاديمي للصحفي وبين تأييده لنشر الأخبار المجهلة.

للتحقق من صحة هذا الفرض استخدمت الباحثة تحليل التباين أحادي الاتجاه ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل التباين لاختلاف الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة باختلاف المؤهل الدراسي.

جدول رقم (٦٤)

العلاقة بين مستوى التأهيل الأكاديمي الصحفي وبين تأييده لنشر الأخبار للمجهلة

مستوى الدلالة	قيمة ف	متوسط المرتب	درجات الحرية	مجموع المرتبات	
١,٠٣٩	٣,٤٤١	١٣٣,٦٩٢	٢	٢٦٧,٣٨٤	بين المجموعات
-	-	٣٨,٨٤٩	٥٦	٢١٧٥,٥٦٥	داخل المجموعات
-	-	-	٥٨	٢٤٤٢,٩٤٩	لمجموع

يتضح من الجدول السابق اختلاف تأييد الصحفيين لنشر الأخبار المجهلة باختلاف المؤهل الدراسي، وللتعرف على اتجاه هذه الفروق تم استخدام اختبار "توكي" وبوضح الجدول التالي نتائج ذلك.

جدول رقم (٦٥)

نتائج اختبار "توكي" للمقارنات المتعددة

مستوى الدلالة	متوسط الفروق (I-J)	(J) المؤهل	(I) المؤهل
١,٢٩٧	٢,٦٨٢٧	ليسانس آخر (م=٣٤,٩٥)	ليسانس إعلام (م=٣٢,٢٧)
١,٠٤٦	٦,٧٣٥٣	دراسات عليا (م=٣٩)	
١,٣٥٤	٤,٠٥٢٦	دراسات عليا	ليسانس آخر

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات الحاصلين على ليسانس الإعلام والحاصلين على غيره في الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات الحاصلين على ليسانس آخر غير الإعلام والحاصلين على دراسات عليا في الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات الحاصلين

على ليسانس الإعلام والحاصلين على دراسات عليا في الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة، لصالح الحاصلين على دراسات عليا والذين بلغ متوسطهم (٣٩) وهو يعبر عن مستوى تأييد إيجابي نحو نشر الخبر المجهل، وهو أكبر من متوسط درجات الحاصلين على ليسانس الإعلام والذي بلغت قيمته (٣٢,٢٧) وهي قيمة تعبر عن اتجاه محايد نحو نشر الأخبار المجهلة.

وبهذا فإنه يمكن قبول الفرض الذي نصه: هناك علاقة بين الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة وبين مستوى التأهيل الأكاديمي للصحفي.

الفرض السابع: هناك علاقة بين درجة الرضا الوظيفي للصحفي وبين تأييده لنشر الأخبار المجهلة.

للتحقق من صحة هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار "ت" لدلالة فروق بين المتوسطات غير المرتبطة ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار "ت" لدلالة الفروق بين متوسطي درجات الصحفيين الراضين وغير الراضين عن العمل بالصحافة في اتجاهاتهم نحو نشر الأخبار المجهلة.

جدول رقم (٦٦)

العلاقة بين درجة الرضا الوظيفي للصحفي وبين تأييده لنشر الأخبار المجهلة

مستوى الدلالة	قيمة ت	الأخبار المجهلة	المتوسط	العدد	درجة الرضا
٠,٢٧٢	١,١٠٨	٦,٤٣٧٨٨	١٣٤,٥١١٦١	٤٣	راض
		٦,٠٨٥٦٥	٣٢,٥٧٨٩١	١٩	غير راض

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات الصحفيين الراضين وغير الراضين عن العمل بالصحافة في اتجاهاتهم نحو نشر الأخبار المجهلة، حيث كانت قيمة "ت" غير دالة إحصائية، فقد كانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من ٠,٠٥ وبالتالي فإنه يتم رفض الفرض

القاتل بوجود علاقة بين الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة وبين رضا الصحفي عن العمل بالصحافة.

الفرض الثامن: هناك علاقة بين درجة وعي وفهم الصحفي لمواثيق الشرف الصحفي وقوانين المهنة، وبين تأييده لنشر الأخبار المجهلة.

للتحقق من صحة هذا الفرض استخدمت الباحثة معامل ارتباط بيرسون والذي بلغت قيمته -0.11 وهي قيمة سالبة ومنخفضة وغير دالة عند مستوى دلالة 0.05 ، ويشير ذلك إلى وجود علاقة عكسية بين درجة وعي وفهم الصحفي لمواثيق الشرف الصحفي وقوانين المهنة، وبين تأييده لنشر الأخبار المجهلة، مما يؤكد صحة هذا الفرض.

الفرض التاسع: هناك علاقة بين الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة وبين نوع الصحفي.

للتحقق من صحة هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار "ت" لدلالة الفرق بين المتوسطات غير المرتبطة ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار "ت" لدلالة الفرق بين متوسطي درجات الذكور والإناث في اتجاهاتهم نحو نشر الأخبار المجهلة:

جدول رقم (٦٧)

العلاقة بين الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة وبين نوع الصحفي

النوع	العدد	المتوسط	الاتجاه في الاختبار	قيمة ت	مستوى الدلالة
ذكور	٤٤	٣٤,٨٤٠٩	٦,٦٩٢٣٩	١,٩٦	٠,٠٥
إناث	١٧	٣١,٣٥٢٩	٤,٨٢١,٠٦		

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات الذكور والإناث في اتجاهاتهم نحو نشر الأخبار المجهلة، حيث كانت

قيمة "ت" دالة إحصائية، فقد كانت قيمة مستوى الدلالة مساوية ٠,٠٥، وهذه الفروق لصالح الذكور؛ بمعنى أنهم أكثر ميلا لعدم نشر الأخبار المجهلة، وبالتالي فإنه يتم قبول الفرض للقاتل بوجود علاقة بين الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة وبين نوع الصحفي.

الخلاصة

استعرضت الباحثة في هذا الفصل نتائج اختبار فروض الدراسة، وقد خلصت إلى أن معظم الأخبار السياسية والاجتماعية (وهي الموضوعات التي تركزت حولها عينة الأخبار في كلتا الجريدتين) جاءت في إطار صراع متوسط، بينما جاءت معظم الشخصيات السياسية في إطار اجتماعي. كما توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين درجة وعي وفهم الصحفي لمواثيق الشرف الصحفي وقوانين المهنة، وبين تأييده لنشر الأخبار المجهلة، فكلما زاد وعي الصحفيين بالقوانين والمواثيق قل تأييدهم لنشر الأخبار المجهلة، والعكس صحيح. في حين لم تجد علاقة بين الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة من ناحية وبين كل من سنوات الخبرة للصحفي ورضا الصحفي عن العمل بالصحافة من ناحية أخرى.

وتعرضت الباحثة في الفصل القادم لمناقشة النتائج التي توصلت لها الدراسة.

الفصل السادس

مناقشة النتائج

تناولت الدراسة ظاهرة تجهيل الأخبار في الصحف المصرية، ذلك من خلال تحليل مضمون عينة من الصحف اليومية للقومية والحزبية والخاصة الصادرة في عام ٢٠٠٥، ورصد اتجاهات عينة من الصحفيين العاملين بـصحف الدراسة نحو الظاهرة، والتعرف على مستوى وعيهم بميثاق الشرف الصحفي والتشريعات الصحفية وتقارير الممارسة السنوية التي يصدرها المجلس الأعلى للصحافة، وأسباب تجهيل الأخبار من وجهة نظرهم ومقترحاتهم للحد من انتشارها.

في ضوء ذلك، توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

أولاً: نتائج الدراسة التحليلية:

- نشرت جريدة الوفد (٦٤٩) خبراً مجهلاً خلال فترة التحليل، في حين نشرت جريدة الجمهورية (١٤١) خبراً مجهلاً، مما يوضح زيادة اهتمام جريدة الوفد بنشر الأخبار المجهلة أكثر من جريدة الجمهورية. وقد يرجع ذلك لنمط ملكية الوفد باعتبارها جريدة حزبية معارضة.
- لم تنشر جريدة المصري اليوم أي أخبار مجهلة أثناء فترة الدراسة، وهو ما أكدته تقرير المجلس الأعلى للصحافة الصادر عام ٢٠٠٥. الأمر الذي يتناقض مع الصورة السائدة عن الصحف الخاصة باعتبارها الأكثر مخالفة لأخلاقيات الممارسة الصحفية، ويؤكد التزام جريدة المصري اليوم بمبدأ توثيق المعلومات.
- تركزت الأخبار للمجهلة المنشورة في جريدة الوفد في قلب الصفحات الداخلية اليمنى، بعكس جريدة الجمهورية التي تركزت أخبارها المجهلة في قلب الصفحات الداخلية اليسرى. ويرجع ذلك لتخصيص جريدة الوفد باباً ثابتاً لنشر الأخبار المجهلة وهو "العصفورة" ومكانه في ثاني صفحة من صفحات الجريدة، مما يلفت انتباه القراء له. ولم تأتي جميع الأخبار للمجهلة في جريدة الجمهورية ضمن أبواب ثابتة، إلا أنه من الجدير بالذكر أن الصفحات التي تقع يسار الجريدة تتمتع بميزة قرائية أكبر وفقاً لقواعد الإخراج الصحفي. مما يشير لاهتمام كلتا الجريدتين بإبراز الأخبار المجهلة ولفت انتباه القراء لها.

- غلب اعتماد الأخبار المجهلة في كلا للجريدتين على استخدام لون واحد، إلا أن جريدة الجمهورية استخدمت أكثر من لون بنسبة أكبر مقارنة بجريدة الوفد. ويرجع ذلك لطبيعة صفحاتها بحيث تتضمن جريدة الجمهورية عدد أكبر من الصفحات الملونة إضافة لما تصدره من ملاحق ملونة أيضا.
- جاء استخدام إطار يحدد للخبر المجهل ضئيلا في جريدة الوفد نظرا لتخصيصها صفحة كاملة لنشر معظم أخبارها المجهلة "العصفورة". في حين اعتمدت جريدة الجمهورية على استخدام الإطار بهدف لت نظر القراء لمجموعة الأخبار المجهلة المنشورة، وفصلها عن غيرها من الموضوعات الأخرى المنشورة بالجريدة.
- جاءت معظم الأخبار المجهلة بجريدة الجمهورية بلغة الفصحى البسيطة وهي اللغة السائدة استخدامها في الصحف وتطالب جميع فئات الجمهور، في حين اعتمدت جريدة الوفد على المزج بين اللغتين الفصحى البسيطة والعامية بشكل أكبر في تحرير أخبارها المجهلة، ويتمشى ذلك مع الأسلوب الذي انتهجته الوفد في عرضها للأخبار والتي اتسمت في معظمها بطابع السخرية والتهكم خاصة في الأخبار التي تهاجم فيها المسئولين الحكوميين والنواب والمرشحين السياسيين.
- لم تستخدم معظم الأخبار المجهلة في كلتا الجريدتين أي إحصائيات أو أرقام تؤكد صحة المعلومات التي وردت بالخبر المجهل، إلا أن نسبة الأخبار التي استخدمت إحصائيات في جريدة الوفد كانت أكبر منها في جريدة الجمهورية، بحيث اتجهت الوفد في بعض أخبارها لنشر أرقام وإحصائيات ذات صلة بموضوع الخبر (مثل مبالغ الرشاوى المدفوعة - نسبة الإهدار في المال العام - إلخ) مما يزيد من مصداقيته وتأكيد ما ورد به من معلومات.
- جاءت معظم الأخبار المجهلة المنشورة في كلتا الجريدتين بدون صور مصاحبة، بحيث كانت نسبة الأخبار المنشورة بمصاحبة صور ضئيلة جدا، وكان معظمها صور شخصية غير ملونة في جريدة الوفد

للمستولين الحكوميين مما يضيف مصداقية على الخبر ويلفت انتباه القاريء، وصور شخصية ملونة في جريدة الجمهورية لنجوم الفن مما يجذب لانتباه القاريء أيضا.

احتلت الموضوعات السياسية للنسبة الأكبر من مضامين الأخبار المجهلة في كلتا الجريدتين، وقد يرجع ذلك إلى مواكبة الدراسة لفترة الانتخابات البرلمانية التي عقدت عام ٢٠٠٥، بحيث كان التركيز أكبر على أخبار المسؤولين والشخصيات السياسية البارزة والانتخابات والمرشحين. تلتها الموضوعات الاجتماعية في المرتبة الثانية بالنسبة لإجمالي العينة وبالنسبة لجريدة الوفد أيضا، والتي ركزت على الحياة الاجتماعية للشخصيات المعنية بالخبر للمجمل ونشاطاتهم وعلاقاتهم وأدوارهم في المجتمع، كما تناولت قضايا مثل الفساد والمخالفات والإهمال وإهدار الأموال العامة من قبل هذه الشخصيات. في حين جاءت الموضوعات الفنية في المرتبة الثانية بالنسبة لمضمون الأخبار المجهلة المنشورة في جريدة الجمهورية، والتي تركزت حول أخبار الفنانين وحياتهم الشخصية وعلاقاتهم وقضائهم والانتقادات الموجه لهم.

- كانت معظم الأخبار المجهلة في كلتا الجريدتين أخبارا محلية، ويرجع ذلك لطبيعة هذه الأخبار والتي يتركز مضمونها في نقد الوضع الراهن للدولة وأوضاعها الداخلية على مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والإنسانية.

- لم يتحدد مصدر معظم الأخبار المجهلة في كلتا الجريدتين بنسبة كبيرة، مما يؤثر على مصداقية هذه الأخبار ويشكك في صحتها حتى إذا كان عدد كبير منها يعد أخبارا جادة في مضمونها وتهدف لكشف الفساد والمخالفات التي تقوم بها شخصيات بارزة في المجتمع، كخطوة من خطوات إصلاح المجتمع وحل مشاكله.

- احتلت الشخصيات السياسية المرتبة الأولى ضمن أنواع الشخصيات المعنية بالخبر للمجمل في كلتا الجريدتين، ويتفق ذلك مع طبيعة فترة

إجراء التحليل والتي واكبت الانتخابات البرلمانية. وكان تركيز أخبار الوفد على الشخصيات للسياسية العامة مثل النواب والمرشحين وأعضاء المجالس أكثر من الشخصيات المسؤولة مثل الوزراء والمحافظين وموظفي الدولة. في حين اهتمت الجمهورية بالمسؤولين السياسيين أكثر من الشخصيات العامة.

- جاءت للشخصيات الإدارية في المرتبة الثانية بالنسبة للوفد والتي ضمت رؤساء إدارات وموظفين سواء في شركات أو مستشفيات أو نوادي، بحيث ركزت الوفد على مخالقات بعض هذه الشخصيات وإهمالها وقصاها وإهدارها للأموال العامة. في حين جاءت الشخصيات الفنية في المرتبة الثانية بالنسبة للجمهورية، والتي ركزت على انتقاد الفنانين ونشر معلومات عن حياتهم الخاصة ومشاريعهم الفنية فضائحهم والمناقشات والصراعات التي تحدث فيما بينهم.
- كانت معظم الشخصيات المجهلة مصرية الجنسية، وبعضها لم تتحدد الجنسية التابعة لها الشخصية في مضمون الخبر، مما يوسع دائرة الخطأ بين الشخصيات المقصودة بمضمون الخبر المجهل.
- اعتمدت الأخبار المجهلة بنسبة كبيرة على استخدام الإطار الاجتماعي "Social Frame" لتأطير الشخصية المعنية بالخبر المجهل، بحيث يركز الخبر هنا على الجوانب الاجتماعية للشخصية والدور الذي تقوم به في المجتمع. مما يشير إلى أن نسبة كبيرة من الأخبار المجهلة لا تدور حول الحياة الخاصة للشخصية المجهلة إلا أن ذلك لا ينفي إمكانية تشويهها لسمعة هذه الشخصية وخطأها بشخصيات أخرى غير معنية بالخبر. كما أن هناك نسبة من الأخبار المجهلة التي استخدمت الإطار الشخصي "Personal Frame" (١١,٨%) وإطار العلاقات الاجتماعية والأسرية "Relationship Frame" (٤,٧%)، والتي ترسم الحياة الخاصة للشخصية وعلاقاتها بالأفراد المقربين لها.

استخدمت كلتا الجريدتين السمات التقريرية في وصف الشخصيات

المعنية بالخبر المجهلة، والتي قد تساعد في التعرف على الشخصية المقصودة، لكنها في كثير من الأحيان لم تكن كافية لتحديد الشخصية بشكل مؤكد. كما تكررت الجريدتان في بعض الأخبار سمات تقييمية في وصفها للشخصية المجهلة كانت في معظمها تنقسم بطابع السخرية من الشخصية والميل بالسوء لشخصها وسمعتها.

- كانت معظم الأفعال المستندة للشخصية المعنية بالخبر للمجهل أفعالاً قامت بها الشخصية، وكانت النسبة الأكبر منها أفعالاً سلبية، يرجع ذلك لطبيعة مضمون الأخبار عموماً والذي ركز على المحالقات التي قامت بها هذه الشخصيات.

- جاءت نسبة الأخبار المجهلة غير محددة المرجعية أكبر من نسبة الأخبار التي نسبت على لسان الصحيفة أو المحرر، مما يضعف من مصداقية الأخبار غير محددة المرجعية. وعلى الرغم من ذلك فقد استخدم أكثر من (٩٩%) من إجمالي عينة الأخبار المجهلة الأسلوب المؤكد للمعلومات الواردة بالخبر سواء باستخدام عبارات تؤكد صدق الخبر أو الاستعانة بصور وإحصائيات وأرقام تؤكد صدقه.

- غالب استخدام الإطار السلبي على معظم الأخبار المجهلة فسي كتنا الجريدتين ونسبة أكبر في جريدة الوفد، ويرجع ذلك لطبيعة مضمون هذه الأخبار والتي يغلب عليها طابع النقد الموجه للشخصيات المعنية بالخبر والهجوم عليها وفضح أفعالها المخالفة والسلبية.

- كان إطار الصراع " Conflict Frame " أكثر الأطر استخداماً فسي مجمل عينة الأخبار، خاصة للصراع المتوسط، نظراً لتركيز الأخبار المجهلة على الصراعات السياسية بين المرشحين وأخبار الانتخابات وغيرها من القضايا السياسية مثل الفساد الحكومي والوساطة والتزوير والمخالقات الحكومية.

تفاوت ترتيب الأطر الخبرية التي تلت إطار الصراع في المرتبة من حيث استخدامها في الأخبار المجهلة، بحيث كان ترتيبها في جريدة الوفد كالتالي: إطار الاهتمامات الإنسانية " Human Interests

Frame " والناتج الاقتصادي " Economic Consequences
 Frame " - إطار المبادئ الأخلاقية " Morality Frame " - إطار
 المسؤولية " Responsibility Frame " والذي كان المتوقع أن يأتي
 في مرتبة متقدمة عن ذلك باعتبار جريدة للوفد جريدة معارضة
 ويفترض أن تقوم في أغلب الأحيان بإلقاء المسؤولية عن المخالفات
 ونسبها لأعضاء الحكومة. وجاء ترتيب الأطر في جريدة الجمهورية
 كالتالي: إطار المبادئ الأخلاقية " Morality Frame " - إطار
 الاهتمامات الإنسانية " Human Interests Frame " - إطار
 النتائج الاقتصادية " Economic Consequences Frame " -
 إطار المسؤولية " Responsibility Frame ". وقد يرجع اهتمام
 الجمهورية بإطار المبادئ نظرا لتركيزها على نشر الفضائح
 والمساس بسمعة الأشخاص خاصة الفنانين.

ثانيا: نتائج الدراسة الميدانية:

- أشارت النتائج إلى أن نسبة كبيرة من الصحفيين عينة الدراسة
 يحرصون بدرجات متفاوتة على مراجعة كل من ميثاق الشرف
 الصحفي والتشريعات الصحفية وتقارير الممارسة الصحفية التي
 تصدرها المجلس الأعلى للصحافة، وكان أكثرهم من الصحفيين
 العاملين في جريدة الجمهورية. ويتفق هذه النتيجة جزئيا مع ما
 توصلت إليه "أميرة العباسي" في دراستها لرؤية الصحفيين في
 الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات المهنة (٢٠٠٣) والتي أكدت
 اهتمام عدد ليس بقليل بقراءة ميثاق الشرف الصحفي.
- معظم الصحفيين عينة الدراسة يشعرون بالرضا والأمان في العمل
 بمهنة الصحافة، في حين لا يشعر منهم بذلك نسبة ليست بقليلة نتيجة
 لأوضاعهم الاقتصادية والخوف من قوانين حبس الصحفيين والقيود
 القانونية لحرية الرأي والتعبير والحصول على المعلومات. الأمر
 الذي أكدته العديد من الدراسات السابقة التي أجريت في هذا المجال.
- كان مبدأ مراعاة الدقة والموضوعية أكثر المبادئ التي اختار أفراد

العينة ضرورة الالتزام بها كأحد أخلاقيات مهنة الصحافة، تلاها في المرتبة الثانية توثيق للمعلومات وعدم تجهيل الأخبار. كما كانت الدقة والصدق في المرتبة الأولى من بين القيم المهنية التي يجب أن يتبعها العاملين في مجال الصحافة، والجدير بالذكر أن المسؤولية الاجتماعية ومراعاة الصالح العام قد جاءت في المرتبة الرابعة. جاء ذلك متناقضا مع إجابة الصحفيين بأن أخلاقيات المجتمع والقيم المقبولة اجتماعيا هي من أكثر العوامل التي تؤثر في تشكيل أخلاقيات المهنة لدى الصحفي. ولتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت له "عواطف عبيد الرحمن" في دراستها للقائم بالاتصال في الصحافة المصرية (١٩٩٢)، حيث أكدت أن إحساس الصحفيين بالمسؤولية الاجتماعية يأتي في مراتب متأخرة ضمن ترتيب الصحفيين لتصوراتهم لأخلاقيات المهنة.

- إن تحقيق السبق الصحفي وجذب الجمهور وزيادة توزيع الصحيفة وعدم المعرفة بأخلاقيات مهنة الصحافة هي أكثر العوامل التي تدفع الصحفيين لتجاوز أخلاقيات المهنة.
- يتجه الصحفيين لتجهيل الأخبار من أجل الحفاظ على سرية المصادر أو لتفادي التعرض إلى المساءلة القانونية، ومواجهة القيود المفروضة على حرية الحصول على المعلومات خاصة من المصادر الرسمية والحكومية. ويتضح ذلك من خلال ما توصلت له الدراسة التحليلية إلى أن النسبة الأكبر من الأخبار المجهلة لم يتم تحديد مصدرها.
- تهتم العديد من الصحف بنشر صفحات وأركان خاصة بالأخبار المجهلة من أجل جذب الجمهور في ظل تزايد وسائل الإعلام المختلفة وزيادة أرقام التوزيع وتحقيق الربح ومواكبة الصحف الأخرى ومنافستها. وهو ما أثبتته الدراسة التحليلية التي أجرتها الباحثة والتي أكدت على اعتماد صحف الدراسة على العديد من وسائل الإبراز للخبر المجهل.
- كان الاتجاه العام للصحفيين عينة الدراسة هو رفض ظاهرة تجهيل

الأخبار ، إلا أنهم أكدوا في نفس الوقت صعوبة الالتزام بمبدأ توثيق المعلومات وعدم تجهيل الأخبار في ظل القيود المفروضة عليهم أهمها حجب المعلومات، إضافة لرفضهم التسليم بأن الأخبار المجهلة يمكن أن تكون في الغالب أخبار غير صحيحة؛ وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه الدراسة التحليلية عن أن الأسلوب للغالب استخد مه في الخبر المجهل هو أسلوب مؤكد لما ورد به من معلومات بالرغم من أن النسبة الأكبر من الأخبار المجهلة لم تكن محددة المصدر.

- يمكن الحد من ظاهرة نشر الأخبار المجهلة من خلال تفعيل دور كل من نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة باعتبارها مؤسسات تعني بتحقيق الرقابة الذاتية للصحافة، وإتاحة مجال أوسع لحرية الحصول على المعلومات عن طريق تذليل العقبات التي تعوق الصحفيين عن جمع المعلومات وتوفيرها لهم من قبل الجهات المعنية.

ثالثاً: نتائج فروض الدراسة:

- توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نمط ملكية الصحيفة وزيادة نسبة نشر الأخبار المجهلة، بحيث زاد نشرها في الصحف الحزبية (الوفد) أكثر من الصحف القومية (الجمهورية)، في حين لم ترد أي أخبار مجهلة في الصحف الخاصة (المصري اليوم).
- توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نمط ملكية الصحيفة، وأطر اتجاه الخبر للمجهل، بحيث جاءت معظم الأخبار المجهلة في إطار سلبي في كل من الصحف الحزبية (الوفد) والصحف القومية (الجمهورية).
- أثبتت الدراسة صحة الفرض الذي ينص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين موضوع للخبر المجهل والإطار الخبري للخبر، بحيث جاءت معظم الأخبار السياسية والاجتماعية (وهي الموضوعات التي تركزت حولها عينة الأخبار في كلتا الجريحتين) في إطار صراع متوسط.

- أثبتت الدراسة صحة الفرض الذي ينص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع الشخصية للمجهلة وأطر الشخصية التي تقدم من خلالها، بحيث جاءت معظم الشخصيات السياسية في إطار اجتماعي. لم تجد الدراسة فروق ذات دلالة إحصائية بين الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة وبين سنوات الخبرة للصحفي.
- أثبتت الدراسة صحة للفرض الذي ينص على وجود علاقة بين الاتجاه نحو نشر الأخبار للمجهلة وبين مستوى التأهيل الأكاديمي للصحفي. حيث توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحفيين من الحاصلين على ليسانس الإعلام والحاصلين على دراسات عليا في الاتجاه نحو نشر الأخبار المجهلة، لصالح الحاصلين على دراسات عليا من خلال التأييد الإيجابي نحو نشر الخبر المجهل، أما بالنسبة للصحفيين الحاصلين على ليسانس الإعلام فكان اتجاههم محايداً نحو نشر الأخبار المجهلة.
- لم تجد الدراسة فروق ذات دلالة إحصائية بين الاتجاه نحو نشر لأخبار المجهلة وبين رضا الصحفي عن العمل بالصحافة.
- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين درجة وعي وفهم الصحفي لمواثيق الشرف الصحفي وقوانين المهنة، وبين تأييده لنشر الأخبار المجهلة، فكلما زاد وعي الصحفيين بالقوانين والمواثيق قل تأييدهم لنشر الأخبار المجهلة، والعكس صحيح.
- أثبتت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث من الصحفيين في اتجاهاتهم نحو نشر الأخبار المجهلة، وهذه الفروق لصالح الذكور، بمعنى أنهم كانوا أكثر ميلاً لعدم نشر الأخبار المجهلة.

رابعاً: حدود الدراسة:

- ركزت الباحثة في تحليلها للمضمون المجهل الوارد في الصحف عينة الدراسة على المواد الإخبارية المجهلة مع استبعاد مواد الرأي

كالمقالات والأعمدة الصحفية.

- ♦ تم استبعاد جريدة المصري لليوم من عينة الدراسة التحليلية بعد ثبوت عدم نشرها لأي أخبار مجهلة أثناء فترة إجراء الدراسة.
- ♦ اقتصر ث عينة الدراسة الميدانية على الصحفيين العاملين بصحف الدراسة الثلاث (الوقد- الجمهورية- المصري اليوم).

خامسا: توصيات ومقترحات الدراسة:

- ♦ إعادة النظر في التشريعات التي تحكم العمل الصحفي، ومحاولة تحقيق المواءمة بينها وبين الواقع، خاصة بالنسبة للتشريعات المتعلقة بحرية الحصول على المعلومات، والتي تحتاج إلى تحديد العبارات الواردة بالمواد المتعلقة بها بشكل أوضح، والابتعاد عن استخدام العبارات المطلقة غير المحددة.
- ♦ تفعيل دور كل من المجلس الأعلى للصحافة ورقابة الصحفيين من حيث الرقابة على الصحافة وإصدار التشريعات التي تصدر من التجاوزات الأخلاقية للصحفيين ومحاسبتهم. مع ضرورة الإشارة إلى عدم وجود نص صريح في التشريعات الصحفية يجرم نشر الأخبار المجهلة بالرغم من ورودها ضمن فئة عدم توثيق المعلومات بتقارير المجلس الأعلى للصحافة والتي تشير إلى المخالفات الصحفية التي تمارسها الصحف المصرية سنويا.
- ♦ فتح جسور التعاون بين المجلس الأعلى للصحافة ورقابة الصحفيين من جانب، وبين المؤسسات الصحفية من جانب آخر، ذلك عن طريق تنظيم الندوات والملتقيات الصحفية والدورات التدريبية بهدف زيادة وعي الصحفيين بأخلاقيات المهنة وموثيق الشرف الصحفي والتشريعات الصحفية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

الدراسات العلمية:

١. آمال كمال طه محمد. "صورة العراق في التغطية الصحفية العربية والغربية في التسعينيات. دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه غير منشورة. (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠٠١).
٢. أحمد صلاح الدين أحمد نفاذ. "أخبار الصفحة الأولى. دراسة مقارنة في المضمون والقائم بالاتصال في صحف الاتحاد والخليج والبيان بدولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩٥).
٣. أحمد على الشعراوي. "صورة الولايات المتحدة في التغطية الصحفية العربية، دراسة تحليلية مقارنة"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠٠٥).
٤. أريج محمد فخر الدين، بعنوان "القضايا التي تعالجها البرامج الإخبارية التي ينتجها قطاع الأخبار بالتلفزيون المصري"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة، ٢٠٠٥).
٥. أسماء الجيوشي. "تأثير تجريم النشر في التشريعات العربية على حرية الصحافة في الوطن العربي: دراسة تطبيقية مقارنة في الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠٠٢م"، (جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم الإعلام، ٢٠٠٧).
٦. ألفت أغا. "القائمون بالاتصال وقضايا التنمية. دراسة ميدانية لعينة من القائمين بالاتصال في المجتمع المصري"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٩١).
٧. جيلان محمود عبد الرزاق، "أساليب تغطية القضايا في برامج

الرأي للمذاعة على الهواء (Talk Show) في القنوات الفضائية العربية"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون، ٢٠٠٤).

٨. حسن نيازى الصيفي. "صورة الإسلام والمسلمين في مجلتي النيوزويك وفورن بولسي للصائرتين بالعربية في المدة من ٢٠٠٣ إلى نهاية ٢٠٠٤، دراسة تحليلية"، (القاهرة: جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، قسم الصحافة والإعلام، ٢٠٠٦).

٩. خالد صلاح الدين حسن علي. "دور التليفزيون والصحف في تشكيل معلومات واتجاهات الجمهور نحو القضايا الخارجية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠١).

١٠. سلام أحمد عبده، "التأثير المتبادل بين حجم التغطية الصحفية وتوجهها وطبيعة النظام الصحفي والعلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول العربية"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، ١٩٩٨).

١١. عمر حسين جمعة علي. "تأثير حرية الصحافة في مصر على الممارسة المهنية. دراسة للمضمون والفتنم بالاتصال خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥"، (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠٠٧).

١٢. فتحي حسين أحمد. "أخلاقيات نشر الجريمة في الصحف المصرية الخاصة، دراسة تحليلية مقارنة"، (جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية، ٢٠٠٥).

١٣. محمد حسام الدين محمود، "المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية، دراسة مقارنة للمضمون والفتنم بالاتصال في الصحف القومية والحزبية من ١٩٩١ - ١٩٩٤"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، ١٩٩٦).

١٤. محمد حسام الدين محمود إسماعيل. "التغطية الصحفية الغربية

- لشئون العالم الإسلامي خلال عقد التسعينات"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠٠١).
١٥. نشوة سليمان محمد عقل. "المعالجة التليفزيونية والصحفية للقضايا البرلمانية ودورها في تشكيل اتجاهات الجمهور العام نحو البرلمان"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٦).
١٦. نهلة مظفر أبو رشيد. "المعالجة الإخبارية لقضايا الدول النامية في الفضائيات العربية"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة، ٢٠٠٥).
١٧. هبة يحي عطية. "المعالجة الإخبارية للقضية الفلسطينية في قناة الدولية وقناة الجزيرة القطرية. دراسة تحليلية وميدانية." (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٥).
- الدوريات العلمية المحكمة:
١٨. آمال الغزاوي. "الأطر الخبرية لقضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على الفضائيتين الفلسطينية والإسرائيلية - دراسة تحليلية مقارنة"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الخامس، يناير/يونيه ٢٠٠٤). ص ٢٤٢ - ٢٠٣.
١٩. حسن عماد مكاوي. "نظرية المسؤولية الاجتماعية وممارسة العمل الإخباري"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، مجلة بحوث الاتصال، ٩٤، يوليو ١٩٩٣). ص ٢٢٦ - ٢٥٠.
٢٠. حسني محمد نصر وسناء جلال عبد الرحمن. "ظاهرة تجهيل مصادر الأخبار في الصحافة العربية، دراسة لعينة من الصحفيين والصحف اليومية والأسبوعية"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، العدد الأول، يونيو/ديسمبر ٢٠٠٤) ص ١٢٩ - ١٨٩.
٢١. سليمان صالح. "حق الصحفي في حماية أسرار مصادره" سر المهنة دراسة مقارنة"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، المجلة

المصرية لبحوث الرأي العام، العدد الأول، يناير/مارس ٢٠٠٠) ص ٣ - ٣٧.

٢٢. عزة عبد العظيم، تغطية للتقارير الإخبارية التليفزيونية لأحداث الإرهاب: أحداث الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وحرب الولايات المتحدة في أفغانستان على القناة الأولى وقناة النيل للأخبار، وقناة الجزيرة القطرية. (القاهرة: جامعة الأزهر، مجلة البحوث الإعلامية، العدد الثامن عشر، أكتوبر ٢٠٠٢). ص ١١٧ - ١٥٣.

٢٣. عواطف عبد الرحمن وآخرون، بعنوان "القائم بالاتصال في الصحافة المصرية"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، سلسلة دراسات صحفية ١، ١٩٩٢).

التقارير:

٢٤. تقرير عن الصحافة الصفراء في مصر. (القاهرة: المجلس الأعلى للصحافة، لجنة تقرير الممارسة الصحفية، ٢٠٠١).

٢٥. تقرير الممارسة الصحفية في الصحافة المصرية خلال عام ١٩٩٩. (القاهرة: المجلس الأعلى للصحافة، ١٩٩٩).

٢٦. تقرير الممارسة الصحفية في الصحافة المصرية خلال عام ٢٠٠٢. (القاهرة: المجلس الأعلى للصحافة، ٢٠٠٢).

٢٧. تقرير المجلس الأعلى للصحافة: "الأخبار المجهلة في الصحافة المصرية"، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٢٨. تقارير الممارسة الصحفية في الصحافة المصرية خلال العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧. المجلس الأعلى للصحافة، القاهرة، ٢٠٠٥، (٢٠٠٧).

٢٩. نجاد البرعي. كيف تدافع عن نفسك أمام سلطات التحقيق في قضايا النشر: دليل مبسط وسريع لأهم أوجه الدفاع في قضايا النشر. (القاهرة: مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، مارس ٢٠٠٣).

المؤتمرات:

٣٠. أمال سعد المتولي. "أخلاقيات الخبر في الصحافة المصرية، دراسة تحليلية على ظاهرة الخبر المجهل المصدر في الصحف الخاصة والحزبية"، (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق كلية الإعلام جامعة القاهرة ج ٢ مايو ٢٠٠٣) ص ٦٢٣ - ٦٦٢.
٣١. أشرف جلال حسن. "القضايا العربية والإسلامية في وسائل الإعلام العربية، دراسة تحليلية مقارنة"، (المؤتمر العلمي السنوي الثامن: الإعلام وصورة للعرب والمسلمين - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ج ٢ - مايو ٢٠٠٢). ص ٨١٧ - ٨٤٨.
٣٢. أمل السيد أحمد ، و سحر فاروق الصديق. "أخلاقيات نشر مسادة الجريمة في الصحافة المصرية. دراسة تحليلية وميدانية على عينة من الصحف والقائمين بالاتصال". (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ج ٤ - مايو ٢٠٠٣). ص ١١٤٧ - ١٢١٧.
٣٣. أميرة العباسي. "رؤية الصحفيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسة المهنية"، (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ج ١ - مايو ٢٠٠٣). ص ١ - ١٠١.
٣٤. حنان يوسف. "أخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف الإعلامي". (ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الإعلاميات السادس، الأردن، ٢٠٠٧).
٣٥. عادل عبد الغفار خليل. "أبعاد المسؤولية الاجتماعية للقيادات القضاية المصرية الخاصة"، (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ج ٣ - مايو ٢٠٠٣) ص ٧٥٥ - ٧٥٨.
٣٦. عبد الجواد سعد محمد ربيع. "المسؤولية الاجتماعية للصحافة

المصرية في معالجة قضايا المجتمع. دراسة تحليلية للقضايا الاقتصادية في صحف الأهرام - الوفد - الأسبوع خلال الفترة من يناير إلى فبراير ٢٠٠٣. " (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ج ٢ - مايو ٢٠٠٣) ص ٤٦٣ - ٤٩٧.

٣٧. محمود عبد الرؤوف كامل. "إعداد القائم بالاتصال في الصحف المصرية الصادرة باللغة الإنجليزية والتزامه بأخلاقيات المهنة ورضاه الوظيفي والتوجه المهني لديه. دراسة مسحية وصفية تحليلية." (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ج ٣ - مايو ٢٠٠٣). ص ٩٤٣ - ٩٩٧.

٣٨. محمود منصور هيبه. "أخلاقيات الممارسة الصحفية في الصحف المسائية. دراسة ميدانية مقارنة للقائمين بالاتصال في صحفتي المساء والأهرام المسائي." (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ج ٣ - مايو ٢٠٠٣). ص ٩٩٩ - ١٠٤٠.

٣٩. هبة شاهين. "أخلاقيات العمل الإخباري من وجهة نظر القائمين بالاتصال في مجال الأخبار الإذاعية والتلفزيونية." (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ج ٣ - مايو ٢٠٠٣). ص ٨٢٧ - ٨٨٦.

٤٠. نجوى عبد السلام وجيهان إلهامي. "تجاوزات الممارسة الصحفية في الصحافة المصرية خلال الفترة من يناير ١٩٩٩ وحتى مايو ٢٠٠٢، تحليل من المستوى الثاني." (المؤتمر العلمي السنوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ج ٣ - مايو ٢٠٠٣) ص ٨٨٧ - ٩٤١.

٤١. محمد سعد أحمد إبراهيم. "المسئوليات الأخلاقية والقانونية

لصحفيين وعلاقتها بالسمات الشخصية"، (المؤتمر العلمي
الستوي التاسع: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق - كلية
الإعلام - جامعة القاهرة - ج ١ - مايو ٢٠٠٣). ص ١٠٣ - ١٩٠.
٤٢. يحيى شقير. "مواثيق الشرف المهني"، (ورقة عمل مقدمة ضمن
مؤتمر الإعلاميات للسلم، الأردن، ٢٠٠٧).

الكتب:

٤٣. إبراهيم عبد الله المسلمي، "التشريعات الإعلامية: قراءة نقدية
للأسس الدستورية والقانونية التي تحكم أداء وسائل الإعلام"،
(القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٤).
٤٤. أحمد الشاعر بامرده، "تشريعات إعلامية: الصحافة"، (صنعاء، مركز
عبادي للدراسات والنشر، ١٩٩٧).
٤٥. أديب خضور، "مدخل إلى الصحافة، نظرية وممارسة"، (سلسلة
المكتبة الإعلامية ٢١، ط ٢، ٢٠٠٠).
٤٦. حسن عماد مكاوي، "أخلاقيات العمل الإعلامي: دراسة مقارنة"،
(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٤).
٤٧. حسن عماد مكاوي، "الاتصال ونظرياته المعاصرة"، (القاهرة: الدار
المصرية اللبنانية، ١٩٩٨).
٤٨. حسن علي محمد، "نظريات الاتصال المعاصرة، غربية وعربية"،
(القاهرة: دار البيان، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣).
٤٩. سعد عبد الرحمن، "القياس النفسي بين النظرية والتطبيق"،
(القاهرة: دار الفكر العربي، ط ٣، ١٩٩٨).
٥٠. سليمان صالح، "أخلاقيات الإعلام"، (الكويت: مكتبة الفلاح للنشر
والتوزيع، ٢٠٠٢).
٥١. سليمان صالح، "مقدمة في علم الصحافة"، (القاهرة: دار النشر
للجامعات، ١٩٩٤).
٥٢. عبد الرحمن جمال الدين، "الخصوصية وحرية الإعلام: دراسة
مقارنة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية"، (القاهرة:

- الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤).
٥٣. عبد الستار جواد. "فن كتابة الأخبار"، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠١).
٥٤. محمد حسام الدين، "المسئولية الاجتماعية للصحافة"، (القاهرة: دار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣).
٥٥. محمد سعيد حسين أمين، "دراسة وجيزة في حرية الصحافة، وضمان ممارستها وضوابط تنظيمها في ظل أحكام التشريع المصري"، (القاهرة: دار الثقافة الجامعية، ١٩٩٩).
٥٦. محمود علم الدين، "مدخل إلى الفن الصحفي"، (القاهرة: ركن السلام للنشر، ٢٠٠١).
- المقالات الصحفية:
٥٧. إبراهيم نافع. "معضلة حقوق الصحفيين وحقوق الناس"، (جريدة الأهرام، عدد رقم ٤٣٦٠٨، بتاريخ ٢٩ إبريل ٢٠٠٦).

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Dissertation & Thesis:

- (1) Alex Lupyana Mwakikoti: "Freedom of the press in Africa: An analysis of six African British Commonwealth Countries.", (Michigan State University, Sociology Department, 1992).
- (2) Cheng-Huan, Chen: "A Study of Press Freedom in Taiwan from 1949 To 2003", (USA: South Dakota State University, 2004).
- (3) Jayendran Srinivasan. " Anonymous Source Usage in Traditional and Public Journalism during 2004 Election Campaign: A Content Analysis Study", (West Virginia University, Perley Isaac Reed School of Journalism,

Morgantown, 2006).

- (4) Kellce J. Kirkpatrick " Frames, Freedoms and Fred An Analysis of the Effect of Framing on Public Opinion and First Amendment Freedoms", (University of Kansas, 2006)
- (5) Nicklas Hakansson. "Framing the Tunnel: Local News Media and the Hallandsas Toxic Leak 1997", (Paper from the Centre for Public Sector Research at G?teborg University, 2000).
- (6) Seow Ting Lee, " Lying To Tell The Truth. Journalists An The Ethics Of Deception.", (University of Missouri-Columbia, 2002).
- (7) Stephen Anthony Rains. " What's in a Name? Two Studies Examining the Impact of Anonymity on Perceptions of Source Credibility and Influence", (The University of Texas at Austin, 2005).
- (8) Susan Alane Lester Lewis, " The effects of ownership: a case study of cross-owned and non-cross-owned media outlets in a single local market.", (Pepperdine University: Graduate School of Education and Psychology, 2007).

Periodicals:

- (9) Ashley Laura & Olson, Beth, "Constructing reality: Print media's framing of the woman's movement.", **Journalism & mass communication Quarterly**, vol.75,no.2,Summer 1998, pp. 263-277.
- (10) Bryan E. Denham, "Anonymous attribution during two periods of military conflict: Using logistic regression to study veiled sources in American newspaper.". **Journalism**

& mass communication Quarterly, vol.74,no.3,Autumn 1997, pp. 565-578.

- (11) Claes H.de Vreese, "Framing Politics at the Launch of the Euro: A Cross- National Comparative Study of Frames in the News." ,**Political Communication**, vol.18, no 2, 2001 pp. 107- 122.
- (12) Claes H. De Vreese. "The Effects of Frames In Political Television News On Issue Interpretation And Frame Salience", **Journalism & Mass Communication Quarterly**, vol.81, no.1, 2004, pp 36- 52.
- (13) Claes H. de Vreese: "News framing: Theory and typology ', **Information Design Journal + Document Design**, vol.13, no.1,2005, pp.51-62.
- (14) Cleotilde Gonzalez et al., " The framing effect and risky decisions: Examining cognitive functions with fMRI , **Journal of Economic Psychology**, no. 26, 2005, pp.1-20 .
- (15) Dietram A.Scheufele, "Framing as a Theory of Media Effects", **Journal of Communication**, vol.49, no.1, Winter 1999,p. 103- 122.
- (16) Douglas M.McLeod & Benjamin H.Detenber, "Framing Effects of Television News Coverage of Social Protest", **Journal of communication**, vol.49, no.3, Summer 1999 pp. 3- 23.
- (17) Elizabeth Blanks Hindman," First Amendment Theories and Press Responsibility: The Work of Zechariah Chafee, Thomas Emerson, Vincent Blasi and Edwin Baker ", **Journalism Quarterly**, vol.69,no.1, Spring 1992. pp. 48-

- (18) Eno Akpabio, "Direction Of Nigerian Newspaper Rejoinders.", **Nordic Journal of African Studies**, vol.13,no.2,2004.pp. 188- 199.
- (19) Entman, Robert M., "Framing U.S coverage of international news: contrasts in narratives of the KAL and Iran air incidents.", **Journal of communication**, vol.41, no.4, Autumn 1991, pp 6-27.
- (20) Entman, Robert M., "Framing: Toward clarification of a fractured paradigm", **Journal of communication**, vol.43, no.4, Autumn 1993, pp 51-58.
- (21) Eyal Gamliel & Ram Herstein, "The Effects of framing on willingness to buy private brands", **Journal of Consumer Marketing**, vol. 24, no. 6, (2007), pp334- 339.
- (22) Frank D. Durham, "News Frames As Social Narratives: TWA Flight 800." , **Journal of Communication**, vol.48, no.4, Autumn 1998. pp.100-117.
- (23) Holli A. Semetko & Patti M.Valkenburg, "Framing European Politics: A Content Analysis of Press and Television News", **Journal of Communication**, vol.50, no.2, Spring 2000.p. 93- 107.
- (24) June Woong Rhee, "Strategy and Issue Frames in Election Campaign Coverage: A social Cognitive Account of Framing Effects", **Journal of Communication**, vol 47, no.3, Summer 1997. pp.26- 48.
- (25) Knott, Diana L.; Carroll, Virginia; Meyer, Philip , ' Social responsibility wins when CEO has been editor ',

Newspaper Research Journal, vol.23, Winter, 2002, pp.1
10

- (26) Laura E. Drake & William A. Donohue, "Communicative Framing Theory in Conflict Resolution", **Communication Research**, vol. 23, no.3, June 1997, pp.297- 322.
- (27) Leen d'Haenens & Jan Bosman: "Portrayal of Canada in the Dutch Print Media.", **Canadian Journal of Communication**, vol.28, no.2, 2003, pp 203- 217
- (28) Oscar H. Gandy, "Race and Risk: Factors Affecting the framing of stories about inequality, discrimination, and just plain bad luck.", **Public Opinion Quarterly**, vol.61, no1, 1997, pp. 158-182.
- (29) Patti M. Valkenburg, Holli A. Semetko & Claes H. De Vreese, "The Effects of News Frames on Readers' Thoughts and Recall." , **Communication Research**, vol.26, no.5, October 1999, pp. 550- 569.
- (30) Rebecca Ann Lind & Naomi Rockler, "Competing Ethos. Reliance On Profit Versus Social Responsibility By Laypeople Planning A Television Newscast.", **Journal of Broadcasting & Electronic Media**, vol. 45, no. 1, Winter 2001, pp. 118- 134.
- (31) Robert M. Entman. "Framing Bias: Media in the Distribution of Power", **Journal of Communication**, vol.57, 2007, pp. 163-173.
- (32) Roya Akhavan-Majid, & Jyotika Ramaprasad, Framing Beijing: Dominant ideological influences on the American press coverage of the fourth UN conference on women and

- the NGO forum." **Gazette**, vol.62, no.1, 2000, pp. 45-59.
- (33) Shelton A.Gunaratne, "Freedom Of The Press: A world System Perspective." **Gazette**, vol.64, no.4, August 2002, pp. 343- 369.
- (34) Spiro Kioulos, Philemon Bantimaroudis & Hyun Ban "Candidate Image Attributes: Experiments on the Substantive Dimension of Second Level Agenda Setting ", **Communication Research**, Vol. 26, No. 4, August 1999, pp. 414- 428.
- (35) Stephen D. Reesc, "The Framing Project: A Bridging Model for Media Research Revisited", **Journal of Communication**, (57), 2007, pp.148-154
- (36) Vincent Price, David Tewksbury & Elizabeth Powers, "Switching Trains of Thought: The Impact of News Frames on Reasers' Cognitive Responses.", **Communication Research** , vol.24,no.5, October 1997, pp.481- 506.
- (37) White Allen H., "The salience and pertinence of ethics: When journalists do and don't think for themselves ", **journalism Quarterly**, vol.73, no1, Spring, 1996, pp. 17-28.

Books:

- (38) Carole Rich. "Writing and Reporting News", (U.S.A: Wadsworth Publishing Company, 3rd Ed, 2000).
- (39) Joseph R.Dominick, "The Dynamics of Mass Communication: Media In The Digital Age."(New York. McGraw-Hill, Higher Education, 2002).
- (40) Louis Alvin Day, "Ethics In Media Communications Cases

And Controversies.", (Thomson Wadsworth, 5th ED 2005).

- (41) McQuail,D., "Mass Communication Theory", (London: Sage Publication, 4th Ed., 2000).
- (42) Neuman W.Russell et al. "Common Knowledge: News and the Construction of Political Meaning", (University of Chicago Press, Ann N.Crigler publisher, 1992).
- (43) Pamela J.Shoemaker,& Stephen D. Reese, "Mediating The Message: Theories of Influences On Mass Media Content".(USA: Longman, 2end ed, 1996) p 95.
- (44) Ray Eldon Hiebert, Donald F.Ungurait & Thomas W. Bohn, "Mass Media VI: An Introduction To Modern Communication.", (New York: Longman Publishing Group, 1991) pp. 524-527.
- (45) Reed H. Blake & Edwin O. Haroldsen, "A Taxonomy of Concepts in Communication.", (Communication Arts Books, Hastings House Publishers, NewYork,1975).
- (46) Robert Schmuhl, "The responsibilities of Journalism.", (Notre Dame, Ind. : University of Notre Dame Press, 1984).
- (47) Roger D.Wimmer & Joseph R.Dominick, "Mass Media Research", (USA: Wadsworth Publishing Company,6th Ed.,2000).
- (48) Stanley J. Baran & Dennis K. Davis, "Mass Communication Theory-Foundations, Ferment, and Future", (Canada Wadsworth Publishing Company, 2003).
- (49) Werner J. Severin & Jame W. Tankard, Jr , "Communication Theories". (N.Y.& London: Longman,

2nd Ed, 1988).

World Wide Web:

- (50) <http://www.alwafd.org>
- (51) <http://www.journalism.org>; "Framing the News: The Triggers, Frames, and Messages in Newspaper Coverage" (A Study of the Project for Excellence in Journalism and Princeton Survey Research Associates, 1998).
- (52) <http://www.rezgar.com>
- (53) <http://www.rsf.org>

--*

الفهرس

صفحة	الموضوع
٥	المقدمة
٩	الفصل الأول:
١٠	- المبحث الأول: نظرية المسؤولية الاجتماعية
٣٩	- المبحث الثاني: نظرية تحليل الأطر الخيرية
٧٧	الفصل الثاني:
٧٨	- المبحث الأول: حرية الصحافة
٩٢	- المبحث الثاني: أخلاقيات المهنة وموائيق الشرف الإعلامي
١٠٤	- المبحث الثالث: الأخبار المجهلة
١٢١	الفصل الثالث: نتائج الدراسة التحليلية للمضمون الإخباري
١٥٣	الفصل الرابع: نتائج الدراسة الميدانية للقائم بالاتصال
١٩٥	الفصل الخامس: نتائج اختبار فروض الدراسة
٢٠٥	الفصل السادس : مناقشة نتائج الدراسة
٢١٧	المراجع

هذا الكتاب

تحتل وسائل الإعلام أهمية كبيرة في حياتنا اليومية، تسهم هذه الأهمية مع قدرتها العظيمة على التأثير في اتجاهاتنا ومعتقداتنا وآراءنا المختلفة. كما يزداد هذا التأثير كلما كانت مساحة الحرية المتاحة للصحف كافية لتدقيق ونقل المعلومات والحقائق للجمهور بما يساعد على كسب ثقته وبالتالي التأثير فيه.

إلا أنه مع تطور المجتمع، والذي صاحبه تطور تكنولوجي واسع لوسائل الإعلام المختلفة، أدى إلى استغلال الحرية المتاحة لها بشكل انضحت من خلاله الآثار الجانبية لهذه الحرية المطلقة، والتي تمثلت في ظهور صحف ترعى في الوجود في ظل السوق الصحفي المتنوع. فنتيجة لتعدد وسائل الإعلام عموماً، والصحف خصوصاً، ازداد حامل المنافسة الإعلامية والذي دفع بعض الصحف إلى محاولة جذب كل من الجمهور والمعلنين بشقي الطريق. بصرف النظر عن شرعية هذه الطرق أو نقاشيها مع مصالح المجتمع، الأمر الذي يعد أحد الأسباب الرئيسية لنشأة ما يسمى بالصحافة الصفراء، وهي صحافة تبذل كل إمكانياتها من أجل جذب الجمهور وزيادة التوزيع الذي يكون دافعا للحصول على عوائد إعلانية ضخمة.

وقد أسست هذا النوع من الصحف ناشرون مثل Pulitzer الذي قدم نجمة صحيفة New York

World عام ١٨٨٢ والتي تعد الميلااد الحقيقي للصحافة الصفراء في العالم. تأسيساً على ذلك، فقد تم تحديد مجموعة من المعايير أو مؤشرات القياس للصحافة الصفراء داخل إطار الصحافة المصرية اعتماداً على بنود ميثاق الشرف الصحفي الذي وضعته نقابة الصحفيين المصريين، وهي في مجموعها تعبر عن التوازن الأخلاقي والمهني كمجموعة قيمية حاكمة للممارسات الصحفية والتي تتوافق مع التوازن المجتمعية في الحالة المصرية.

كان من أبرز هذه المعايير أو المؤشرات، نشر أخبار ومواد صحفية متنوعة مجعلة، ووضعها في أطر مغالبا ما تكون أطر غير أخلاقية، بحيث تتضمن هذه المواد إشارة إلى شخصية محورية بأوصاف عامة دون تحديد هويتها على نحو يسهل تعميمه على أكثر من شخص، مما يثير البلبلة وينمي مناخاً من الشائعات والأقوال بين القراء.

من هنا، يعرض الكتاب الحالي دراسة لظاهرة الأخبار المجعلة في الصحف، في ضوء نظرية تحليل الأثر الإخبارية، وأيضاً في إطار نظرية المسؤولية الاجتماعية، والتي تقترح مجموعة من المبادئ والأخلاقيات الإعلامية التي يجب أن يلتزم بها الممارسون للعمل الإعلامي، كمبادرة ذاتية منهم لتحقيق صحافة حرة مسئولة.

